

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن
سواء أقول افتتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية لأن أداء
التمظيم والتبجيل واجب الحمد هو الوصف بالتبجيل على جهة
اللسان وحده لأن المفهوم من لفظ الوصف ضمناً هو ذكر اللسان
وحده فإنك إذا قلت وصفت زبداً بكذا لم يتبادر منه إلا فعل
اللسان وضمناً يعم النعمة وغيرها لأن الجليل لما كان متناولاً
للانعام وغيره من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال على تقدير
جعل بانه للسمية ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة نعمة
فلو كان وقوعه بإزاء نعمة شرطاً لقيّد بها لاقتراحه بالجميل الذي
هو أعم ظهر أن الحمد قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون .
وإنما اشترط كون الوصف بالجميل على جهة التعميم والتبجيل لأنه
إذا خلا عن مطابقة الاعتقاد وموافقة أفعال الجوارح لم يكن حمداً
حقيقة بل استهزاءً وسخرية وفيه نظر لأن الشعراء ذكروا في
مدح السلاطين مثلاً أوصافاً على سبيل المبالغة ولم يعتدوا بهذه

ان كانت الباء
للتقديرية كان
بياناً للجمورية
وان كانت
للسببية او
بمعنى على كان
بياناً للجمورية
او بالجمورية

المعظمين على معنى
مع والاضافه للبيان
الاعظمين والتبجيل للتعظيم
جهة التعظيم والتبجيل للتعظيم
باجوري

وغيره
سواء تعلف بالفضائل
او بالافعال
او اداء حق الواجب
جذب المضائق
المراد بالواجب
هو الله تعالى
قول من شكر
نعما بيان للمصفا
المحذوف وحق
الواجب
سيد

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

ويعظمونهم
فيكون حمد
حقيقة بل مجاز
كان يقال فلان
اسد ويراد به
المعنى المجازي
وهو الرجل الشجاع
لا الحقيقي وهو
الحيوان المفترس
وهذا هو المراد هنا

الحديثة مع أن ذلك ليس منخرية بالاتفاق كيف وهم يعظمون لهم
والتمظيم ينافي السخرية، اللهم إلا أن يدعى أن المراد بتلك
الأوصاف المعاني المجازية وهم يعظمون اتصافهم بهذه المعاني ^{المجازية} فإن
قلت قد اعتبر في الحمد اللغوي فعل الجنان والأركان أيضاً أي كما
اعتبر فعل اللسان قلت كل واحد منهما شرط لكون فعل اللسان
حمداً وليس شيء منهما جـ ^عزماً منه كما في الشكر العرفي وهو
صرف العيد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى
ما خلق له وأعطاه لأجله كصرف النظر إلى مطالعة ما سوى الله
تعالى من المصنوعات ليستدل به على وجود الصانع ووجدانيته
والسمع إلى تلقي ما ينبيء عن مرضياته من الأوامر والاجتناب
عن مساخطه ومنهياته من النواهي وقس على هذا سائر النعم
الظاهرة والباطنة ولا جـ ^عزئياً كما في الحمد العرفي والشكر
اللغوي وهما فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً ومن
هذا ظهر أن للحمد معنيين عرفي ولغوي وللشكر أيضاً معنيين
لغوي وعرفي والنسبة بين المعاني الأربعة تصور على ستة أوجه
الأولى النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من
وجه لتصادفهما في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة وهي النعمة
السارية إلى الغير كحمدت زيداً على إنعامه وصدق الحمد العرفي بدون
اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد اللغوي بدونه في

أو الأوصاف التي
يقولها السخري

وهذا خاص
بانبياء الله
تعالى

وأما قال ابن قاسم
إذا مررت بالعبد فقل ما أنعم
الله به عليه فإنه
واحد لما خلقه به يسمى
بشكورا وإن صرنا
في أحوال مختلفة
بسمي بشاكراً قال
عش: ويكده صرنا في
أن واحد مجله جنادة
متفكر في مصنوعات
سبحانه تعالى
بغية المسترشد به
ص

الأولى أن يقول
اجتناب ما ينبيء عن
شأنه

على الشاكر

٣ في مادة يجتمعان وفي مادة يفتقران ٧ مثل الانسان والحيوان

الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير السارية الى الغير
كحمدت زيدا على شجاعته الثانية النسبة بين الشكر اللغوي
والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لصدق اللغوي على كل
ما صدق عليه العرفي أعني صرف العبد لجميع من غير عكس كل
لصدق الشكر اللغوي على كل جزء من أجزاء العرفي وهي فعل
القلب واللسان وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي، الثالثة النسبة

بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لأنه
متى تحقق صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كل
أي ليس كلما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع وفيه نظر
لأننا لانسلم أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا بل النسبة بينهما عموم
وخصوص من وجه لتحقيق الشكر العرفي في الانسان الاخرس
إذا صرف جميع ما أنعم الله عليه الى ما خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي
فيه لعدم الوصف باللسان وهو ظاهر، قيل في الجواب إن المراد
بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون شكرًا أكمل منه
ولم يتحقق هذا في الاخرس لأن شكر غير الاخرس أكمل من
شكر الاخرس وأنت تعلم أن هذا الجواب لا يشفي العايل الرابعة
النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقًا
لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير
عكس كل لصدق الحمد العرفي بدونه في مقابلة النعمة الواصلة الى

فكل عرفي لغوي
وليس لكل لغوي
عرفي سر

غير الشاكر هذا اذا قيّدت النعمة في الشكر اللغوي بوصولها
الى الشاكر وأما اذا لم تُقيّد بذلك فهي منحدران الخامسة النسبة
بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم والخصوص مطلقاً لصديق الحمد
العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلي
لصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان وأفعال
الجوارح دون الشكر العرفي السادسة النسبة بين الحمد والشكر
اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لأن الحمد اللغوي قد
يترتب على الفضائل وهي جمع فضيلة والشكر اللغوي يختص
بالفواضل وهي جمع فاضلة فيصدق كل واحد منهما في الوصف باللسان
في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوي بدونه في فعل
القلب وأفعال الجوارح في مقابلة النعمة الفاضلة والحمد اللغوي
بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كجمدت زيدا على
على شجاعته قيل كيف يكون الشجاعة محموداً عليها مع أنها صفة
غير اختيارية وأجيب عنه بأن الشجاعة كما نطاق على المأكة التي هي غير
اختيارية نطاق على آثارها من الامور الاختيارية كالخوض في
المهلك والاقدام في الحروب وغير ذلك وهذه النسب الست ثلاثة
منها بحسب الوجود والتحقق وثلاثة منها بحسب الحمل أما التي
بحسب الوجود فهو ما يكون بين الحمد اللغوي والعرفي
وبين الحمد والشكر اللغويين وبين الحمد اللغوي

لا يخفى مخالفتها
لقلت الانبياء

كما في النسخة
الاولى

سما في النسبة الثالثة

حما في النسبة الثانية

حما في النسبة الرابعة

حما في النسبة الخامسة

والشكر العرفي ويدل على هذا استعمال الصدق في هذه الثلاثة ففي

وأما التي بحسب الحمل ففي الثلاثة الباقية وهي الشكر اللغوي مع

الشكر العرفي والحمد العرفي مع الشكر اللغوي والحمد العرفي

مع الشكر العرفي ويدل أيضا على هذا استعمال الصدق بعلی وأما

الفرق بين المدح والحمد اللغوي فعموم وخصوص مطلق لأن الحمد

يختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعمالاته دون المدح كما

يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدتها وأن عطا الحمد يعتبر

فيه قصد التعظيم ولم يعتبر في المدح إذ تعظيم اللؤلؤ في المثال

المذكور غير مقصود فإن قلت قد ظهر الفرق من وجه آخر بين

المدح والحمد غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل

المختار دون المدح وهو لزوم كون المحمود عليه اختياريا دون المدوح

عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلقه وهو أن يكون متعلقه

المحمود عليه اختياريا مع أن ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق اختيلط يار

لأن حقيقة الحمد ومفهوما بحسب اللغة لا يقتضي ذلك إذ معنى المتعلق في

التحقيق ليس إلا الباعث على الحمد كما يجوز أن يكون الباعث عليه أمرا

اختياريا كذلك يجوز أن يكون أمرا غير اختياري والله أهم للذات

الواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وأصله الأله حذف الهمة

الثانية على غير القياس وهو حذفها مع حر كتهما من غير نقل الي

ما قبلها ولذلك ألغى التزم الادغام لأن المتجانسين إذا كانا في كلمتين

الافى القسم الثالث خاتمة

يستعمل فيه الصدق بغير

فان استعمال

استعمل في

مثل الانسان والكبوان

الاستعمال

الاستعمال

الاستعمال

الاستعمال

الاستعمال

والاول منها ساكناً والثاني متحرك كما يجب الادغام وقيل حذف
 على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها من لام
 التعريف لأن القياس في حذف هذه الهمزة أن ينقل حركتها الى
 ما قبلها من لام التعريف فتحذف فالتزام الادغام حينئذ يكون
 مخالفاً للقياس لأن الحرفين المتحركين من جنس واحد اذا كانا
 في كلمتين لا يجب الادغام غاية ما في الباب أنه يجوز ذلك نحو قوله
 تعالى ماسلككم في سقر وقيل الله اسم موضوع كاسماء الاعلام

خانه يجوز ان يقرأ
 بالادغام

لا اشتقاق له فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل للخالق او للرازق انما قال الله
 او غيرهما من الأوصاف المشتقة قلت لئلا يتوهم اختصاص استحقاقه اشارة الى
 الحمد بهذا الوصف دون وصف آخر فلو قال الحمد للخالق لتوهم تعالى الحمد استحقاقه
 أن استحقاق الحمد به مختص بهذا الوصف دون الوصف الآخر فإن بكل وصف

من اضافة المصدر
 الى المفعول والفاعل
 محذوف ايمان

قلت من القاعدة المقررة أن التعاليق بالمشتق يفيد عليّة مأخوذ
 الاشتقاق فتعاليق الحمد بلفظ الخالق مثلاً يفيد عليّة الخلق للاستحقاق
 فامعنى التوهم قلنا تعم إلا أن التعاليق إنما يفيد العلية مطلقاً
 لا اختصاص العلية والتوهم بالنسبة إليه والواجب هو الذي يقتضي
 ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالباري عز اسمه وقيل هو الذي
 يلزم من فرض عدمه محال والوجود إما خارجي وهو كون الشيء
 في الاعيان وإما ذهني وهو كونه في الاذهان والمراد من الوجود
 فيما نحن فيه هو الأول فقط والممتنع هو الذي يقتضي ذاته عدمه

هو وجود المصنف
 من غير مضاف
 سبيل

ويمتنع عليه الوجود وقيل هو الذي يلزم من فرض وجوده محال
 كشريك الباري والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه
 بل يكون الوجود والعدم بالنسبة إليه على السوية كجميع ما سوى
 الله تعالى من الموجودات وقيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده
 ولا عدمه محال بالنسبة إليه والواجب ينقسم إلى قسمين واجب الوجود
 بالذات كالباري وإنما كان واجب الوجود بالذات لكون وجوده
 مقتضى الذات ولكونه موجد الأشياء والشيء لا يكون موجداً
 إلا بعد وجوده ^{وجوب} وواجب الوجود بالغير كالموجودات حين وجودها
 وإنما كانت الموجودات حين وجودها واجبة بالغير وهو الله تعالى
 لأن وجود العلة التامة يستلزم وجود المعلول عند وجودها والامتنع
 أيضاً ينقسم إلى قسمين ممتنع بالذات كشريك للباري عز اسمه وإنما
 كان امتناعه ذاتياً لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير كعدم العالم
 وإنما كان ممتنعاً بالغير لامتناع تخالف المعلول عن العلة التامة والممكن
 أيضاً ينقسم إلى قسمين أحدهما الممكن الموجود كأفراد الإنسان
 بالنسبة إلى نفسها وثانيهما الممكن المعدوم كالعقلاء وإنما قدم الواجب
 على الممتنع والممكن لأن الواجب وصف الوجود حقيقة وهو
 عين الذات والامتناع والامكان وصف النفي والممكن حقيقة
 لا وصف الله تعالى فما يكون وصفاً لله تعالى حقيقة مقدم على
 ما لا يكون وصفه حقيقة والامتنع على الممكن مع أن كل واحد منهما

هو مصدر الازمن و
 السماء بدليل قول
 تعالى ولو كان في
 آية الآية ١٢

فإنا نقيد بقوله
 بالنسبة إليه لا
 بالنسبة إلى الباري
 تعالى بعد الإرادة
 به يلزم وجوده
 ويمتنع عليه العدم
 فتأمل = ١٣

ليس وصف الله تعالى حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود لان
الامتناع والوجوب بشاركان في كون كل منهما مقتضى الذات
فلذا قدم أو لأنه لما كان امتناع النظر مستلزماً للوحدانية المستلزمة
للرد على الوثنية والمجوسية والنصاري والطبيعية والأفلاكية لان
الوثنية والمجوسية زعموا أن صانع العالم اثنان أحدهما خالق الخير
والآخر خالق الشر وغير عنهما بعضهم يزدان وأهرمان وبعضهم
بالنور والظلمة والنصاري انه ثالث ثلاثة وعبر عنهم بعضهم بالاقانيم
الثلاثة وهي ذات وعلم وحياة وزعم بعضهم أنها أب وهو ذات الله
تعالى وابن وهو عيسى وزوجته وهي مريم والله تعالى منزّه عن ذلك
علوّه أكبر والطبيعيين أن الصانع أربعة الحرارة والبرودة واليبوسة
والرطوبة والأفلاكيين إنه سبعة زحل والمشتري والمريخ والشمس
والقمر والزهرة والمطارِد وهذه الفرق كلهم هم المنكرون للصانع
على الحقيقة بادراء الى ذكر الامتناع فقدم فإن قلت الواجب اسم
فاعل واسم الفاعل لا يعمل إلا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال
لا بمعنى الماضي وههنا عمل مع أنه بمعنى الماضي قلت إذا دخل الالف
واللام على اسم الفاعل استوى الجميع أي الماضي والحال والاستقبال
في عمله لأنه فعل بالحقيقة حينئذ ولكن عدل عن صيغته إلى صيغة اسم
الفاعل لكرهتهم إدخال اللام على الفعل الصريح لأن الالف واللام
فيه بمعنى الذي وصلته يكون جملة واسم الفاعل لا يكون جملة مع

المجوس طائفة من
المشتريين يعتقدون
باعتقادهم فيقول النار
اصليين هما النور
والظلمة فالخير من
فعل النور والشر من
فعل الظلمة
لأن الجامع للأصول
صريح

جمع اقنوم وهو
يوناني بمعنى الاله
يعني ان هذه
الاشياء اصول
الاشياء الموحدة
لا

لا يخفى انه محال
لما في كتب الفخري
انه يشترط معنى
الحال والاستقبال
في نصيهما المفعول
به لاني رفع الفاعل
كما قال في الاظهار
ويشترط في
نصيهما المفعول به
الدلالة على الحال او
الاستقبال فنون

فاعله تقول مرزت بالضارب أبوه زيدا الآن أو غداً أو أمس وكذا
 الممتنع والممكن وإنما انحصرت الاشياء في الواجب والممتنع والممكن
 لأن الشيء إما أن يكون وجوده مقتضى لذاته أو عدمه أو لا يكون
 شي منهما الأول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن وأما بيان
 وجه الحصر من وجه آخر فهو أن الشيء إما أن يكون مسلوب
 الضرورة عن أحد الطرفين أو عن الطرفين الثاني الممكن والأول
 إما أن يكون السلب من جانب الوجود أو من جانب العدم الثاني
 الواجب والأول الممتنع فإن قلت لا عدم للواجب أصلاً فلم قائم
 إن الضرورة مسلوبة فيه عن طرف العدم قلت العدم الفرضي حاصل
 له كما مر في تعريف الواجب وكذا لو قلت لا وجود للممتنع أصلاً
 فلم قائم إن الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود قلت الوجود
 الفرضي حاصل له كما مر في تعريفه أيضاً قال الممكن سواء وغيره
 أقول الضميران في سواء وغيره إن كانا راجعين إلى الممتنع يلزم أن
 يكون الواجب ممكناً لأنه يصدق عليه أنه غير الممتنع وإن كانا
 راجعين إلى الواجب يلزم أن يكون الممتنع ممكناً لأنه يصدق عليه
 أنه غير الواجب فوجب أن يكون أحد الضميرين راجعاً إلى الممتنع
 والآخر إلى الواجب حتى يكون المعنى الممكن سوى الممتنع وغير
 الواجب هذا إذا أريد بالإمكان المكان الخاص وهو سلب الضرورة
 عن الطرفين معاً أي عن طرف الوجود والعدم على ما هو اللائق بهذا

وحيث هو الذي يلزم من فرضه به محال ١٣

دفعه بان على مسامح
 الثاني: الأول أن
 الثاني: لا يمكن إلا أن
 الثالث: أن يكون
 الضميران راجعين إلى الله
 كما هو مقتضى المقام
 التركيب ولا يلزم صدق
 الممكن مع النظر: إما
 لأن الفرضية من
 الضميرين لا يثبت
 المقضية للوجود الموصوف
 الخارج وإما لأن النظر
 مستثنى من قوله
 الممكن سواء وغيره
 بل لا بد من وصف الكلام عليه
 لتقديم ذلك حكمه المتأني
 لهذا الحكم كما إذا
 قيل: جاني زيد القاضل
 أبوه العالم أخوه
 الجاهل غيره من أقربائه
 يعلم استناد الأب والآخر
 من كونها جاحلين بل لا بد من وصف
 الكلام على الجاحلية
 حكمها المتأني للجاحلية
 فافهم النظر ولا تقنع عنه
 العين أو ففهم

المقام وأما إذا أريد بالامكان الامكان العام وهو سبب الضرورة عن
 احد الطرفين فجاز أن يكون الضمير ان راجعين الى الممتنع فقط فحينئذ
 يجب أن يكون الامكان مقيداً بجانب الوجود أي يكون الضرورة
 مسلوقة عن جانب العدم لكون الواجب ممكناً بهذا المعنى او الى
 الواجب فقط فالامكان حينئذ يكون مقيداً بجانب العدم أي يكون
 الضرورة مسلوقة عن جانب الوجود ولكن هذا التوجيه غير مناسب
 بهذا المقام فان قلت ان الظرف في قوله الممكن سواء فاعل والشأن
 أن الظرف لا يقع فاعلاً الا اذا فسر بالغير قلت اجاز قوم اجراء
 سواء مجرى غير في جواز وقوعه غير ظرف كقول الشاعر ولم يبق
 سوى العدو ان فسوي فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواء يعني عن
 ذكر الغير لكونه بمعنى قلت ذكره لوجوه اما اولاً فلتناسب النظر
 الذي سبق ذكره في الوصف الثاني واما ثانياً فلأن زيادة الغير
 توجب زيادة الحسن واما ثالثاً فللتفنن في العبارة وهو مرغوب وأما
 رابعاً فللتنسيق واما خامساً فللتنويع والتقرير قال المصادر باختياره
 محب الحكمة فان شره وخيره أقول ذكر الاختيار وحده اشارة الى رد مذهب الحكماء
 سوا اسم الحكمة كما أن ذكر الشر وحده اشارة الى رد مذهب المعتزلة والشر والخير
 معاً اشارة الى رد مذهب الوثنية والمجوسية لان الحكماء قالوا ان
 الله تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ومعنى كونه فاعلاً
 مختاراً هو أنه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور الافعال
 من غير اختيار

لا بد من
 الامكان
 المستعمل (3)
 مقابلة الوجود
 والامتناع هو
 الامكان الخاص

كما بينا سابقاً

لانه منصوب
 ابداً صح

جمع حكيم

اد الفيلسوف
 وهو ماخوذ من
 فيلاسوف بمعنى

محب الحكمة فان شره وخيره أقول ذكر الاختيار وحده اشارة الى رد مذهب الحكماء
 سوا اسم الحكمة كما أن ذكر الشر وحده اشارة الى رد مذهب المعتزلة والشر والخير
 معاً اشارة الى رد مذهب الوثنية والمجوسية لان الحكماء قالوا ان
 الله تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ومعنى كونه فاعلاً
 مختاراً هو أنه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور الافعال
 من غير اختيار

المحب دمنه
 استفت
 الفلسفة
 معجم وسيني

عند البلغاء

التي لا يخفى ان المعترضين
 خاتلون بان
 افعال العباد
 كلها مخلوقة لهم
 واما انكروا
 ارادة الشرع
 الله تعالى
 فالجسدي لم يجر
 تأمل فنون

في شئ ظاهرة
 الشبهة

الاختيارية منها هكذا قيل لكن فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا
 المعنى مما قاله الحكماء والاولى ان يقال ان معنى كونه تعالى فاعلا
 مختاراً هو انه يصح منه الفعل وتر كونه معنى كونه موجبا بالذات هو انه
 ان شاء وان لم يشأ يفعل كصدور الضوء عن الشمس والحرارة
 من النار فان قلت لم قدم الشر وهو ما نهى عنه على الخير وهو ما امر
 به مع ان الخير اولى بالتقديم قلت من وجوه اما اول فلان التنازع
 فيه اكثر من النزاع في الخير واما ثانياً فلان خيره افظ يناسب خيره
 الذي سبق ذكره مؤخراً من جهة الصيغة والحروف واما ثالثاً
 فليكون ترتيب السبب على نهج ترتيب المسبب وهو الظلمة والنور
 كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعاً فلان المقام مقام
 الحمد وانما مقام الحمد بالخير خير فلهذه الوجوه قدم فان لا يخفى

لأن المعنى لم يرد
 انكروا ارادة
 الله العرش بخلاف
 الخير

ولرعاية السمع كما
 لا يخفى

قلت لم آخر صدور الشر والخير عن الممكن قلت لان
صدورهما بعد وجود الممكن قالوا الصلوة على محمد الذي انتشر به نهيه
وامره اقول قدم النهي على الامر ليناسب السابق لان النهي لا يكون
إلا في المنهي عنه وهو الشر والامر لا يكون إلا في المأمور به وهو

فصيل بمعنى مفعول
 فالاصناف بمعنى في اي
 فاعل خالصة الى

الخير قال فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اقول الشيخ يطلق
 على الكبير منا ويطلق على الكبير علماً وفضلاً والامام المقتدى به ^{وخصه باموي}
 والقدوة بكسر القاف وضمها بمعنى المقتدى به قال أنير الدين الابهرى
 اقول أي مختارة والدين الاطاعة والانتقياد والعمل وقيل ان أنير
 الدين لقب الشيخ والابهرى بفتح الباء وسكون الهاء ايم قبيلة واما

مفعول اي مختار الدين
 والدين الطاعة والبراء
 والمراد ههنا الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الابهرى يسكون الهاء فغاط مشهور ولذا قيل اعلم ابهرًا

المراد من التري القبر ويجوز ان يحمل على الحقيقة والمعنى طيب الله خبره وجعله روضة من رياض الجنة ويلزم ان يكون حال المشي مطيبا

الابهرى يسكون الهاء وفتح الهاء فغاط مشهور ولذا قيل اعلم ابهرًا
وافرا ابهرًا قال طيب الله ثراه وجمل الجنة مشواه
اقول أي طيب حاله في ثراه فيكون من قبيل المجاز والمثوى المكان
قال لما كان على بعض الاخوان متعمرا وعلى بعضهم متيسرا اقول
الاخوان بكسر الهمزة لجمع الاخ كما يجمع على الاخوة قال اردت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا اقول قد وقع في بعض النسخ كتبت
بالتماسهم وهذا أولى منه لأن الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم
والمراد بالتماسهم معناه اللغوي وهو الاستدعاء والطلب لامعناه
الاصطلاحى لأن الطالبين ليسوا مساوين للمطلوب عنه وهو الشارح
مع أن النسائي معتبر في حقيقة التماس وإنما قال اوراقا ولم يقل
حروفا مع أن المكتوب هو الحروف لا الاوراق ارادة للحال من
ذكر المحل فان قلت لم قال اوراقا ولم يقل كتابا قلت للتواضع او
للدلالة على ضعف حجم شرحه قال لتزيل تعمسه وتعمه تيسره اقول
أي لتجعل تلك الاوراق عامما تيسر هذا الكتاب غير مخصوص
ببعض الاخوان دون بعض فان قلت ان ازالة التعمس يعني عن ذكر
تعميم التيسر لانها تستلزم اياه قلت لان سلم استلزامها اياه لان ازالة
التعمس لا تدل على تعميم التيسر نعم تدل على التيسر فقط بل تعميم
التيسر يفهم من سوق الكلام فقوله وتعمه تيسره نصريح بما يفهم
من السوق قال والله خير الميسرين والموفقين اقول والله خير الميسرين

وهو طلب المساوي من المساوي ١٣

الابان يكون للتواضع كما هو اللائق بحال المتأرجح بطريق الكناية در النجاشي

إشارة إلى إزالة التعسر بدون تعميم التيسر وقوله والوفيق إشارة
إلى تعميم التيسر لأن التوفيق جعل الأسباب حاضرة لمحصل
المقصود وقيل التوفيق جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه

قال أعلم أن للمنطقيين اصطلاحات أقول الاصطلاح اتفاق قوم على
استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في أصل الوضع كذلك
وإصطلاحات المنطقيين هي المذكورة في أبواب المنطق وهو آلة
قانونية تعصم مرعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وأبوابه خمسة
الأول الكليات الخمس والثاني القول الشارح والثالث القضايا الأربعة وأحوالها
والرابع القياس والخامس البرهان والسادس الجدل والسابع الخطابة
والثامن المغالطة والتاسع الشعر وتعرفاتها تذكر في موضعها

والمراد من الوجوب في قوله يجب استحضارها الوجوب المادي - وقد يعبر عنها
بالوجوب الاستثنائي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثماً كالصلاة والصوم
والزكاة ولا الوجوب العقلي الذي يمنع الشروع بدونه
كالنصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما لأن كثيراً من المحصنين للصنون

يحصل كثيراً من العلوم من غير شعور بشيء من تلك الاصطلاحات
فإن قيل في هذا الكلام إشارة إلى أن المنطق آلة للعلوم فيلزم من
كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لأنه من جملة العلوم قلنا المراد
من العلوم في قوله أن يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق فقال
منها إيساغوجي وهو لفظ يوناني أقول هذا اللفظ مركب من ثلث

كلمات إيس وأغو وأجي وقيل أصل أجي أكي قلبت الكاف إلى الجيم

فصار أجي ومعنى الأول بالعربية أنت ومعنى الثاني أنا ومعنى الثالث

ثم إلا أنه حذف ألف أجي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما

للكليات الخمس وسبب تسميتها به أن حكيمًا من الحكماء المتقدمين

أودع الكليات الخمس عند شخص اسمه إيساغوجي وسافر وكان

ذلك الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له قوة أن يستخرج

جميع ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها إيساغوجي عنده فكان يخاطبه

في أثناء درسه بإيساغوجي هكذا صرارًا فصار علما لها فهذا

ولم أر أن هذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي قدس الله روحه فحينئذ

يكون تسمية الشيء باسم قارئه وقيل أنه كان علما للحكيم الذي استخرج

فقد من قبيل الجاز الكليات الخمس ودونها ثم جعل علما لها وهذا الوجه منقول عن

المرسل باطلاق اسم مولانا مبارك شاه قدس الله سره ناقلًا عن مولانا قطب الدين

على المسبب وكذا الرازي روح الله فعله هذا يكون تسمية المستخرج باسم

المستخرج والوجه المشهور في تسميتها به أن إيساغوجي في الأصل اسم

للورد الأصفر الذي له خمس أوراق ثم نقل إلى هذه الكليات

الخمس لمنااسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه فيكون التسمية حينئذ تسمية

للشيء باسم شبيهه والله أعلم قال يراد به الكليات الخمس أقول إنما

انحصرت الكليات في الخمس ولم تكن زائدة ولا ناقصة لأن

ورقات في العدد ثم أطلق اسم الورد السكلي إذا نسبناه إلى ما تحته من الجزئيات فاما أن يكون تمام

الشيء الذي هو إيساغوجي

أودع هذا المكان هكذا
وجدت في النسخة
التي هي عندى
لو كان بدله هنالك
بشيء كان أحق لأن
ثم موضوع للمكان
البعيد أو ليس

ولم أر أن هذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي قدس الله روحه فحينئذ
يكون تسمية الشيء باسم قارئه وقيل أنه كان علما للحكيم الذي استخرج
فقد من قبيل الجاز الكليات الخمس ودونها ثم جعل علما لها وهذا الوجه منقول عن
المرسل باطلاق اسم مولانا مبارك شاه قدس الله سره ناقلًا عن مولانا قطب الدين
على المسبب وكذا الرازي روح الله فعله هذا يكون تسمية المستخرج باسم
المستخرج والوجه المشهور في تسميتها به أن إيساغوجي في الأصل اسم

للورد الأصفر الذي له خمس أوراق ثم نقل إلى هذه الكليات
الخمس لمنااسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه فيكون التسمية حينئذ تسمية
للشيء باسم شبيهه والله أعلم قال يراد به الكليات الخمس أقول إنما

انحصرت الكليات في الخمس ولم تكن زائدة ولا ناقصة لأن
ورقات في العدد ثم أطلق اسم الورد السكلي إذا نسبناه إلى ما تحته من الجزئيات فاما أن يكون تمام
الشيء الذي هو إيساغوجي

عليها من قبيل رأيت
اسداني الحمام يسبق

ماهيتها او داخلاً فيها او خارجاً عنها فان كان الاول فهو النوع
 كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وغيرهم فانه تمام ماهيتهم
 وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون مقولاً في جواب ماهو او
 لا والاول الجنس كالحيران بالنسبة الى الانسان والفرس والثاني
 الفصل كالتاقي بالنسبة الى زيد وعمرو وان كان الثالث فلا يخلو
 اما ان يكون مقولاً في جواب أي شيء هو في عرضه او لا والاول
 الخاصة كالضاحك بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر والثاني العرض
 العام كالماشي بالنسبة اليهم قال وهي النوع والجنس الى آخره أقول
 إنما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى عكسه لأن الجنس جزء
 النوع والجزء مقدم على الكل بناء على أن ما صدق عليه النوع قليل
 بالنسبة الى ما صدق عليه الجنس وما هو قليل فهو أولى بالتقديم على
 ماهو كثير وقدمه أيضاً على الفصل مع ان الاولى عكسه لأن
 الفصل جزء النوع والجزء مقدم على الكل لأن النوع يقع في جواب
 ماهو والفصل لا يقع فيه فالواقع فيه أولى بالتقديم وعلى الخاصة
 والعرض العام لأنها عارضان والنوع معروض والمعرض مقدم
 على المعارض لأنه يقوم به وتقدم الجنس على الفصل لأنه يقع في
 جواب ماهو والفصل لا يقع فيه أو لأن الجنس أمر مبهم غير متحصل
 بنفسه والفصل يحصل ويزيل إبهامه فلا بد من أمر مبهم ان يذكر
 أولاً حتى يحصل الفصل ويزيل إبهامه وعلى الخاصة والعرض العام

بل يكون محلياً
 مقولاً في جواب
 أي شيء هو
 ذاته

من تمام ماهيتها
 الانسان
 المقول في جواب

بل يكون مقولاً
 في جواب كيف هو

على التقديم النوع على الفصل

حيث لا لوجه لحد
 الجنس متعلق
 بالخاصة

لأنه ذاتي وهما عرضيان والذاتي بالتقديم أولى وقدم الفصل عليهما
بين هذا الدليل وقدم الخاصة على العرض العام لأنهم ^ط اتفق في
جواب أي شيء هو في عرضه والعرض العام لا يقع في جواب
ما هو ولا في جواب أي شيء هو وما وقع فيه أولى بالتقديم أو لأن ^ط
ما صدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير

بل يقع في جواب
كثير هو تأمل

والقليل قبل الكثير قال وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات
الثالث ^{فيه لطافة لا تحفى} أقول هذه إشارة إلى جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم قدم
ببحث الدلالة وأقسام اللفظ على الكليات مع أن المقصود الأصلي
بيانها فأجاب عنه بقوله وهذه يتوقف معرفتها الخ يعني أن مقصود
المنطقيين استحصال المجهولات والمجهول إما تصوري وإما تصديقي ^{إلى}
والموصل إلى الأول القول الشارح المركب من الكليات والثاني
الحجة المركبة من القضايا فنظرهم ^{أو التمس بها} أما في القول الشارح وما يترتب
هو منه وأما في الحجة وما يترتب كى هي منه وهو لا يتوقف على
الالفاظ ولا على الدلالة فإن ما يوصل إلى المجهول التصوري ليس لفظ
الجنس والفصل بل معناها وما يوصل إلى المجهول التصديقي ليست
ألفاظ القضايا بل مفهوماتها لكن لما توقف إفادة المعاني واستفادتها
على الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناسبة للتقديم على مباحث
الكليات وغيرها من المباحث المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة
والاستفادة على الالفاظ من حيث أنها دلائل المعاني قدم بحث

الدلالة على أقسام اللفظ المتقدمة على المقصود الأصلي قال المطابقة
 والنضمن والالتزام أقول وإنما قدم دلالة المطابقة على دلالة النضمن
 والالتزام لأنها تصور بدونها وهما لا تتصوران بدونها وما
 يتصور بالاستقلال مقدم على ما هو لا يتصور بالاستقلال وقدم
 النضمن على الالتزام لأن الدلالة النضمنية جزء الدلالة المطابقة
 والالتزامية خارجة عنها وما هو جزء المطابقة أولى بالتقديم على ما هو
 خارج عنها أو لأن الدلالة النضمنية سابقة إلى الفهم من الدلالة
 الالتزامية وما هو سابق إلى الفهم فهو أولى بالتقديم على ما هو ليس
 سابقاً إلى الفهم قال والدلالة هي كون الشيء بحالة الخ أقول وإنما
 عرف مطلق الدلالة دون الدلالات الثلاث المقصودة هنا لأن
 الدلالات الثلاث مقيدة بالنسبة إلى مطلق الدلالة والعلم بالمطلق سابق
 على العلم بالمقيد لأن المطلق جزء والمقيد كل ومعرفة الجزء سابق على
 معرفة الكل واعلم أن لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة معان أحدها
 مطلق الإدراك الذي يعم التصور والتصديق وثانيها التصديق
 اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع
 وثالثها مطلق التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الأحكام
 والمراد من العلم هنا هو المعنى الأول فإن قلت لم قدم الدلالة على
 الدليل والمدلول مع أن الأولى عكسه لأن الدلالة أمر نسبي
 قائم بهما قلت الدلالة علة لعلم الدال بالدالية وعلم المدلول بالمدلولية

من العلم والظن و
 غيرهما ١٢

والعلة مقدمة على المدلول فلماذا قدمها عاينها وانما قدم الدال على المدلول
 لان علم المدلول موقوف على العلم بالدلائل والموقوف عليه مقدم على
 الموقوف وأما تقديم الدلالة على اللفظ فلما مر قال ومن هذا عرفت
 ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت
 ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به أقول الدليل في
 اللغة المرشد وما به الارشاد وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم
 به العلم بشيء آخر وهو المدلول والمراد من الازوم ههنا أعم من أن
 يكون يئنا أو غيره ليعم جميع أقسام الدليل ومن العلم ههنا الادراك
 أعم من ان يكون تصورا أو تصديقا بـ يئنا أو غيره فان قيل حد
 الدليل غير جامع لخروج الأقيسة الاستثنائية بأسرها لان ما يلزم منها
 ليس مغايرا لمقدماتها كقولنا كلها كان هذا حيوانا فهو جسم لكنه
 حيوان فهو جسم فان قولنا فهو جسم بعينه مذكور في هذا القياس
 قلت هذا اللازم وهو قولنا فهو جسم مغاير لما هو المذكور في
 الدليل لان المذكور في الدليل هو هذا القول موصوفا بكونه
 لازما للمازوم المذكور في هذا اللازم وهو قولنا كلها كان هذا
 حيوانا وما يلزم من المقدماتين ليس موصوفا بكونه لازما للمازوم
 المذكور فيه لكنه موافق له في اللفظ وهذا القدر غير كاف في
 الاتحاد عند المنطقيين وأجيب من وجه آخر وهو ان ما هو جزء
 القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق والكذب وما هو لازم للقياس

قريباً من
 قوله من حيث
 الهاد لائل
 المعاني
 ١٣

مثل قولنا العالم
 حادث لانه متغير
 وكل متغير حادث
 ١٤

مثل قولنا
 الحائط ينهدم
 لانه ينش منه
 التراب وكل
 ما ينش منه
 التراب ينهدم
 ١٥

ما لا يحتاج اليه
 ١٦

ما مقدماتها
 الادلى لما في
 مايتها في
 قولنا كلها كان
 اساناً فهو
 حان لكنه
 سان فهو
 مبول ١٧

يَحْتَمِلُهُمَا قَالِ وَالِدَالَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى طَبْعِيَّةٍ أَقُولُ أَعْلَمُ أَوَّلًا أَنَّ الدَّلَالَـةَ
تَنْقَسِمُ إِلَى لَفْظِيَّةٍ وَغَيْرِ لَفْظِيَّةٍ لِأَنَّ الدَّالَّ إِنْ كَانَ لَفْظًا فَالدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ
وإِلَّا فَغَيْرِ لَفْظِيَّةٍ فَالْأَلْفَظِيَّةُ أَيْضًا تَنْقَسِمُ إِلَى طَبْعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ وَوَضْعِيَّةٍ
لِأَنَّ دَلَالَـةَ الْإِلْفَظِ عَلَى الْمَعْنَى أَمَّا بِوَاسِطَةِ وَضْعِ الْإِلْفَظِ بِإِزَاءِ
الْمَعْنَى أَوْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ أَوْ بِوَاسِطَةِ اقْتِضَاءِ الطَّبْعِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَوَّلَى
فَالدَّلَالَةُ دَلَالَةُ لَفْظِيَّةٍ وَضْعِيَّةٍ كَدَلَالَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ
وَأِنْ كَانَتْ الثَّانِيَّةُ فَالدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ كَدَلَالَةُ الْإِلْفَظِ الْمَسْمُوعِ مِنْ
وَرَاءِ الْجِدَارِ لِأَمَنِ الْمَشَاهِدِ عَلَى وَجُودِ الْإِلْفَظِ وَأِنْ كَانَتْ الثَّلَاثَةُ
فَالدَّلَالَةُ لَفْظِيَّةٌ طَبْعِيَّةٌ كَدَلَالَةُ أَخٍ بِفَتْحٍ الْمَهْزَةِ وَسَكُونِ الْخَاءِ
الْمَعْجَمَةِ عَلَى الْوَجْعِ مُطَاقًا أَوْ كَدَلَالَةُ أَخٍ بِفَتْحٍ الْمَهْزَةِ أَوْ ضَمِّهَا وَالْحَاءِ
الْمَهْمَلَةِ عَلَى وَجْعِ الْعَصْدَرِ وَهُوَ السَّمَالُ فَإِنْ قَالَتْ لَا نَسْلُمُ أَنَّ دَلَالَـةَ
أَخٍ عَلَى الْوَجْعِ بِوَاسِطَةِ الطَّبْعِ بَلْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ لِأَنَّ الطَّبْعَ يَقْتَضِي
حُدُوثَ ذَلِكَ الْإِلْفَظِ فَقَطْ عِنْدَ عَرُوضِ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَعْنِي الْوَجْعَ وَلَا
يَقْتَضِي دَلَالَـةَ ذَلِكَ الْإِلْفَظِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى بَلْ الْمَقْتَضَى لِذَلِكَ هُوَ الْعَقْلُ
فَيَكُونُ تِلْكَ الدَّلَالَةُ عَقْلِيَّةً لَا طَبْعِيَّةً قَالَتْ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الدَّلَالَـةِ
الْعَقْلِيَّةِ مَا يَكُونُ لِلْعَقْلِ مَدْخَلٌ فِيهِ وَالْإِلْكَانُ جَمِيعُ الدَّلَالَاتِ عَقْلِيَّةٍ
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الدَّلَالَاتِ كُلِّهَا بَلِ الْمُرَادُ مِنَ الدَّلَالَـةِ الْعَقْلِيَّةِ
مَا لَا يَكُونُ لِلْوَضْعِ وَلَا لِلطَّبْعِ مَدْخَلٌ فِيهِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ لِلطَّبْعِ مَدْخَلٌ
فِيهِ فَيَكُونُ طَبْعِيَّةً لَا عَقْلِيَّةً وَغَيْرِ الْأَلْفَظِيَّةِ أَيْضًا تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ

طبيعية وعقلية ووضعية لان الدلالة الغير اللفظية اما أن يكون
 بواسطة الوضع او بواسطة العقل أو بواسطة الطبع فان كانت الاولى
 فالدلالة دلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت
 هي له وان كانت الثانية فالدلالة دلالة غير لفظية عقلية كدلالة
 الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة غير لفظية طبيعية
 كدلالة تغير وجه الماشق ^{عند رؤية معشوقه} على العشق كذا قيل
 لكن هذا مخالف لما تقرر من أن الدلالة الطبيعية لا تكون إلا لفظية
 قال والمراد من الدلالة ههنا الخ أقول أي المراد من الدلالة في قول
 المصنف اللفظ الدال الى آخره الدلالة الوضعية لان غير الوضعية
 سواء كانت لفظية أو غير لفظية أما طبيعية أو عقلية وكل واحد
 منهما يختلف باختلاف الطبايع والعقول بخلاف الوضعية فتكون
 الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها والمراد من الوضعية اللفظية
 الوضعية لان الافادة والاستفادة تحصلان منها بلا تفسير بخلاف
 الوضعية الغير اللفظية فانها تحصلان منها بالتعسر والحاصل ان المراد
 من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية لان غرضهم لا بتعاقب بغير اللفظية
 ولذا لم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية بأقسامها وتعرض
 لافسام اللفظية ومن اللفظية اللفظية الوضعية لان ما عدا
 اللفظية الوضعية غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول
 بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة لان من علم وضع اللفظ بأزاء

اي المصنوعات

ذهب السيد
 قدس في حواشي
 بشر المطالع الى
 اختصاصها
 باللفظية لكن
 الحق انها
 لفظية وغيرها
 كما في السين

فاعلم من هذا
 ان دلالة تغير
 وجه العاشق
 العشق عقلية
 لا طبيعية

المعنى بفهم ذلك المعنى عند اطلاقه سواء كان ذكياً أو غيبياً قال ذهبي

ثلاثة أقول أي الدلالة اللفظية الوضعية منحصرة في ثلاثة أوجه
ووجه الحصر معلوم من الشرح واهل ان الحصر على ثلاثة اقسام
حصر عقلي وهو الحصر الدائر بين النفي والاثبات كانه حصر مطلق
الدلالة في اللفظية وغيرها وانه حصر الدلالة اللفظية الوضعية في
المطابقة والتضمية والالتزامية وحصر استقرائي وهو الذي لم
يوجد مع الاستقراء قسم آخر فحكم بالانحصار في الاقسام الموجودة
معه كانه حصر الدلالة اللفظية في الوضعية والعقائية والطبيعية وحصر
جملي وهو الذي بجملة الجاعل منحصراً كانه حصر الكل في أجزائه

قال كالانسان اذا دل على احدهما أقول الدلالة التضمنية دلالة كل
لفظ على جزء معناه المطابق حين ارادة المعنى المطابق ان كان له
جزء لا دلالة على جزئه مطابقاً لانه ربما يكون اللفظ دالاً على
جزء معناه المطابق ولا يكون دلالة عليه تضمنية بل مطابقة
كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق عند ارادة احدهما من لفظه
لا عند ارادة المجموع من الحيوان والناطق لانه حينئذ
يكون من قبيل ذكر الكل وهو الانسان وارادة الجزء وهو إما
الحيوان أو الناطق فيكون معناه مجازياً له ودلالة اللفظ على المعنى
المجازي مطابقة لا تضمنية فيكون دلالة الانسان على أحدهما عند
ارادة واحد منهما مطابقاً لا تضمنياً قال كالانسان اذا دل على قابل

موايه مطابقة
لالتضمنية
كأنه قال فيما
يأتي

و / الرسمى: عدم البصر الخ / الانسان حيوان ناطق - مناهك

لا يخفى ما في هذا العلم الخ أقول المقصود من الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على التمثيل ايضا بل الامر الخارج عن المعنى الموضوع له حال ارادة المعنى الموضوع له المشال للدلالة الالتزامية دلالة من اللفظ لدلالته على الامر الخارج مطلقا سواء كانت حال ارادة الاعداد على الملكان المعنى الموضوع له أو لا لان الدلالة على الامر الخارج اذا لم تكن كدلالة العمى على البصر فانه عدم حال ارادة المعنى الموضوع له لم تكن التزامية بل مطابقة لانه البصر عما شأنه حينئذ يكون من قبيل ذكر الملزوم و ارادة اللازم فيكون معناه ان يكون بصيرا مجازيا ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لا التزامية كدلالة البصر لا لزوم بين المعنى الاضحي لعدم البصر لا جزئيه داخل في مفهوم العمى حتى يكون دلالة عليه تضمنية لانه لو كان كذلك لقلل الاربعة على الزوجية والثلاثة على الفردية وههنا ليس كذلك لانه إذا تصور الانسان لا يلزم منه تصور قابل للعلم وصنعة الكتابة قلت مقصودم مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معتبرة عند المنطقيين أو لا والحال ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصين

قال لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه أقول أي عن المعنى الموضوع له والا أي وان كان اللفظ دالا على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له لزم أن يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية لان الامر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متناه

✓ واما قيد قوله على ما يلزمه بقوله في الذهن مرتين

مثلا الانسان موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير

المتناهية خارج عنه فلو كان اللفظ الموضوع له دالا على كل امر

خارج عنه أي عن الحيوان الناطق لكان الموضوع للحيوان الناطق ^{لاجل المعنى}

دالا على كل امر خارج عنه وأنه ظاهر ^{وهو} البطلان فلا بد في الدلالة

على الامر الخارج من شرط هو اللازم الذهني وأما الدلالة على

الموضوع له أعني المطابقة فيمكن فيها الدلم بالوضع فإن السامع إذا

علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد أن ينتقل ذهنه من صمام

ذلك اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة بالمطابقة وأما

الدلالة التضمنية فلا تحتاج ايضا إلى اشتراط لأن اللفظ إذا وضع ^{بمعنى الدلالة المطابقة}

لمعنى مركب كان ذلك اللفظ دالا على كل واحد من جزئيه دلالة

تضمنية لأن فهم الجزء وهو الدلالة التضمنية لازم لفهم الكل وهو

الدلالة المطابقة قال لأن الملازمة الخارجية لو جعلت شرطاً لاقول

لا بد ههنا من معرفة الملازمة مطلقاً والملازمة الذهنية والملازمة

الخارجية والنسبة بينهما واللازم والمزوم والشرط والمشرط أعلم

أن الملازمة والمزوم والتلازم بمعنى واحد وهي لغة امتناع تضادك

الشيء عن الشيء واصطلاحاً هي كون الشيء مقتضياً للآخر والشيء

الاول وهو المقتضى للآخر يسمى المزوم والثاني وهو المقتضى

للاول يسمى اللازم والملازمة الخارجية هي كون الشيء

مقتضياً للآخر في الخارج أي في الاعميان بمعنى كلما تحقق المزوم

لا بد من غير ذلك قيد
دلالة الذهنية او
الخارجية
١٣

✓ أي فرق بينهما
واضح ان الملازمة
في اللفظ وصفي
للعقل كما يفقده
لفظ الامتناع و
في الاصطلاح
وصفي للمزوم
الذي يسمى بلم الكتاب
المداوي

في الخارج تحقق اللازم فيه كالزوجية وهي الانقسام بنفسا وبين
 للاتنين والفردية وهي عدم الانقسام بنفسا وبين الثلاثة فانه كلما تحقق
 ماهية الاتنين والثلاثة في الخارج تحقق الفردية والزوجية فيه
 فيكون الاتنين والثلاثة ملزومين والزوجية والفردية لازمين
 والملازمة الذهنية هي كون الشيء مقنضيا للآخر في الذهن بمعنى
 كلما ثبت الملزوم في الذهن ثبت اللازم فيه كالمثالين المذكورين
 وكالاعدام المضافة الى ملكاتها كالمشي بالنسبة الى البصر والجهل
 بالنسبة الى العلم والموت بالنسبة الى الحياة وغيرها فانه كلما
 تحققت الملزومات في الذهن في جميع هذه الامثلة المذكورة تحققت اللوازم
 فيه والنسبة بينهما أي بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهنية
 عموم وخصوص مطلق فان الملازمة الذهنية أعم مطلقاً من الملازمة
 الخارجية لانه كلما تحقق الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الذهنية
 وليس كلما تحقق الملازمة الذهنية تحقق الملازمة الخارجية فان
 الملازمة الذهنية متحققة في الإعدام المضافة الى ملكاتها مع أن بين
 الإعدام وبين الملكات المضافة إليها معاندة في الخارج قيل لا ملازمة
 بين الشئين أصلاً فلم قائم إن الملازمة الذهنية شرط للدلالة
 الالتزامية دون الملازمة الخارجية مع أنها قسمان من مطلق الملازمة
 لانه لو تحقق الملازمة بين الشئين لكانت غير الملزوم واللازم
 لكونها نسبة بينهما وحينئذ لا تخلو من أن تكون الملازمة لازمة

الذي مع الاستطاعة
 فيها مع

فيه ما فيه
 من تحقيقه فلا
 تغفل عن

في الملازمة الخارجية
 في الملازمة الخارجية
 هذه هي الملازمة
 الخارجية لا الملازمة
 الذهنية

القائل في الدين
 الرازي رحمه الله
 هذا محل تشكيك

لاشأن
 من الكثرة

بأن تكون ملحوظة
 من الملزوم اولاً

الاستغناء عن كونه الاشياء حيوان ناطق صنعة الكتاب قابل العلم

رأى ان في الملازمة
مطلقا ان في الملازمة
الذهنية والخارجية
لا معنى للاستزاد
زعمه الذهن دون
الخارجية = ١٣

للملزوم اولا تكون فان لم تكن لازمة للملزوم جاز تحقق الملزوم بدون
الملازمة التي هي عبارة عن كون الشيء مقتضيا لا آخر فجاز تحقق
الملزوم بدون اللازم ايضا لأن جواز وجود الملزوم بدون الملازمة اللازم هو
يستلزم جواز وجود الملزوم بدون اللازم فيلزم وجود الملزوم بدون
اللازم وهو باطل قطعاً وان كانت لازمة له فيتحقق ملازمة اخرى
بالضرورة وهي أي الملازمة الاخرى لانها إما أن تكون لازمة للملزوم
أو لا تكون فان لم تكن لازمة فهو باطل كما ذكرنا وان كانت
لازمة له فيتحقق ملازمة أخرى وينتقل الكلام اليها فيلزم التسلسل
وهو محال وأجيب عنه بوجهين الاول ان ما ذكرتم من الدليل على
نفي الملازمة ان استلزم المدعى وهو نفي الزوم فيتحقق التلازم
وان لم يستلزم المدعى فلا يلزم نفي التلازم والثاني انا نختار ان
الملازمة لازمة للملزوم ولا نسلم امتناع هذا التسلسل لان هذا التسلسل
في الامور الاعتبارية لأن الملازمة من الامور العقلية والتسلسل
في الامور الاعتبارية غير محال بل واقع فانه يصدق أن يقال ان
الواحد نصف الاثنين وثلاث الثالثة وربع الاربعة وخمس الخمسة
وهكذا الى غير النهاية والشرط هو ما يتوقف عليه الشيء ويكون
خارجاً عنه ولا يكون مؤثراً فيه والمشرط هو ما يتوقف على
الشيء الخارج الغير المؤثر فيه وأعلم أن توقف الشيء على الشيء ان
كان من جهة الشروع يسمى مقدمة وأن كان من جهة الشهود ناطق
يسمى معرفاً وأن كان من جهة الوجود فإن كان داخلاً في ذلك

أي كما جاز تحقق
الملزوم بدون
الملازمة = ١٣

وهو قول لانه لو
حقق الخ = ١٣

أي بين الدليل
والمدعى = ١٣

لانه ينقطع باعتبار
المعبر = ١٣

أي العلم مثل حيوان
ناطق = ١٣

(٤)

= ٢٥ =

كوجود الصلاة الموقوف على الوضوء
كما هو في كلامه

الشيء يسمى زكناً باعتبار كونه جزءاً وعنصراً باعتبار كونه

بمحيط يبدأ منه التركيب ^{أو امتداداً} واعتبار كونه منتهى التحليل

ومادة وهيولا باعتبار كونه قابلاً للصورة الممثلة ^{بالقوة} وأصلاً باعتبار كونه منتهى التحليل

كالنقص بالنسبة إلى نقصه وينبغي

أي باعتبار كونه للصلاة ١٢

كون المركب مأخوفاً منه وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصورة

الممثلة بالفعل وأن كان خارجاً فإلّا خارج أن كان مؤثراً في وجود الشيء

أي يكون بإيجاد مسنداً إليه يسمى ^{أو القوة} علة فاعلية كالمصلي بالنسبة إلى

الصلاة وإن لم يكن مؤثراً في وجود الشيء بل مؤثراً في الوجود

يسمى علة غائية وأن لم يكن الخارج مؤثراً في الوجود ولا مؤثراً

في مؤثر الوجود يسمى شرطاً سواء كان وجودياً كالوضوء والطهارة

بالنسبة إلى الصلاة أو عدمياً كإزالة النجاسة عن الثوب بالنسبة إليها

وهذا التقسيم على اصطلاح أهل النظر والاصوليين وأما على اصطلاح

الحكام فما يتوقف عليه وجود الشيء أن كان داخل في الشيء فوجوده - أي الموقوف عليه

أن كان به بالقوة يسمى علة مادية كالخشب بالنسبة إلى السرير وأن كان به - أي الموقوف عليه

بالفعل يسمى علة صورية كصورة السرير وأن كان خارجاً عنه فإن كان

مؤثراً في وجود المعلول يسمى علة فاعلية كالنجار بالنسبة إلى السرير

وأن كان مؤثراً في مؤثره يسمى علة غائية كالجلوس بالنسبة إليه

وأن لم يكن كذلك يسمى شرطاً ويندرج في الشرط عدة أمور

كالوضوء أي المحل مثل الثوب للصباغ كالألة مثل القدوم للنجار

أي لصبغ الصباغ

يُدْبَحُ بَدَلُ

وكالوقت مثل الصيف الذي يصنع فيه الأديم وكالداحية مثل

الجموع للأكل و كزوال المانع مثل زوال الدجن أي الرأس الضخم السماء وقيل الدجر
للقصار وغير ذلك من الأشياء الغير المؤثرة وقد علم بدليل الحصر حد

كل واحد من الركن والعلّة الفاعلية والعلّة الغائية والشرط وذلك

لأن المقسم كالجنس وكل واحد من القيود التي يتميز

كل واحد منها به عن غيرها كالفضل إذا عرفت هذا

فأعلم أن الملازمة الخارجية ليست شرطاً للدلالة الالتزامية

أذلو كانت شرطاً لها المانحة للدلالة الالتزامية بدونها لكون

اللازم بط والمزوم مثله أما بيان الملازمة فلأن الدلالة الالتزامية

على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطاً لها تكون مشروطة بها

والشرط يمنع أن يتحقق بدون الشرط فالدلالة الالتزامية

يمنع أن يتحقق بدون شرطها وهو الملازمة الخارجية على ذلك

التقدير وأما بيان بطلان اللازم فلأن كل عدم إذا أضيف إلى ملكة

فاللفظ الدال على دال على الملكة أي الوجود بالالتزام مع انتفاء

الملازمة بينهما في الخارج ببيان أن المعنى عبارة عن عدم البصر

من شأنه أن يكون بصيراً فقولنا عدم البصر كالجنس شامل لجميع

المعنى والباقي كالفضل يخرج الحجر والشجر وغيرها من الجمادات

والمعنى بدل على الهدم المضاف إلى البصر بالمطابقة لانه موضوع له

لا للمدم والبصر معاً وعلى البصر بالالتزام لأن البصر خارج

أي الداخل الذي وجود الشيء به بالقوة أو بالفعل والخارج المؤثر في وجود المفعول أو المؤثر في المؤثر

وهو القوة الدالة الالتزامية بدون الدلالة الخارجية على تقدير امتناع لمشرط بدون معنى الشرط

أي قوله عما من شأنه أن يكون بصيراً

عن المعنى الموضوع له وهو العدم مع قيد الاضافة والمضاف اليه لازم له وإعنا قلنا لازم له فلا نصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه إذ تصور المضاف الى شيء من حيث هو مضاف بدون

تصور الشيء محال وإذا استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر المضاف اليه تحقق الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث مضاف دال على المضاف اليه بالالتزام وأما الملازمة الخارجية فغير متحققة هنا إذ وجود البصر في الخارج ينافي بعدمه فيه فلو

أثبت بطلان اللازم ثبت بطلان الملزوم لان وجود الملزوم بدعي لللازم محال فثبت عدم كون الملازمة الخارجية شرطا هو المطلوب في

وجدنا ما في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد وأن نافية

مضى هذا الا ضروري الاستحالة قال فنقول اللفظ ينقسم إلى قسمين

مفرد ومؤلف أقول المنطقي لا يبحث عن اللفظ من حيث هو منطقي بل عن المعاني لانها الموصلة الى المجهولات لكن لما توقف الافادة والاستفادة على الالفاظ كما مر أورد بحث الالفاظ فان قلت لم قدم تعريف المفرد على تعريف المركب مع أن الأولى عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية والاعدام إنما تعرف بملاكاتهما قلت المتبادر هنا التقسيم لا التعريف لان قوله لانه إما أن لا يراد الخ شرطية منفصلة والشرطية المنفصلة يفيد التقسيم والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم إنما هو باعتبار الافراد دون المفهوم والمفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وإن كانت بالنسبة الى المفهوم يوجب

أي في صحيفة
سنة عشرة وسطر
سنة عشر

العكس وأعلم أن الوجودي مالا يكون في مفهومه سلب شيء
 كالعلم فانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل والمادي هو
 ما يكون في مفهومه سلب شيء كالجمل فانه عبارة عن عدم العلم مما من
 شأنه أن يكون عالماً قال والحجارة تدل على جسم معين أقول وفيه نظر
 لان الحجارة لا تدل إلا على جسم ما وهو فرد من أفراد الحجر
 فافراده غير معين اللهم إلا أن يقال المراد من التعيين التبيين النوعي
 لا الشخصي والحجر المرمي يدل على النوع المعين وهو نوع الحجر
 فان قلت إن الحجر المرمي ليس نوع الحجر بل فرد من أفراد
 فكيف يدل على الجسم المعين وهو النوع المعين قلت لا وجود للنوع
 إلا في ضمن فرد من أفراد فان كان فرد من أفراد صريحا كان
 النوع صريحا فيكون الحجر المرمي دالاً على نوع الحجر وهو
 النوع المعين قال الاول أن لا يكون له جزء أصلاً أقول أي القسم
 الاول من المفرد أن لا يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء أصلاً سواء
 كان لذلك المعنى جزء أو لا فيدخل في قوله الاول أن لا يكون له
 أه قسمان من المفرد مثال الاول نحوق إذا كان علماً للشخص الانساني
 ومثال الثاني نحوق اذا كان علماً للنقطة فقوله نحوق علماً بمحتل
 لهما وإنما قيد بقوله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان صريحا تقديرها

أي لما صدق عليه
 النقطة
 محتل
 ليح

أي من المفرد
 العنصر الموضوع
 للمعنى

الصواب
 اسقاط

كرامتي الحجة يكونه فعلاً وفاعلاً قال والثاني أن يكون له جزء
 لكن لا معنى له أقول القسم الثاني منه أن يكون للفظ الموضوع
 - ٢٩ -

لمعنى جزء ولا يكون لذلك الجزء معنى سواء كان لذلك المعنى جزء
أو لم يكن قد دخل في قوله والثاني أه قسما آخران من المفرد أيضا
مثال الاول كزيد اذا كان علما لفرد من أفراد الانسان والثاني
نحوه أيضا إذا كان علما للنقطة وقوله كزيد اذا كان علما يشتملها قال

نحو زيد علما أقول قيد العلم زائد لا طائل تحت هـ هذا القيد لان
زيدا وأمثاله في حال العلمية وعدمها مساويان في الافرازية الأهم الا

أن يكون للمشكلة لا للاحتراز فان قلت انه مركب بناء على علم

آخر لان كل واحد من الزاي والياء والذال اشارة عند أهل الحساب

إلى عدد معين فحينئذ يكون مركبا فيجب التقييد للاحتراز قلت

من أدوات الحروف وهو مركب من أدوات الكلمات لا المركب

فلا يجب الاحتراز وما قيل أن في التقييد قائدين أحدهما أن زيدا

إذا لم يكن علما يحتمل أن يكون مصدرا من زاد يزيد وإذا كان

مصدرا يكون له فاعل فحينئذ يكون مركبا وثانيهما أنه إذا لم

يكن علما يحتمل أن يراد من جزء اللفظ دلالة على جزء معناه لان

أهل علم الحساب يقصدون من كل جزء من أجزائه عددا مخصوصا

فيكون مركبا فقيد بالعلمية لدفع هذين الاحتمالين وهو

فاسد أما فساد الفائدة الثانية فظاهر مما سبق ذكره وأما فساد

الاولى فلانه ان أراد بفاعل زيد على تقدير كونه مصدرا الفاعل

أي ما كان خلافا للصواب
نحو زيد علما

في قوله باعني ولما
في الثاني أي في المثال
الثاني وهو زيد علما

فلا بد لو لم يكن علما
مفردا لانه يحتمل أن
يراد من حروفه

معان كحار باب
الحساب لان
هذه الارادة لم
ليست جارية

على قانون اللغة و
المراد منها ذلك
كما مر = ج

فالرأي عندهم لشارة

إلى السبعة والياء

إلى العشرة والذال

إلى الاربعة = ج

الفرق بين الظاهر

وظاهر أنه إذا ذكر

بالالف واللام يكون

معناه هذا ظاهر لكن

له معنى خفي وإذا

ذكر بغير الف واللام

كذلك يكون معناه

كذلك لا احتمال لمعنى

غيره = ١٣

الحَيَوَانُ النَّاطِقُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ مَعَ النَّشْئَةِ

الظاهر فلا نسلم كونه مركباً على ذلك التقدير لان الكلام في لفظ

الفاعل المضمري المستتر في المصدر فلا نسلم أضرار الفاعل في المصدر

لان المصدر اسم جنس ولا شيء من أسماء الاجناس يحتمل الضمير

كذاني ضوء المصباح قال والثالث أن يكون له جزء ذو معنى أقول

كذلك وتكون دلالة التام في القسم الثالث من الاقسام الاربعة للفرد أن يكون للفظ جزء

ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجزء على المعنى المقصود كعباد الله علماء

فان له جزءاً كعباد دالاً على المعنى وهو العبودية لكنه ليس جزءاً

المعنى المقصود أي الذات المشخصة لان العبودية صفة للذات

المشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظة الله تدل

على معنى وهو الألوهية لكن ليس ذلك المعنى ايضاً جزءاً للذات

المشخصة وهو ظاهر وإنما قلنا نحو عباد الله علماء لانه اذا لم يكن علماء

كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة قال والرابع أن يكون له جزء

ذو معنى الخ أقول القسم الرابع منها أن يكون للفظ جزء ذو

معنى يدل ذلك الجزء على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك

الجزء على ذلك المعنى المقصود مرادة كالحَيَوَانُ الناطق اذا سمى به

شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع الشخص

والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق قبل العلمية

وما يكون معنى مقصوداً منها قبل العلمية وهو الماهية الانسانية

يعني اذا قيل الانسان ماهو
تقول الحيوان الناطق زيد لاني لفظه مع لفظ آخر وهو التفاعل الظاهر وان اراد بالفاعل
فيكون الحيوان والناطق
جزئيين للانسان ويكون
جزئيهما مرادة لان المصدر اسم جنس ولا شيء من أسماء الاجناس يحتمل الضمير
يدل الحيوان على معناه
كما عرفت والناطق
كذلك وتكون دلالة التام في القسم الثالث من الاقسام الاربعة للفرد أن يكون للفظ جزء
ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجزء على المعنى المقصود كعباد الله علماء
فان له جزءاً كعباد دالاً على المعنى وهو العبودية لكنه ليس جزءاً
المعنى المقصود أي الذات المشخصة لان العبودية صفة للذات
المشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظة الله تدل
على معنى وهو الألوهية لكن ليس ذلك المعنى ايضاً جزءاً للذات
المشخصة وهو ظاهر وإنما قلنا نحو عباد الله علماء لانه اذا لم يكن علماء
كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة قال والرابع أن يكون له جزء
ذو معنى الخ أقول القسم الرابع منها أن يكون للفظ جزء ذو
معنى يدل ذلك الجزء على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك
الجزء على ذلك المعنى المقصود مرادة كالحَيَوَانُ الناطق اذا سمى به
شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع الشخص
والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق قبل العلمية
وما يكون معنى مقصوداً منها قبل العلمية وهو الماهية الانسانية

يعني اذا قيل الانسان ماهو
تقول الحيوان الناطق زيد لاني لفظه مع لفظ آخر وهو التفاعل الظاهر وان اراد بالفاعل
فيكون الحيوان والناطق
جزئيين للانسان ويكون
جزئيهما مرادة لان المصدر اسم جنس ولا شيء من أسماء الاجناس يحتمل الضمير
يدل الحيوان على معناه
كما عرفت والناطق
كذلك وتكون دلالة التام في القسم الثالث من الاقسام الاربعة للفرد أن يكون للفظ جزء
ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجزء على المعنى المقصود كعباد الله علماء
فان له جزءاً كعباد دالاً على المعنى وهو العبودية لكنه ليس جزءاً
المعنى المقصود أي الذات المشخصة لان العبودية صفة للذات
المشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظة الله تدل
على معنى وهو الألوهية لكن ليس ذلك المعنى ايضاً جزءاً للذات
المشخصة وهو ظاهر وإنما قلنا نحو عباد الله علماء لانه اذا لم يكن علماء
كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة قال والرابع أن يكون له جزء
ذو معنى الخ أقول القسم الرابع منها أن يكون للفظ جزء ذو
معنى يدل ذلك الجزء على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة ذلك
الجزء على ذلك المعنى المقصود مرادة كالحَيَوَانُ الناطق اذا سمى به
شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع الشخص
والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق قبل العلمية
وما يكون معنى مقصوداً منها قبل العلمية وهو الماهية الانسانية

يكون هو جزء بالمعنى المقصود بعد العلمية وهو الماهية الانسانية مع

التشخص لكون الشخص جزء آخر منه فالحيوان مثلا الذي هو

جزء اللفظ دال على جزء بالمعنى المقصود حال العلمية وهو الشخص

الانساني لانه أي الحيوان دال على مفهوم الحيوان ومفهومة جزء

الماهية الانسانية وهي أي الماهية الانسانية جزء بالمعنى المقصود حال

العلمية فيكون مفهوم الحيوان أيضا جزء ذلك بالمعنى المقصود لان

جزء الجزء جزء قال الفرد ينقسم الى قسمين كلي وجزئي أقول اما

فرغ من مباحث ما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع الآن في

مباحث الاصطلاحات فقال الفرد ينقسم الى آه أي اللفظ المفرد

ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما أن يكون آه فان قلت لم قسم اللفظ

الى الكلي والجزئي دون بالمعنى مع أن الكلية والجزئية صفتان

للمعنى أولا وبالذات ولللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم الدلول

قلت تقسيم اللفظ اليهما أقرب الى فهم المبتدئي وإن كان تقسيما

بجازيا من تقسيم بالمعنى اليهما وإن كان تقسيما حقيقيا وإنما قيد اللفظ

بالمفرد لان انقسام اللفظ المركب اليهما غير ظاهر فان قلت لم قدم على مفهوم الاول

المصنف الكلي على الجزئي والشارح قدم الجزئي على الكلي قلت

لان المصنف نظر الى أن الكلي جزء الجزئي غالباً والجزئي كل

والجزء مقدم على الكل وإنما قلنا إن الكلي جزء للجزئي غالباً

كالانسان فانه جزء لزيد لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيد هو

لانه جزء الجزء جزء

اللاحق : لم قسم اللفظ دون بالمعنى احد مستثنى زاده

ص ٥١

أو لولا الدال باسمه ومن الدول

مثل الانسان كاتب

زيد شاعر

١٨

الكلي

اللفظ المعرف : الحيوان الناطق : حيوان ناطق مع الشخص
الانسان : حيوان ناطق

الحيوان : جسم نام حساس متحرك بالارادة

وجهه ان المركب ثلاث احتمالات دلالة اللفظين على المفهوم الكلي ودلالتهما على المفهوم الجزئي ودلالته عليهما الاحتمالات و هو دلالة الاول والثاني على الثالث او بالعكس غير ظاهر لعدم انفراده بواحد حتى يحكم عليه بواحد فثنون

الاولى : على تقدير
كون الكلّ ذاتياً
مستحي رآه

الحیوان الناطق من الشخص والجزئي كل الكون الكلّي جزءاً منه على
تقدير كونه مركباً أو إلى كون الكلّي انتفع في العلوم كلها أو إلى
دخوله تحت الضبط والشرح نظر إلى المفهوم فقدم الجزئي لكون
مفهوماً وجودياً أو إلى المباحث الآتية لأن المباحث الآتية متعلقة
بالكلّي فقدم الجزئي لتلا بكون فاصلاً بين تعريف الكلّي ومباحثه
أو إلى سبب ذكر الجزئي لأن ذكره هنا تصوير لمفهوماً لينضح
به مفهوم الكلّي وإيضاحه إنما يكون بعد تصوير مفهوم الجزئي قال
من حيث إنه متصور الخ أقول لما كان ظاهر عبارة المصنف وهو
قوله نفس تصور مفهومه يدل على أن المانع من الشركة هو نفس
تصور المفهوم نه الشارح بتفسير قوله بقوله أي من حيث أنه
متصور على أن المراد منع ذلك المفهوم لكن لا من حيث هو هو بل
من حيث أنه متصور قال فإن منع نفس تصور مفهومه عن الاشتراك

أي من حيث ذاته
المتصل
١٣

أو من كون مفهومه
مشتقاً به أنفراد كثيره

بين كثيرين فهو الجزئي كزبد الماء أقول اعلم أن المراد من منع
الاشتراك بين كثيرين عدم مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين
فهو جزئي عط ومعنى عدم المطابقة لكثيرين أن يحصل من عقل كل
واحد منها اثر متجدد فإنا إذا رأينا بكرة أو لاحظناه مع شخصاته
حصل منه في أذهاننا الصورة الانسانية المتصفة بالواحد كالتول
والبياض وإذا رأينا عقيقه بشراً ولاحظناه ايضاً مع شخصياته
يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى ونس على هذا زيداً

غير موجود
بشخص الشئ
١٤

وعمرًا وخالدًا وإنما قيد المثال وهو زيد بقوله علماء لانه اذا لم يكن
 علماء كان مصدرًا فيكون كليًا لا جزئيًا قال وان لم يمنع نفس تصور
 مفهومه عن الاشتراك بين كثيرين أه أقول واعلم أيضًا أن المراد
 من عدم منع الاشتراك مطابقة الحاصل في العقل للكثيرين ومعنى مطابقتها
 للكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فانا اذا رأينا
 زيدًا وجدناه عن شخصته يحصل منه في أذهاننا الصورة الانسانية
 المرأة عن اللواحق واذا رأينا بعد ذلك خالدًا وجدناه عن شخصته
 أيضًا لم يحصل منه صورة أخرى في العقل بل الحاصل الآن هو الحاصل
 آنفًا قال وإنما قيد الكلبي والجزئي بالتصور أه أقول يعني لو قال
 المصنف المفرد اما ان يمنع مفهومه من الشركة او لا يمنع لفهم
 ان المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس
 الامر وعدم منعه عن الاشتراك بينهما في نفس الامر أي امتناعه عن
 الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم الامتناع عن الاشتراك
 بينهما في نفس الامر فحينئذ يلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود
 داخلًا في حد الجزئي لكونه مانعًا من الاشتراك حينئذ فلما قيدهما
 بالتصور علم ان المراد منع مفهوم اللفظ المفرد وعدم منعه في العقل
 من الاشتراك أي يمنع المفهوم في العقل من أن يجعله مشتركًا في الجزئي
 أو لا يمنع في الكلبي وأما تقييده بالنفس فلتلا يتوهم دخول مفهوم
 واجب الوجود في حد الجزئي يعني لو قال الكلبي ما لا يمنع تصور

من المتن

مفهوما عن وقوع الشر كة لنوم ان المقصود منع الشر كة بحسب
التصور والحصول في العقل سواء لوحظ معه شيء آخر او لا فيلزم
دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي اذا لوحظ معه
برهان التوحيد فان العقل حين ملاحظة برهان التوحيد
لا يمكنه فرض اشتراكه فتأمل قال الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي
وعرضي اقول لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي
ابتدا بالكلي وبيان اقسامه واحكامه فقال الكلي ينقسم الى قسمين
ذاتي وعرضي لانه أي الكلي اما أن يكون داخلا في حقيقة الافراد
المندرجة تحته سواء كانت تلك الافراد شخصية أو نوعية او لا يكون
داخلا فيها فان كان داخلا فهو الكلي الذاتي كالحیوان بالنسبة الى
الانسان فان الانسان حقيقة زيد وعمر و بكر وغيرهم من الافراد
المشخصة المندرجة تحت الانسان والحيوان داخل في الانسان
لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا الحيوان كلي ذاتي بالنسبة
الى الفرس والبقر وغيرهما من الافراد النوعية المندرجة تحت
الحيوان والمراد من الدخول في قولنا اما أن يكون داخلا عدم
الخروج ليدخل نفس الماهية في الكلي الذاتي وما مراد صاحب
المتن من الدخول الا هذا والا لما صح به ذلك تقسيم الكلي الذاتي
الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكن الكلي داخلا في حقيقة
الافراد المندرجة تحته من الشخصية والنوعية بل كان خارجا عنها

انسان حيوان ناطق ذات
نريد وبكر وبشر حيوان ناطق ذات
ذاتي ذاتي

فهو كلي عرضي كالضاحك بالنسبة الى زيد وعمر فانه خارج عن

حقيقتهم لان حقيقةهما الحيوان والناطق والضاحك خارج عنهما وأما

ممي الاول ذاتياً لان الذات هو الحقيقة والاول داخل في الحقيقة

والداخل في حقيقة الشيء ينتسب الى ذلك الشيء والثاني عرضياً

لكونه منسوباً الى ما يعرض الحقيقة كالضاحك العارض للانسان

في مثالنا والمنسوب الى العرض عرضي فان قلت لم أورد الانسان

مثالاً للجزئي ولم يورد من أفرادهم مع أن الجزئي المعروف هو الافراد

لا الانسان قلت في إرادته فائدتان أحدهما التنبيه على أن الجزئي كما

يطلق على المعنى المذكور فيما تقدم وهو المشهور المسمى بالجزئي

الحقيقي كذلك يطابق على كلي اخص تحت الاعم كالانسان فانه

أخص ومندرج تحت الاعم كالحَيوان ويسمى هذا جزئياً اضافياً

وقس عليه الفرس وثانيتها التنبيه على أن أفراد الكل كما يكون

شخصياً كزيد وعمر وبكر بالنسبة الى الانسان كذلك يكون

نوعياً كالانسان والفرس بالنسبة الى الحيوان وأما هاتان الفائدتان

فانما تحصلان على تقدير ارادة الماهية النوعية من الانسان وأما إذا

أريد منه ماهية أفراد أعني حصة زيد وحصة بكر فيكون جزئياً

حقيقياً على ذلك التقدير وأعلم أنهم فسروا الكلّي الذاتي بتفسيرين

أحدهما ما يكون داخلياً في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجاً

عنها وبين التفسيرين عموم وخصوص مطلق لان الثاني صادق على

هذا على تقدير كون
النوع غير داخل
في الذاتي أو ناظر
الى غيره تأمل

ادعني زيد وعمر
على حقيقة
اللاعلم

نفس الماهية ^{الاولى} ^{ادوية} ^{الاولى} والكلبي العرضي بتفسير واحد وهو
ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فلي هذا لا يصح تقسيم صاحب
المتن لكونه غير حاصر الا إذا أول قوله ما يكون داخلا به عدم
الخروج كما مر وأما قول الشارح من أن الكلبي إن كان داخلا فهو
ذاتي وإن لم يكن داخلا بل خارجا فهو عرضي ثم فرع عليه بمذ ذلك
بقوله فلي هذا لا يتكون نفس الماهية ذاتية بل تكون عرضية فليس
بصواب أصلا لان اللازم مما قاله من تفسير الذاتي بالدخول والعرضي
بالخروج ان لا يكون نفس الماهية من الذاتي ولا من العرضي مع أن
تفسيره ليس بمقابل للتأويل أما عدم قابلية التفسير الاول وهو تفسير
الذاتي بالدخول للتأويل بعدم الخروج كما أول قول المصنف فليكون
التفريع وهو قوله فلي هذا مانعا عنه لان التأويل يقتضي دخول
نفس الماهية في الذاتي والتفريع عنه وأما عدم قابلية التفسير الثاني
وهو تفسير العرضي بالخروج للتأويل بعدم الدخول فلان ما سيجي
من قوله اعلم أن الذاتي اما جنس أو نوع أو فضل يأباه لان
التأويل يقتضي صحة التفريع وصحة التفريع يقتضي دخول نفس
الماهية في العرضي وما سيجي من قوله يمنعه قال لا يقال إن الذاتي
هو المنتسب أقول اعترض الشيخ على من يجعل نفس الماهية ذاتية
بأن الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوز أن يكون نفس الماهية
ذاتية والا أي وإن كانت ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو

اعلى تقريرين الذاتي
بما كان داخلا في
الحقيقة جزئياته حكمه

جواب ما جاء
من العرضيات مع

أي الشارح
هو اعلم ان الجنس
الذاتي اما جنس
او نوع او فضل
ف

محال لان النسبة تقتضي المنايزة بين المنسوب والمنسوب اليه والشيء
 لا يغير نفسه ثم أجاب عن هذا الاعتراض بأن هذه التسمية أي
 تسمية الماهية ذاتية ليست بانوعية كما كانت انوعية في تسمية جزئي الماهية
 حتى يلزم ذلك أي انتساب الشيء الى نفسه بل انما هي أي هذه
 التسمية اصطلاحية فلا يرد ذلك المحذور وبمضمم أجاب عن هذا
 بجواب آخر على تقدير تسليم كون التسمية انوعية بأن يقال إن الذات
 كما تطلق على نفس الماهية كذلك تطلق على ما صدقت عليه الماهية
 من الافراد فيراد من الذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس
 الماهية الى ما صدقت عليه من الافراد كما يمكن نسبة جزئها أي
 جزئي الماهية اليه أي الى ما صدقت عليه ويجوز أن يراد الاعم منها
 فينسب الماهية الى الافراد وجزأ الماهية الى الماهية نفسها قال
 اعلم أن الذاتي اما جنس أو نوع أو فعل آه أقول نحن نذكر لك
 ضابطة ليتضح بها ما هو المراد هنا وهي ان السؤال بما هو عن الشيء
 انما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته فلا يصح أن يجاب في جواب
 ما هو بما هو خارج عن الماهية ولا بما هو جزء منها كما اذا سئل عن
 زيد بما هو كان الجواب الانسان لانه تمام حقيقته فلو أجيب عنه
 بما هو جزء منها وهو الحيوان أو الناطق أو بما هو خارج عنه وهو
 الضاحك مثلا لم يكن الجواب صحيحا لان كل واحد منها ليس
 تمام ماهيته ثم لا يخلو اما أن يكون السؤال بما هو سؤالاً عن شيء

واحد أو اشياء فان كان عن شيء واحد كانت السائل طالبا تمام
 الماهية المختصة به كما مر وان كان عن اشياء كان طالبا تمام الماهية
 المشتركة بينهما فاذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان
 الجواب لانه تمام الماهية المشتركة بينهما فلو أجيب ههنا بما هو جزء
 الحيوان كالجسم النامي أو الحساس أو بما هو خارج عنه كالتنفس
 مثلا لم يصح لان كل واحد منهما ليس تمام المشتركة بينهما أي بين
 الانسان والفرس واذا انتفى هذا على صحيفة الخاطر فاعلم أن الكلبي
 الذاتي ينحصر في ثلاثة أقسام جنس ونوع وفصل لانه أي الكلبي
 الذاتي ان كان مقولا في جواب ما هو أي في جواب السؤال بما هو
 بحسب الشرية المختصة بالخصوصية ايضا يعني كما أنه يكون
 مقولا في جواب السؤال بما هو حال الشرية لم يكن مقولا في
 جواب السؤال حال الخصوصية ايضا فهو جنس أي يسمى هذا
 الكلبي جنسا كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس أي بالنسبة الى
 افراد المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل بما هما عن الشئين يطلب به تمام الماهية
 المشتركة بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون
 الجواب هو الحيوان فقط واذا أفرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح
 الحيوان أن يقع جوابا عن كل واحد منهما كما مر من أن السؤال بما هو عن
 شيء واحد طلب تمام الماهية المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو

جزء من تمام ماهية كل واحد منهما أي من الانسان والفرس فيكون
الجواب في السؤال عن الانسان وحده هو الحيوان
الناطق وعن الفرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونهما تمامي ماهية
كل واحد منهما فان قلت لم قدم الكلي الذاتي في بيان الكليات
الجنس على الكلي العرضي قلت لما كان الذات متقدماً على ما يعرض
عليه والمتعلق بالمتقدم وهو الذات أولى بالقديم من المتعلق بالمتأخر
قدم بيان أقسام السكبي الذاتي وتعريف كل قسم منها على بيان
أقسام السكبي العرضي وتعريف كل قسم منها فان قلت لم قدم الجنس
ههنا على النوع مع أنه قدم النوع على الجنس في صدر الكتاب قلت
تقديمه ههنا نظراً الى أن الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل
وتقديم النوع هناك نظراً الى القلة والكثرة لما صر وأما تقديم البيوتاني
وتأخيرها هنا فمعلوم مما سبق في صدر الكتاب قال كلي زائد
لا طائل تحته أقول لان المقول على كثيرين يعني عنه لان مفهوم
الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بيمينه الا أن لفظ الكلي يدل على
الكثيرين اجمالاً ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلاً فلا
يكون فائدة تحت ذكر الكلي وههنا سؤال وجواب لا يسمع
المقام ذكرها والحق أن الكلي ههنا جنس يشتمل على الكليات
بأسرها و ذكر المقول ليعتاق به قوله على كثيرين وأما ذكر على
كثيرين فليكون موصوفاً لقوله مختلفين والحاصل ان هذا التعريف

جواب طار

اعلم
بتمامها

أخراجهما = بدل وخ

جواب لما

والخواص خواص الأنواع أو الأجناس اسند الشارح إخراجها أي
إخراج الفصول والخواص مطلقاً إليه أي إلى القيد الأخير وأما
العرض العام مطلقاً فلا يخرج إلا بالقيد الأخير فلا يكون منه
تخصيص إلا حتراز به هذا القيد بالنوع ^{بالاشباع} ^{حج} كما قال وقوله في جواب ماهو آه
أقول لأن بعض الكليات الباقية أعني الفصل والخاصة لا يقال في
جواب ماهو بل في جواب أي شيء أما الفصل في جواب أي شيء
هو في جوهره وذاته وأما الخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه
والبعض الأخير يعني العرض العام لا يقال في الجواب أصلاً أي لا في
جواب ماهو ولا في جواب أي شيء هو فإن قلت لم كان الفصل
والخاصة مقولين في جواب أي شيء هو ولم يكونا مقولين في جواب
ماهو قلت لأنهما لما كانا مميزين لما هما فصل و خاصة له
كانا مقولين في جواب أي شيء هو ولما لم يكونا ماهية
مختصة ولا ماهية مشتركة لما هما كانا فصلاً و خاصة له لم يكونا مقولين
في جواب ماهو بل في جواب أي شيء هو فإن قلت ما السر في أن العرض
العام لا يكون مقولاً في جواب ماهو ولا في جواب أي شيء هو قلت
لأن العرض العام لما لم يكن ماهية ولا مميزاً لما هو عرض عام له لم يكن
مقولاً في جواب ماهو ولا في جواب أي شيء هو وقوله قولاً ذاتياً
لبيان الواقع لا الاجترار عن شيء قال وإن كان الذاتي مقولاً آه
أقول هذا إشارة إلى القسم الثاني من الذاتي وهو النوع وهو ما يكون
مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معاً ويسمى هذا

ففي نسخ ماهية
مختصة ولا
ماهية مشتركة
ولاهذا ١١٣
تمام ماهية
مختصة ولا تمام
ماهية مشتركة
تأمل فنون

القسم من الذاتي النوع مثاله كالانسان بالنسبة الى أفراد الشخصية
من زيد وعمرو وغير ذلك من الأفراد لأنه إذا مثل عن هذه الأفراد

على سبيل الاشتراك بان يطابق ما كان الجواب الانسان لأن السؤال
بما طلب الماهية المشتركة بينها والماهية المشتركة بينهما هي الانسان

فان الانسان يكون جوابا عن هذا وإذا أفرد الأفراد في السؤال
بان مثل عن زيد فقط أو عن عمرو فقط كان الجواب أيضا الانسان

لأن السؤال عن الأفراد على سبيل الأفراد طلب الماهية المختصة
لكل واحد واحد والماهية المختصة لكل واحد واحد هي الانسان

فقط فتعين من هذا ان النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة والخصوصية معا فان قيل ان مقولية النوع في جواب ما هو

بحسب الشركة والمقولية بحسب الخصوصية ليست في زمان واحد
فكيف يصح قوله مما فالجواب عنه أن المراد ثبوت هذين الوصفين

أعني كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
و كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية

لأنواع في زمان واحد لأن المقولين في زمان واحد قال ويرسم بأنه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد أه أقول الكلام ههنا كالكلام هناك فان قلت لم أخرج

المرض العام بالقييد الأخير مع أنه يخرج بالقييد الذي يخرج به الجنس قلت
أراد أن يخرج قسمي المرض أعني الخاصة والمرض العام بقيد واحد
وهو القيد الأخير فان قلت لم قيد قوله مختلفين بالعدد أي بالأفراد

في نسخ ظاهرة
فالناس ع

لأن السائل طلب
الماهية المشتركة
بينهم والماهية المشتركة
لأن

بل الحق ان مع
لمطلق الاجتماع

٩ اعلم ان الناطق
 فصل قريب للناس
 والحساس فصل
 بعيد لم يميز
 واحدة للتمييز
 الانسان عن
 النباتات لاعنى
 الفرس والبقر و
 غيرها من افلاك
 الحيوان والنامى
 فصل بعيد للانسان
 بمرتبين لان يميز
 الانسان عن الحجر
 عن النباتات والفرس
 وحابل الابعاد
 الثلاثة فصل بعيد
 لان ثلاث مراتب
 لان يميز الانسان
 عن العقل لاعنى
 الحجر والنباتات
 والفرس = ١٢

بقوله دون الحقيقة قلت لانه لو لم يقيد به لدخل الجنس في تعريف
 النوع لان الجنس يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين
 بالعدد أيضا كالحوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك
 الفرس وإن كان مقولته بحسب احتمال السؤال على الحقيقة
 المختلفين وبحسب جعل المتفتين في حكم الواحد قال وإن كان الذاتي أقول
 هذا شروع في القسم الأخير من الذاتي ولا بد هنا قبل الشروع في
 المقصود من معرفة قاعدة وهي ان السؤال باي شيء هو على ثلاثة
 أقسام أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو قيد وثانيها أن يزداد عليه
 قيد وهو في ذاته وثالثها أن يزداد عليه قيد وهو في عرضه فإن كانت
 الأول كان الجواب بما يميزه سواء كان فصلا قريبا أو بعيدا أو
 خاصة كما إذا مثل عنه باي شيء هو يصح أن يقال في الجواب إنه
 ناطق أو حاس أو ضاحك لأن كلاً منها يميزه عن غيره في الجملة
 وإن كان الثاني كان الجواب بالفصل وحده لأن المميز الذاتي هو
 الفصل لا غير كما إذا مثل عنه باي شيء هو في ذاته يصح أن يقال في
 الجواب أنه ناطق أو حاس أو ضاحك أنه ضاحك وإن كان الثالث
 كان الجواب عنه بالخاصة وحدها كما إذا مثل عن الانسان باي شيء
 هو في عرضه كان الجواب عنه بالخاصة وهو كالضاحك إذا عرفت
 هذه القاعدة فتقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل
 يكون مقولا في جواب أي شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان في

أد كما يكون النوع
 مقولا على كثيرين
 مختلفين بالعدد ١٢

سواء كان قريبا
 أو بعيدا = ١٢

قوله بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته نوع خفاء فخره بقوله
ما يميز الشيء ^{من} هذا التفسير عرفت ان كل ماهية لها فصل ويجب
ان يكون لها جنس وهذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فيجوز
تركيب ^{الماهية} من امرين متساويين كان كل منهما فصلا لها وهذا
الاختلاف مبني على امتناع تركيب ^{الماهية} من امرين متساويين عند
المتقدمين وجوازها عند المتأخرين قال ولو قال او في الوجود آه أقول
أي قال صاحب المتن او في الوجود بعد قوله في الجنس لكان قوله - او ذلك -
اشمل لدخول الفصل الذي يميز الشيء عما يشار به في الجنس كفصل
الانسان والحيوان والفصل الذي يميز الشيء عما يشار به في الوجود
كأجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
في تفسير المقول في جواب اي شيء هو في ذاته كما إذا فرضنا ان
ماهية ب مركبة من ج ^{دوج} د متساويان في الصديق كان كل
منهما يميز ماهية ب عما يشار بها في الوجود قال بناء على بطلان
تركيب الماهية آه أقول أستدل على بطلانه بان يقال لو تركيب ماهية
حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج أحد الامرين الى
الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية
الحقيقية الى البعض ليحصل كمال الاتصال او يحتاج فان احتاج كل
منهما الى الآخر يلزم الدور وهو توقف الشيء على نفسه وأنه محال ايضا
وان احتاج احدهما الى الآخر دون الآخر إليه بازم الترجيح بلا

حق العبارة بالنظر
الى المتن وهو
الذي يميز الشيء
الذي
المحشى
حال لها فصل
اراد فصل
المقوم لا المقسم
والا يرد الجنس
العالى لان الجنس
مثلا الجوهر له فصل
يقسم والقابل
للابعاد الثلاثة و
ليس له جنس
فيستفيض من
القاعدة ولو
حمل الفصل على
المقوم لا يرد
النقض لان
الجنس العالى
خرج ح بقوله
لها فصل وهذا
توضيح الكلام

فرضنا، انسان، ضاحك كاتب، شاعر
قوله بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته نوع خفاء فخره بقوله
ما يميز الشيء من هذا التفسير عرفت ان كل ماهية لها فصل ويجب
ان يكون لها جنس وهذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فيجوز
تركيب الماهية من امرين متساويين كان كل منهما فصلا لها وهذا
الاختلاف مبني على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين عند
المتقدمين وجوازها عند المتأخرين قال ولو قال او في الوجود آه أقول
أي قال صاحب المتن او في الوجود بعد قوله في الجنس لكان قوله - او ذلك -
اشمل لدخول الفصل الذي يميز الشيء عما يشار به في الجنس كفصل
الانسان والحيوان والفصل الذي يميز الشيء عما يشار به في الوجود
كأجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
في تفسير المقول في جواب اي شيء هو في ذاته كما إذا فرضنا ان
ماهية ب مركبة من ج دوج د متساويان في الصديق كان كل
منهما يميز ماهية ب عما يشار بها في الوجود قال بناء على بطلان
تركيب الماهية آه أقول أستدل على بطلانه بان يقال لو تركيب ماهية
حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج أحد الامرين الى
الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية
الحقيقية الى البعض ليحصل كمال الاتصال او يحتاج فان احتاج كل
منهما الى الآخر يلزم الدور وهو توقف الشيء على نفسه وأنه محال ايضا
وان احتاج احدهما الى الآخر دون الآخر إليه بازم الترجيح بلا

بلا مرجع لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الآخر ليس

اولى من احتياج الآخر اليه قال فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكره - اي الجنس -

آه اقول اختلف النسخ ههنا فوقع في بعضها ان يذكر وفي بعضها ان لا يذكر ^{واحد} ^{والآخر} ^{واحد} ^{والآخر}

على هذا أي على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركيب الماهية

من أمرين متساويين أن يذكر الجنس في التعريف أي في تعريف ^{وفي نسخ الجنس او} ^{لفظ الجنس في التعريف} الفصل وهو قوله كلي يقال على الشيء آه كما ذكر في التفسير وهو قوله وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس لئلا يلزم التناقض

واجيب عنه على هذا بوجهين الأول انه لما كان للمنطقيين ههنا مذهبان

لان منهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشاركه

مطلقا اعم من أن يكون في الجنس او في الوجود بناء على جواز

تركيب تلك الماهية من أمرين متساويين وعرف الفصل ولم يذكر

فيه لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب الى أن الفصل ما يميز ^{المتن} ^{المتن} ^{المتن}

الشيء في ذاته عما يشاركه في الجنس بناء على بطلان تركيب الماهية وزاد

في تعريفه لفظ الجنس فقال انه كلي يقال على الشيء في جواب أي

شيء هو في ذاته من جنسه أراد المصنف أن يشير إلى المذهبين وذكر

لفظ الجنس في التفسير إشارة الى المذهب الثاني وترك في التعريف

إشارة الى المذهب الاول والوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب

الثاني فذكر لفظ الجنس أولا ثم تركه ثانيا لإكتفاء بدلالة سياق

اي على تقدير ان لا يذكر

الكلام عليه فلا يلزم التناقض وأما على الثاني فيكون محصل الاعتراض
فلا بد المصنف على هذا أي على بطلان تركيب الماهية من
أمرين متساويين أن لا يذكر الجنس في التعريف أي في التفسير كما

ادنى قول قول قول
ذاتيا لبيان الواقع لا
للاعتراض عن شيء
بشأنه

لم يذكره في الرسم لأنه لا يحترز به عن شيء واجب عنه بان جميع
القيود المذكورة في التعريف لا يجب أن يكون الاحتراز بل يجوز
أن يكون بعضها لبيان الواقع كما مر ومن هذا التقرير عرفت أن

اي على تقدير ان
يذكر وعلى تقدير ان
لا يذكر ولو قال على
النسخين كان المحقق

المشار إليه بهذا على التقديرين ماذا قال وقوله كلي جنس متناول
للكليات أقول فإن قلت ما السبب في أنه قال فيما سبق ان السكلي
زائد وههنا قال جنس قلت لأنه يحتمل أن يكون قوله يقال يدفع

على النسخة الاولى
النفاءة بالجنس الخ
وعلى النسخة الثانية
بطلان الخ

التوم لا للجنسية لان المنطقيين ذكروا ان الفصل ثلاثة لحصول النوع
من الجنس فكان فيه مظنة أن يتوهم أن الفصل لا يقال ولا يحمل
غايه لان العلة لا يقال ولا تحمل على المعلوم قال والاول هو العرض

اي يمنع انفكاك عنها
في الخارج والدفع
جميعا قول احمد

اللازم أقول لا منناع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن
الماهية من حيث هي كالكتاب بالقوة للانسان وكافردية للثلاثة أو عن
الجدشي من حيث هي والاسكان كل انسان اسود وليس كذلك

هذا لا يتصور
الا حق الحضر عليه
السلام

قال والثاني العرض المارق أقول لا مكان المفارقة سواء وقعت المفارقة
بالفعل سريعا كصفرة الوجل وحرارة الخجل أو بطيئا كالشيب والشباب
اولم يقع أصلا كالفراق الدائم لمن يمكن وصاله وكالفقر الدائم لمن

الاولى ان يقال كحركة
الافلاك
أولى رابع الفلادة خفي

اي او الموجودة في
التصنيف كالكلمة
للإنسان والجدشي
لزيد
عبارة زاده
المفارقة باللفظ
كحركة الخجل
بسرعة كالقيام
بالقوة كالملاحة
بالفعل كحركة
الافلاك
الاولى

يمكن غناه قال وقوله فقط اه اقول وكذا يخرج فصول الاجناس
 كالحساس للحيوان والنامي للجسم النامي وقابل الابعاد الثلاثة أي
 الطول والعرض والعمق للجسم لكن لا يخرج فصول الانواع كالتماق
 فان قلت تعريفي والصاهر والتامق واما الجميع فيخرج بالقييد الاخير وهو قوله قولا
 على خصائص العام صديق من ضياء فلذلك اسند اخراج الفصول جميعا اليه قال ويرسم العرض
 كالماتش للحيوان العام بأنه كلي يقال اه اقول قيل عليه قد مر مرارا متعددة ان
 العرض العام لا يقال في الجواب أصلا وههنا حكم بأنه مقول وان
 هذا لا تناقض صريح واجيب عنه بان ما مر مرارا امتددة كان نقي
 ان يقع في جواب أي شيء هو لانه ليس نفس الماهية ولا جزئها
 ولا خاصتها وما حكم به ههنا هو كونه مقولا اي محولا على أفراد لا كونه
 مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو فيكون المحكوم به

فان قلت تعريفي والصاهر والتامق واما الجميع فيخرج بالقييد الاخير وهو قوله قولا
 على خصائص العام صديق من ضياء فلذلك اسند اخراج الفصول جميعا اليه قال ويرسم العرض
 كالماتش للحيوان العام بأنه كلي يقال اه اقول قيل عليه قد مر مرارا متعددة ان
 العرض العام لا يقال في الجواب أصلا وههنا حكم بأنه مقول وان
 هذا لا تناقض صريح واجيب عنه بان ما مر مرارا امتددة كان نقي
 ان يقع في جواب أي شيء هو لانه ليس نفس الماهية ولا جزئها
 ولا خاصتها وما حكم به ههنا هو كونه مقولا اي محولا على أفراد لا كونه
 مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء هو فيكون المحكوم به

لأن المحكوم به
 ههنا محمول على
 الافراد وههنا
 غير محمول في
 جواب ما هو او
 في اي هو اباي
 شيء وهو
 كالماتش

ههنا غير المحكوم به هناك فلا يلزم التناقض لعدم اتحاد المحمول وهو شرط
 فيه كما سيجي قال يقال على ما تحت حقائق اقول خرج النوع بهذا القيد
 مطلقا وكذا خرج فصل النوع وخاصته واما فصول الاجناس اعني
 الفصول البعيدة للانواع فيخرج بالقييد الاخير واما خواص الاجناس
 فلا يخرج عن تعريف العرض العام لكونها عرضا عاما بالنسبة الى
 الانواع ولا تدخل في تعريف الخاصة لكونها غير مقولة على ما تحت
 حقيقة واحدة فقط فان اردت ان تربل شيهتك في هذا المقام فارجع
 الى المطولات قال وكون هذه التعريفات لاكييات اه اقول اي
 رسوم

او قطعاً او مطلقاً
 الانواع او سواء
 كان ذاتياً او لا على
 اختلاف في معنى
 الذاتى لا سواء كان
 ظاهرياً حقيقياً او
 اضافياً كالاخي

على غيره هو اذا
 نسب الى الانسان
 واطلق عليه وعلى
 غيره كان عرضاً
 عاماً ١٣

كون هذه التعريفات المذكورة رسوما للكليات كما قال المصنف
 في الجيم ويرسم بناءً أي مبني على إمكان ان يكون لها أي للكليات
 الجنس ماهيات وحقائق وراء تلك المفاهيم وهي التعريفات التي
 ذكرت من قبل للكليات الجنس ملزومات أي ماهيات ملزومات
 متساويات لها أي لتلك المفاهيم المذكورة للكليات فتكون تلك
 المفاهيم لوازم متساوية للماهيات الممكنة فحينئذ يكون
 التعريفات المذكورة تعريفًا باللازم المتساوية فتكون رسوما
 لا حدودا والحق أنهم حدودا لآله ماهية للجنس وراء هذا المعنى
 ضرورة ان لا نفي بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كبرين
 مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ويكون الانسان نوعا الا كونه
 مقولا على كبرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو
 وقس عليها الباقي وقد يقال انما كانت هذه التعريفات رسوما لان
 المقولية عارضة للكليات الجنس والتعريف بالعارض رسم وذلك لان
 الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي للمختلفين بالحقيقة سواء قيل عايمها
 أو لم يقل وأما المقولية فما يرض له ويقل في رده أنه من باب اشتباه
 معروض بالمنطقي العارض بالعارض فان المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو
 معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه لأن الكلام في تعريف
 الجنس المنطقي وحينئذ يكون المقولية جزءا من مفهوم الجنس
 المنطقي وقوله كلي مقول آه عارض للجنس الطبيعي فافهم قال

عبارة الفناري
 هو الكلي الذاتي
 المختلفات الحقيقة
 سواء قيل العايم
 أو لم يقل

من هنا إلى فافهم
 نسخة فرد
 الخط بسخنة

لكن المناسب ذكر التعريف آه أقول أي المناسب على تقدير إمكان
 أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفاهيم ذكر التعريف الذي هو
 أعم من الحد والرسم لا الرسم لأن عدم العلم بأنها حدود أي عدم
 العلم بأن تلك المفاهيم حدود للكليات لا يوجب العلم بأنها أي
 المفاهيم رسوم لها بل يوجب عدم العلم بأنها رسوم وإنما الموجب
 للعلم بأنها رسوم هو العلم بعدم كونها حدوداً لها قال العلم على قسمين
 أحدهما القول الشارح أقول العلم أي التصور مطلقاً وهو حصول
 صورة الشيء في العقل ينقسم الى قسمين أحدهما القول الشارح
 والآخر الحجة وكذا المعلوم ينقسم الى قسمين أحدهما معلوم نصوري
 والآخر معلوم تصديقي والجهول أيضاً ينقسم الى قسمين مجهول نصوري
 ومجهول تصديقي والغرض من المنطق استحصال المجهولات
 واكتساب المجهول التصوري إنما هو بالقول الشارح ويسمى
 بالتعريف أيضاً أما التسمية بالقول فلأن القول هو المركب والمعرف
 مركب كلياً عند قوم وغالباً عند الآخرين والصحيح هو الاول
 وأما بالشارح فلشرحه وإيضاحه مفهومات الاشياء وحقائقها
 واستحصال المجهول التصديقي إنما هو بالحجة وسنتقف عليها مفصلة
 فنظر المنطقي اما في القول الشارح او في الحجة ولكل منهما مباد
 يتوقف هو عليها فبدأ بالقول الشارح الكليات الخمس ومبادئ الحجة
 القضايا واحكامها ومن هذا عرفت وجه تقديم باب الكليات على
 باب القول الشارح وأما وجه تقديم القول الشارح على الحجة فلأن

والجواب ان
 التعريف اعم و
 يتحقق لا في ضمن
 الخاص وهذا كان
 الحد غير معلوم
 تعيين الرسم وقيل
 لا يلزم ذكر التعريف
 لأن الرسم قد يطلق
 على الحد غير مطلقاً
 التعريف مطلقاً

اشاء الله تعالى
 ح

اشياء صريحة في شاطئ كبر و صدى في شوارع راس الخيمة في ادم

القول الشارح تصور محض أي لا يتبر منه الحكم والحجة تصور
يتبر منه الحكم والتصور المحض مقدم على التصور الذي يتبر
منه الحكم طبعاً فقدم وضماً ليرافق الوضع الطبع قال يخرج الرسم آه
أقول لأن الرسم لا يدل على ماهية الشيء وحقيقته وجوهره وذاته
وهي ماهية الشيء هو هو كالحیوان النسبة الى الانسان

بل يميز الشيء عن جميع ماعداء قل قلنا لا نسلم لزوم التسلسل آه
أقول الحمد قول دال على ماهية الشيء وحد الحمد أيضاً قول دال على
ماهية الشيء وفيه نظر لان حد الحمد ليس نفس الحمد بل فرد من
أفراده وكذلك وجود الوجود ليس نفس الوجود بل فرد من أفراده
فالأولى ان لا يحجب كذلك بل ان يحجب اما بأن التسلسل غير لازم
لان معرف المريف من حيث هو هو غير محتاج الى معرف آخر

إما لبداية اجزائه أو لكونها معلومة بالكسب وإما بأن التسلسل
ههنا انما هو في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لان
التسلسل ينقطع بانقطاع اعتبار المتبر قال هو الذي يتركب عن
جنس الشيء وفصله القريبين آه أقول الجنس اما قريب او بعيد
لانه ان كان الجواب عن السؤال عن الماهية وعن بعض ما يشارك
الماهية فيه أي ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها
فيه فهو الجنس القريب كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فان الحيوان جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو عين

الاصح قطع النظر
عن كون معرف المريف
الاصواب ترك
لهذا فنورد

المشارك في الماء ح

الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان
كان الجواب عن السؤال عن الماهية وعن بعض ما يشار كها فيه غير
الجواب عنها وعن البعض الآخر فهو الجنس البعيد كالجسم النامي
بالنسبة إليه فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه أي في
الجسم النامي لكنه أي الجسم النامي يكون جوابا عنه وعن بعض
المشاركات وهو المشاركات التيانية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض
المشاركات الأخر وهو المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن
المشاركات الحيوانية الحيوان والفصل أيضا اما قريب او بعيد لان
الفصل ان ميز الشيء عن جميع مشاركاته في الجنس القريب فهو
فصل قريب كالناطق للانسان فانه يميز الانسان عن جميع مشاركاته
في الحيوانية وكالصاهل للفرس وان يميزه عن مشاركاته في الجنس
البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس فانه يميز كل
واحد منهما عن مشاركاته في الجسم النامي وهي النباتات فالحيوان
الناطق يكون حدا تاما للانسان والجسم الناطق يكون حدا ناقصا له

قال فانه اذا مثل عن الانسان بما هو واجب بأنه جسم ناطق آه

أقول هذا الجواب قاسد لعدم مطابقته للسؤال بما هو لان السؤال

بما هو يطلب به تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس تمام الماهية

للانسان اللهم الا أن يقال مقصود الشارح مجرد التمثيل للتفهم

لا انه كذلك في نفس الامر قال من جنس الشيء القريب وخاصة

أي جوابا
هو الجسم
الناطق الناطق
ج

أي الحد الناقص

اللازمة أقول إننا نريد الخاصة باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة
 المفارقة لكونها أخص من ذي الخاصة والتعريف بالأخص غير جائز
قال انه ماش على قدميه عريض الاظفار آه أقول قوله ماش على قدميه
 يخرج الماشي على الاقدام الاربية كالفرس والبق وغيرهما وقوله
 عريض الاظفار يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطيور وقوله باذي
 البشرة اي مكشوف البشرة عن الشعر يخرج ما هو مستور بالبشرة
 بالشعر وقوله مستقيم القامة يخرج ما هو منحني القامة كالابل
 والفرس وغيرهما فلما قال ضحاك بالطبع اخضع الجميع بالانسيان
 وخرج غيره قال لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة آه أقول
 كما ان للقول الشارح مبادئ يتوقف هو عليها ويجب تقديمها عليه
 وهي مباحث الكليات الخمس التي تتركب المراتب منها كذلك
 للحجة مبادئ تتركب هي منها ويتوقف معرفة الحجة على معرفة تلك
 المبادئ وهي مباحث القضايا فلذلك قدمها على مباحث الحجة ولما
 كان الحجة مركبة من القضايا كان الشروع في القضايا شروعا في
 الحجة لان الشروع في الشيء انما هو الشروع في جزء من أجزائه
وفي قوله لما فرغ من القول الشارح آه إشارة إلى أن المطلب الاعلى
 من التصورات القول الشارح والمقصود الأقصى من التصديقات
 الحجة والمراد من القضايا في تعريف الحجة ما فوق قضية واحدة
 ليعتدول التعريف الحجة المركبة من قضيتين وكذلك كل جمع
 (وكذا في)

في تعريف
 بالادلة
 الكرامة بالفعل
 فلا يقال انضاجك
 وكما تبين بالفعل في
 تعريف الانسان
 لكونها اخصر
 نسمة الانسان

أقول بوجوب الجميع
 في غير الاشياء
 كالنسيان وهو
 صيوان البحر الذي
 صورة كصورة
 الانسان اللهم الا
 ان يقال ان وجود
 النسيان غير
 متحقق تأمل

والظاهر في اجزائه
 من اجزاء الشيء
 انما الشروع في
 الشيء شامل

المراد من الحجة المركبة من قضيتين

يستعمل في التعريفات في هذا الفن قال كما في القضية المفوضة آه

أقول يعني أن القضية بطلاق تارة على المفوضة كزيد قائم ونطاق

تارة على المعقولة وهي التي عبر عنها بزيد قائم إما بالاشتراك اللفظي

بأن تكون القضية موضوعا لهما أو بالحقيقة والجاز بأن تكون

القضية موضوعا لأحدهما دون الآخر فاطلاقها على الموضوع له حقيقة

وعلى الآخر لعلاقة بينهما بجاز والثاني أولى لأن ^{المعنى القضية}المعتبر هو القضية

المعقولة وأما المفوضة فانما اعتبرت لدلائلها على المعقولة فتسميتها

قضية تسمية الدال باسم المدلول فكذلك لفظ القول يطلق على

المفوض والمقول فالقول المفوض جنس للقضية المفوضة والقول

المعقول جنس للقضية المعقولة ^{بمعنى شيعي قيل لفظ}فإن قيل زيادة لفظ في قوله كما في

القضية المفوضة وفي قوله كما في القضية المعقولة لا يخلو عن تسامح

لأنه يلزم منه أن يكون الشيء ظرفا لنفسه ^{قالت}المظروف هو

المفهوم الكلبي وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقلي المركب

والظرف كل واحد من أفرادها فلا يلزم أن يكون الشيء ظرفا مركبا

لنفسه قال يتناول الأقوال التامة آه أقول سواء كانت الأقوال التامة

إخبارية كزيد قائم وقام زيد أو انشائية كاضرب وا يضرب ولا

يضرب وسواء كانت الأقوال الناقصة أصاقية كغلام زيد أو تقييدية

كالحيوان الصاهل والمراد من القول التام ما يفيد مخاطب فائدة

يصح السكوت عليها ومن غير التام عكس هذا قال فصل يحترز

وشارة على
خ
ضابطه ان يتحد
اللفظ ويستحد
المعنى والوضع
جوهرة
القضية المعقولة

وهو لفظ مركب
او مفهوم عقلي
مركب

وهو قوله كما في
القضية المفوضة
وكما في القضية
المعقولة

ذلك

به عن الاقوال الناقصة أقول التصديق والتكذيب يجريان في الخبر
 دون الانشاء والقول الناقص لان صدق القول ومطابقة الحكم للواقع
 وكذبه عدم مطابقة له ^{في النشائيات} ولا حكم وانع في نفس الامر في
 الانشائيات والتقييدات قال وفيه نظر أقول وجه النظر أن بعض
 الحملات وهو قولنا زيد أبوه قائم وزيد قائم بضاده زيد ليس بقائم
 والحيلوان الناطق ينتقل بنقل قدميه خرج ^{من} عن تعريف الحملات
 فلا يكون تعريفها تعريفاً جامعاً ودخل في تعريف الشرطيات فلا
 يكون هو مانعاً وقد وجب أن يكون الحد جامعاً ومانعاً هذا خلف
 وأجيب عنه بأن المراد بالمفرد في تعريف الحماية أعم من أن يكون
 بالفعل كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن أن يوضع المفرد في
 موضعه والأطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردة بالفعل
 الا أنه يمكن أن يعبر عنها بالفاظ مفردة فتكون مفردات بالقوة
 وأقلها أن هذا ذاك والموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات
 فانه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها أي
 في الشرطيات هذه القضية تلك القضية بل يقال إن تحقق هذه القضية
 تحقق تلك القضية في المتصلة واما أن يتحقق هذه القضية أو تلك
 القضية في المنفصلة وهي ليست بالفاظ مفردة وفيه نظر لانه يمكن
 التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين وأقله أن يقال هذا ملزوم لذلك
 في المتصلة وذاك معاند لذلك في المنفصلة فدخل الشرطيات في تعريف

الحماية بناء على الجواب المذكور قلت لا يجوز التعبير عن طرفي
الشرطيات بالمفردين لان أطراف الشرطيات يجب أن تكون
مأخوذة بالتفصيل قال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
أقول فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على
تقدير صدق قضية أخرى وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرفي
الشرطية لهما بقضيتين لان أداة الشرط تخرجهما عن أن تكونا
قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة
القريبة من الفصل قال كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فللايل
موجود أقول فانك قد حكمت في هذه القضية بساب صدق قضية
وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية أخرى وهي الشمس
طالعة قال كقولنا اما ان يكون المدد زوجا أه أقول فانه حكم
فيها بأن كون المدد زوجا ينافي كونه فردا قال ليس اما أن
يكون الانسان اسودا أه أقول فانه حكم في هذه القضية بساب
المنافات بين كون الانسان اسودا وبين كونه كاتباً فانه يجوز أن
يكون اسودا كاتباً وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على
أداة الشرط واما تسمية المنفصلة بها فليشابهها المتصلة في الطرفين من
حيث انها من كتمان من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصلة
حقيقة وفي المنفصلة مجازاً قال الجزء الاول اي المحكوم عليه أقول
لما قسم القضية الى الحماية والشرطية شرع الآن في الحماية وإنما

اي في هذه
القضية

تفصيل لتقدير معنى
الشرطية فيها

معنى ما فيه أداة الشرطية
تفصيلية التقدير الشرطية
معنى ما فيه أداة الشرطية
معنى ما فيه أداة الشرطية
معنى ما فيه أداة الشرطية

زيد قائم - ضرب زيد - محل انسان حيوان - اودد حيوان -

قدم مباحث الحماية على مباحث الشرطية لانها اقل اجزاء بالنسبة الى الشرطية وما هو اقل اجزاء أولى بالتنديم وقد صرفت ان للقضية طرفين أحدهما المحكوم عليه والاخر المحكوم به ويسمى المحكوم عليه في القضية الحماية موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء إما ايجابا أو سلبا وهو المحكوم به والمحكوم به فيها أي في الحماية يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شيء وهو الموضوع واعلم ان المراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم حتى اذا قيل الانسان حيوان كان المقصود من الانسان افراده المتكثرة من زيد وعمر وغيرهما والحيوان مفهومه وهو جسم تام حساس متحرك بالارادة والحماية جزء آخر وهو النسبة التي يرتبط بسببها المحمول بالموضوع ويسمى نسبة حكيمية ولم يذكر المصنف الجزء الأخير وهو النسبة الحكيمية ولا بد منه لانه يريد أن بين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الحماية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين فان قلت لم يذكر هذا الجزء الأخير فيما سبق قلت لان ذلك الجزء يحذف كثيرا فقد سلك المصنف ذكر ما هو اكثر ذكر اقل قال تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة اقول هذا التقسيم ثان للقضية لانها انقسمت أولا الى الحماية والشرطية وثانيا الى الموجبة والسالبة لان الحماية قسم من القضية وهي اي الحماية تنقسم أولا باعتبار النسبة الحكيمية الى الموجبة والسالبة والثانية الاولى للقسم قسم ثانيا للقسم فيكون الانقسام الى الموجبة والسالبة اتساما ثانيا للقضية فان قلت فعلى هذا يلزم

(٨)

هذا التحليل يقتضى ان يسمى محكوما عليه لا موضوعا الا ان يقال الموضوع بمعنى المحل وهذا التحليل يستلزم كونه محلا للحكم فبهذا يتم التقريب للمسمى باسم الكتاب الهادى

يرادفه
لذات
يرادفه
لوصف
ما يأتى
ص ٧٩

أن يكون القسمة الثانية للقضية انقساماً شرطية من قبل إلى المنصلة
والمنفصلة وأن يكون انقسام الحلية إلى الموجبة والسالبة قسمة ثالثة
قلت هذا هو الظاهر لكن الشارح لما نظر إلى إمكان اندراج الشرطية
في هذا التقسيم لأنه يمكن أن يقال القضية إما موجبة أو سالبة لأنه

إن كان الحكم في القضية بالابقاع فإيجاب وإن كان بالانتزاع فسلب
وإلى عدم إمكان اندراج الحلية في ذلك التقسيم وهو انقسام الشرطية

إلى المنصلة والمنفصلة مع أن المصنف ذكر القضية في القسمة الثانية
وهي انقسام القضية إلى الموجبة والسالبة دون الأولى وهي انقسامها

إلى المنصلة والمنفصلة جعل الانقسام للقضية إلى الإيجاب والسلب
قسمة ثانية للقضية دون الانقسام إلى المتصلة والمنفصلة قال إن كانت

حكماً بأن يقال الموضوع محمول أه أقول زعم بعض المتأخرين أن القضايا
الكاذبة كقولنا الإنسان حجر و كقولنا لا شيء من الإنسان محبوب وأن يكون في نفس

خارجة عن دليل وجه هذا الحصر وأرتكب إلى تكلف بارد مع أن
عدم خروجها ظاهر على من له أدنى ممارسة في هذا الفن نعم تخرج إذا

زيد في الدليل قيد يصح بأن يقال لأن تلك النسبة إذا كانت حكماً يصح
بأن يقال الموضوع محمول كما زاده الشمسية قال كل واحد من القضية

الموجبة والسالبة أقول هذا تقسيم للقضية الحلية باعتبار الموضوع
وبيان لا تحصرها باعتبارها في ثلاثة أقسام مخصوصة ومحمولة ومحمولة
وذلك لأنه إن كان الموضوع في القضية الحلية المتداولة في العلوم شخصاً

من حيث ما يريد منه
فمنه من حيث الطبيعة فلهذا وليه ثلث
فمنه من حيث العلوم فلهذا وليه ثلث
فمنه من حيث مسائل العلوم فلهذا وليه ثلث

الاحتمالية

معيناً وجزئياً حقيقةً فالقضية مخصوصة شخصية ووجه التسمية والمثال
 كلاهما ظاهران من الشرح وأن لم يكن موضوع الحماية مخصوصاً
 وجزئياً بل يكون كلياً غير معين فإن بين كمية أفراد الموضوع أي فإن
 بين أن الحكم بالايجاب والسلب على كل الأفراد أو على بعضها بالقضية
 محصورة ومسورة أيضاً ووجه التسمية بها ظاهر منه وإن لم تبين فمهمة كما
 سيبيحى قال والسور في السكينة الموجبة أقول سور الموجبة السكينة
 كل واجمعون وطراً وقاطبة ركافة والاف واللام في مقام الاستغراق
 نحو ان الانسان في خسر بقربة الا الذين آمنوا وسور السالبة
 السكينة لاشيء ولا واحد نحو لاشيء من الانسان بحجر ولا واحد من
 الانسان بحجر وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد نحو واحد من
 الانسان كاتب وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس
 وليس كل نحو ليس بعض الانسان بماشوق وبعض الانسان ليس بكاتب وليس
 كل عاشق يصل الى الماشوق قال وان لم يكن كذلك أقول اي وان لم يكن
 الموضوع في القضية الحماية شخصاً معيناً بل كلياً غير معين ولم يكن الحكم فيها
 على كل أفراد أو على بعضها أي وان لم تبين كمية أفرادها بالقضية
 تسمى مهمة لتترك بيان عدد الأفراد قال لا يقال أقول محصل الاعتراض
 أن القضية الحماية أربعة أقسام لأن الحكم في القضية الحماية اما على نفس
 طبيعة الموضوع نحو الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل
 والضاحك خاصة والمائى عرض عام فإن الحكم في هذه القضايا على

ان لثروة السعد الدال
 على عدد الأفراد محلا او
 بعضاً من صفات

لا على الأجزاء

نفس طبيعة الموضوع لعل أفرادها فهي قضية طبيعية ^{أدركه} ~~أولاً~~ أفراد
 فلو كان على الطبيعة ~~فالتصنيف الطبيعية~~ وأن كان على الأفراد فاما على فرد
 معين او لا فالاول شخصية والثاني اما ان يبين كمية الافراد او لا فالاول
 محصورة والثاني مهمة فلا يصدق حصر المصنف لخروج الطبيعة عنه ^{مقصورة ايضا}
 ومحصل الجواب ان الكلام في القضايا المتبرة في العلوم والقضية
 الطبيعية ليست معتبرة في العلوم لان الحكم في القضايا المتبرة على ^{حينئذ}
 الأفراد والحكم في الطبيعة على الطبيعة وابست الطبيعة من الأفراد
 فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار هذا كله في الحليات وأما
 في الشرطيات فنقول القضية الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة
 انما تكون كلية إذا كان التالي لازما للمقدم أي في المتصلة للزومية
 أو معانداً له أي في المنفصلة العنادية في جميع الأزمان وعلى جميع الأضلاع
 أي الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم نحو كلما كان زيد انساناً
 كان حيواناً والمعنى ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الأزمان
 وان ذلك للزوم متحقق على جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع
 وضع انسانية زيد أي مع حال الانسانية مثل كونه قائماً أو قاعداً أو
 غير ذلك بما لا يتناهى هذا مثال المتصلة وأما مثال المنفصلة فنقولنا
 دائماً اما أن يكون المدد زوجاً أو فرداً والمعنى أن معاندة الفردية
 للزوجية ثابتة في جميع الأزمان وان تلك المعاندة متحققة على جميع الأحوال
 التي أمكن اجتماعها مع المقدم وقس على ذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة

او الأقسام الثلاثة

دخول نسخ حال
الانسانية

كقولنا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فإن الحكم يلزم
 الانسانية انما هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون اما ان يكون
 هذا الشيء طالما واما أن يكون جاهلا و كقولنا قد يكون اما ان
 تكون الشمس طالعة واما أن يكون الليل موجودا واما خصوص
 الشرطية فبتعيين بعض الأزمان و الأحوال كقولنا ان جئتني اليوم
 اكرمك واما اهمالها فبإهمال الأزمان و الأحوال كقولنا ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كقولنا العدد اما زوج واما فرد
 والحاصل انه ان كان الحكم بالانصال و الاتصال في الشرطية على وضع
 معين وفي زمان معين فهي مخصوصة و إلا فان بين كمية الحكم بانه على
 جميع الأوضاع أو على بعضها فهي محصورة و إلا فمهمة و سور الموجبة
 الكمية في المتصلة كلما ومتى ومهما وفي المنفصلة دائما و سور السالبة
 الكمية فيهما ليس البتة و سور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون و سور
 السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون و بادخال حرف الساب على سور
 الايجاب الكلي كليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس
 دائما في المنفصلة وهذا كله بحسب الاجمال فان اردت التفصيل
 فارجع الى المطولات قال لانه ان كان صدق التالي الخ أقول القضية
 الشرطية المتصلة اما أن تكون بين مقدمها و تاليها علاقة معلومة تنفي ان
 يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم أو لا تكون فان كانت
 الأولى فالقضية متصلة لزومية وان كان الثاني فتصلة انتافية والمراد

من العلاقة مابة يقع بين المقدم والتالي ملازمة وهي أي العلاقة تنشأ
 من ذات المقدم في الأثر ككونه علة للتالي نحو قولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجوداً او معلولاً له ^{نحو} ان كان النهار
 موجوداً فالشمس طالعة أو مضايفاً للتالي كقولنا ان كنت عاشقاً
 لله كان الله معشوقاً لي فالمتضايقان هما الشيطان والذات لا يتعقل أحدهما
 بدون الآخر كالأب والابن والعاشق والمعشوق وانما قلنا في
 الأثر لأن العلاقة ربما تنشأ بسبب أمر منفصل ^{عنهما} ككونهما أي
 المقدم والتالي معلولاً ^{علة} واحدة نحو ان كان النهار موجوداً فالعالم
 مضيء فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لاطلوع الشمس ومن
 هذا عرفت ان قول الشارح تنشأ من ذات المقدم يكون باعتبار

اعني المقدم و
 التالي في

التغليب قال فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهية الحمار اقول أي
 لا علاقة بينهما من العلاقة المذكورة ^{التي يتعاقبها علم الحاكم وان كان علاقة}
 بينهما في نفس الامر لانها امران واقعان في الكائنات وكل امر
 واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد من سبب اجتماعهما أما
 تسمية الأولى بالترؤية فلاشتمالها على الزوم ^{المتصلة} وأما تسمية الثانية
 بالاتفاقية فاعدم اشتمالها على الزوم بل على الاتفاق ^{بحد} واعلم أن هذا
 التعريف للمتمصلة للترؤية لا يتناول للترؤية الكاذبة نحو قولنا ان
 كانت الشمس طالعة فالليل موجود لعدم اعتبار صدق التالي فيه
 على تقدير صدق المقدم للعلاقة بينهما فالأولى ان يقول للترؤية ما حكم

بسبب ذكر في ديوان التائي
 المقدم فيه

٦٢ -
 انما قال الاولى لا الهو اب لان
 عدم خرد جهرا ظاهرا من تعريف
 الشارح لان قواعد هذا الفن
 مبني على العموم لا على
 نفس الامر والاولى هنا
 محال للماسبق في تعريف
 شامل

فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لملافة بينهما موجبة
 لذلك وهو متناول للزومية الكاذبة لأن الحكم للملافة أن يطابق الواقع
 كانت للزومية صادقة وان لم يطابق كانت كاذبة ^{بمعناها} وأيضا أن هذا التعريف
 للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية الكاذبة كقولنا ان كان الانسان ناطقا
 فالخمار صاهل لعدم صدق التالي على سبيل الاتفاق ولو قال هي التي
 حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لملافة بل لمجرد صدقها
 ليمتنع الاتفاقية الكاذبة لكان أولى فان الحكم فيها بصدق التالي
 على تقدير صدق المقدم لا لملافة بل لمجرد صدقها ان يطابق الواقع
 فالقضية الاتفاقية صادقة وإلا فكاذبة قال كقولنا المدد اما زوج أو
 فرد أقول احتمال العقل في هذه القضية أربعة: صدق المقدم والتالي
 معاً وكذبهما معاً وصدق المقدم مع كذب التالي وصدق التالي مع
 كذب المقدم فالاول لأن كاذبان والآخران صادقان قال كقولنا هذا
 الشيء اما حجر أو شجر أقول الاحتمال ههنا أربعة أيضاً: الاول
 صدقهما أي صدق المقدم والتالي والثاني عدم صدقهما والثالث صدق
 المقدم مع عدم صدق التالي والرابع صدق التالي مع عدم صدق المقدم
 والاول كاذب والبواقي صادقة قال زيد اما أن يكون في البحر واما
 أن لا يفرق أقول ههنا أيضاً أربعة احتمالات الاول كون زيد في
 البر وان يفرق والثاني كونه في البر وان لا يفرق والثالث كونه
 في البحر وان يفرق والرابع كونه في البحر وان لا يفرق والاول

باطل والبواقي حق وانما اخر الشرطية المنفصلة عن المتصلة لان
 الشرطية اصل في المتصلة والمنفصلة متفرعة عليها لما مر من ان معنى
 الشرطية في الاولى حقيقة وفي الثانية مجاز وقدم المنفصلة الحقيقية على
 مانعة الجمع ومانعة الخلو لان حقيقة الانفصال فيها لكون التنافي بين
 جزئيهما في الصدق والكذب معاً وقدم مانعة الجمع على مانعة الخلو
 لان التنافي في الصدق فقط اشد من التنافي في الكذب فقط قال اما المتصلة
 الحقيقية اقول الشرطية المنفصلة سواء كانت حقيقة او مانعة الجمع او مانعة
 الخلو قد تتركب عن اكثر من جزئين مثال الحقيقية ماذ كر في الشرح
 من قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ومثال مانعة الجمع
 كقولنا اما ان يكون هذا الشيء الابيض ثاجاً او قطناً
 او حاكاً ومثال مانعة الخلو نحو قولنا هذا الشيء اما ان يكون
 لا انساناً او لا فرساً او لا حماراً والمراد من كون العدد زائداً او
 ناقصاً او مساوياً كون الكسور المتصورة في العدد من الكسور
 التسع (وهي النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع والثمن
 والتسع والعشر) زائدة على العدد كائني عشراً فان الكسور المتصورة
 فيه وهي النصف والثالث والرابع والسادس زائدة عليه لان نصفه ستة
 وثلاثة اربعة ورابعة ثلاثة وسدسه اثنان فالجموع خمسة عشر زائد على
 اثني عشر بلا شبهة او ناضجة عنه كالتمانية فان الكسور المتصورة فيه
 منها النصف والرابع والثمن نصفه اربعة ورابعة اثنان وثمنه واحد

فالمجموع سبعة والسبعة ناقص عن الثمانية أو مساوية له كالثمة فإن
الكسور المتصورة فيها وهي النصف والثالث والمُدس مساوية له
فإن نصفه ثلثة وثلثه اثنان وسدسه واحد فالمجموع ستة والستة
مساوية للستة فإن قلت: ربما يوجد عدد لا يتصور فيه الزيادة ولا
النقصان ولا التساوي بهذا المعنى كالأحاد فإنه عدد لا يتصور فيه
الكسور فلا تكون تلك القضية منفصلة حقيقة قلت: الواحد ليس
بعدد لأن العدد كما يكون نصف مجموع حاشيتيه أي طرفيه كالاربعة
فإن له حاشيتين أحدهما ثلثة والأخرى خمسة فمجموع الحاشيتين ثمانية
والاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد عدداً لعدم طرفيه فإن قلت
ما تقول في احد عشر وسبعة عشر وتسعة عشر وغير ذلك من
الاعداد التي لا يتصور فيها الكسور قلت هذه داخلة في العدد الناقص
لأن الناقص ما لا يبلغ كسوره اليه وعدم بلوغ الكسور اليه أما بأن
لا يكون له كسور أصلاً وأما بأن يكون له كسور ولا تبلغ اليه
ومن هذا عرفت أن المراد بالزيادة والنقصان والمساواة معانيها
الاصطلاحية لا معانيها الانموية وهي أن يناسب عدد الى عدد كنسبة
اربعة الى اربعة في المساواة وكنسبة حاشيتيه اليه في الزيادة والنقصان
كما ظن الشارح حسام كافي بشهادة قوله بعد ذلك بل الحق أن الحقيقة
تتركب عن عملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساوياً لذلك
العدد الى آخره وهنا سؤال وجواب لا يسهل المقام ابرادها قال

وشرير السؤال هو
انه لا يتركب من شي
منه المتفصل لا من شي
أكثر من جزئين لأن
الانفصال فنسبة
واحدة والنسبة
لواحدة لا تتصور إلا
بين الجزئين وشرير
الجواب انه يتركب من
المتفصل لا من شي
من جزئين من أكثر
لأنه لا يتركب
لحاشيته والاد
فانفصال المذكور في
لمثال المذكور بين
المتفصلين كالحال
يخفى وورد في
فكسر

٧ احد عشر مع
تكون مع
مع بل عدم
طرف في الفرق
العدد
العدد المساواة
تسمى مقايير
الطرفين وتسمى غير
موجودة في العدد
اذ لا مساواة بين
الطرفين مقايير
في

في نسخ المصنف
الكتابي
بدره ونسختها
لا الحق أن الحقيقة
قد تتركب من

أصل هذا العدد إما مساوٍ لذلك العدد آه أقول أصل هذا القول
المركب من حماية ومنفصلة العدد أما مساوٍ لذلك العدد أو غير مساوٍ
له أي مركب من حليتين لكن إذا لم يكن العدد مساوياً له أي
لذلك العدد كان زائداً عليه أو ناقصاً عنه فلما كانت ههنا هذه المنفصلة
أعني قولنا أو زائداً عليه أو ناقصاً عنه في قوة تلك الحلية وهي قولنا
أو غير مساوٍ له أقيمت تلك المنفصلة مقامها أي مقام هذه الحلية
فظن أنها أي القضية المركبة من حماية ومنفصلة مركبة عن أجزاء
ثلاثة هذا مراد الشارح لكن أسلوب كلامه لا يقتضي ذلك بل يقتضي
أن يقال فلما كانت هذه الحلية في قوة تلك المنفصلة أقيمت المنفصلة

مقامها قال وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع الخ أقول وفيه نظر
لأنه لا فرق بينهما في جواز تركيب كل منهما عن أكثر من جزئين
لأنه كما يقال في مانعة الجمع أما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجراً
أو حيواناً كذلك يقال في مانعة الخلو أما أن يكون هذا الشيء
لا شجرة أو لا حجراً أو لا حيواناً فكذا لا مانع في مانعة الجمع لأن
عين أحد أجزاء مانعة الجمع يستلزم تقيض الآخر لا امتناع الجمع بينهما
وتقيض أحد أجزاءها لا يستلزم عين الآخر لجواز الخلو بينهما حتى
يلزم اجتماعهما مثلاً في المثال المذكور أن يكون هذا الشيء شجرة
يستلزم كونه لا شجرة لا امتناع الجمع بين الحجر والشجرة وكونه
لا حجراً لا يستلزم كونه حيواناً لجواز الخلو بين الحجر والحيوان

يعني يلزم ان يكون الشيء شجراً وحيواناً وقد كان بينهما منع الجمع
كذلك لا مانع في مبانة الخلو لان تقويض احد اجزاء مبانة الخلو
يستلزم عين الآخر لا امتناع الخلو بينهما وعين احدهما لا يستلزم
تقيض الآخر لجواز الجمع بينهما حتى يلزم خلو الجزئين مثلاً في المثال
المذكور ان انتفاء كونه هذا الشيء لا شجراً يستلزم كونه لا حجراً
لا امتناع الخلو بينهما وكونه لا حجراً لا يستلزم انتفاء كونه لا حيواناً
لجواز الجمع بينهما حتى يلزم انتفاء الاشجار والا الحيوان وقد كان
بينهما منع الخلو هذا قال والتناقض وهو اختلاف القضيتين أقول
هذا شروع في أحكام القضايا ولو اخرجها بهـ بد الفراغ من تعريف
القضية واسماها وانما اخرجت عن التعريف والتقسيم لان التعريف
ليبان مفهوم الشيء والتقسيم لبيان افراده والحكم على افراد الشيء
بعد بيان مفهومه وافراده اولى وهو اي التناقض اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضى ذلك الاختلاف لذاته أي بلا
ولسيلة ان يكون احدي القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا
زيد كاتب بالفعل او بالقوة وزيد ليس بكاتب بالفعل او بالقوة فان
هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته أن
تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة في نفس الامر وعلى حسب
الواقع قال اختلاف جنس ^{قوله} أقول الاختلاف المذكور في تعريف
التناقض جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين وبين

المفردين كالسما والارض والمشرق والمغرب وبين مفرد وقضية
 كعمرو وزيد قائم وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير
 القضيتين كاختلاف مفردين وكاختلاف مفرد وقضية لكن هذا
 القيد مع القيد الاول جنس متوسط يتناول الاختلاف بين القضيتين
 بالايجاب والسلب كما مر من مثال التناقض وبالحمية والشرطية كقولنا
 زيد كاتب وان كان زيد اباً عمرو كان عمرو ابنه وبالمصلحة والمنفصلة
 كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود والمعدد اما زوج أو
 فرد وبالمحصورة والمهمل كقولنا كل انسان حيوان والانسان
 حيوان وبالكلية والجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض
 الانسان حيوان وبالمدول والتحصيل كقولنا زيد لاجبر وزيد
 ليس بجبر والمراد من المدول كون حرف السلب جزءاً من المدول ^{مفتوحاً}
 كالتمثال الاول او من الموضوع ^{اختصاصاً} او منها جميعاً ^{مفتوحاً} ومن التحصيل مالا
 يكون حرف السلب جزءاً منه كالتمثال الثاني فمضى قولنا زيد لاجبر
 ان اللاحجية ثابتة لزيد ومضى قولنا زيد ليس بجبر ان المجزية
 مسلوقة عنه فتكون الاولى موجبة والثانية سالبة لان المراد من
 المثال الاول ربط السلب وربط السلب ايجاب ومن الثاني
 سلب الربط وسلبه سلب وقوله بالايجاب والسلب اخرج ما عدا
 الاختلاف بالايجاب والسلب من المذكورات ونحوها وهذا مع
 القيد من الاولين جنس متوسط ايضاً يتناول الاختلاف الواقع بين

بالإيجاب والسلب ٣ أما الاقتضاء بواسطة ذلك في إيجاب قضيته و

القضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق أحدهما وكذب

الأخرى أو لم يقتض كقولنا زيد حسن وزيد ليس ببيع قائما

ربما يصدقان وربما يكذبان وكقولنا زيد ما كن وزيد ليس بمنعرك

وقوله بحيث يقتضي إخراج الاختلاف الواقع الغير المقضي وهذا

القييد مع القيود الثلاث السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف

المقتضي سواء كان لذاته وصورته أو لم يكن كذلك بل بواسطة أو

بواسطة إخراج الاختلاف المقتضي بواسطة

أو بخصوص مادة أما الواحدة فمما في إيجاب شيء لسبب وسلب

بإسباويه عنه كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف

بينهما لا يقتضي لذاته صدق أحدهما وكذب الأخرى بل انما يقتضي

ذلك أما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان

وأما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق وأما بخصوص

المادة فمما في قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان

وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان

اختلافها بالإيجاب والسلب يقتضي صدق أحدهما وكذب الأخرى

لا لذاته ولا لصورته وهي كونها كليتين أو جزئيتين بل بخصوص

المادة والآي وإن كان ذلك الاقتضاء بصورته لا بخصوص المادة

لزم ان يكون ذلك الاقتضاء في كل كليتين أو جزئيتين وليس

كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان

وخصوص المادة
3 المنال المذكور هو
كون المحمول اعم
من الموضوع وهو
يقتضي التناقض
بين موجبة وسالبة
كليتين أو جزئيتين
كقولنا بعض الانسان
حيوان وبعض
الانسان ليس
بحيوان دام في
صورته كقولنا
أخص فلا يصدقان
الكليتين معاً
فجولنا كل حيوان
أما الاقتضاء
بخصوص المادة
4 انسان
ولاشي من الحيوان
بانسان في
الجزئيتين تصدوان
معاً فمما في قولنا
بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ليس
بانسان فمما في
المقولة

سلب لا زعمها المسألة
كقولنا انما نستق
الاختلاف بالإيجاب
والسلب يكون
مستقلاً في ذلك
الاقتضاء ولا يكون
فيه محتاجاً إلى
أمر آخر فاشياء
يتحقق ذلك الاختلاف
تعيين صدق إحدى
القضيتين في
كذب الأخرى كذا
في حاشية شرح
التجريد للشرعوني
المحقق في ذلك سره
الذي

كليةتان مختلفتان بالايجاب والسلب مع ان اختلافهما لا يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض
الحيوان فرس وبعض الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان ايجابا
وسلبا وليس احديهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف
قولنا بعض الحيوان فرس ولا شيء من الحيوان بفرس فان الاختلاف
الواقع فيهما يقتضي لذاته وصورته ان تكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة فان قلت ان التناقض كما يجري في القضايا كذلك
يجري في المفردات كالانسان واللائسان والحجر واللاحجر مع ان
عموم مباحثهم واجب فلا يصح تخصيصه بالقضايا لكونه منافيا
لقاعدتهم قلت المقصود الاولي ههنا تناقض القضايا لان الكلام هنا
في احكامها واما تناقض المفردات فيعرف بالمقابلة اليه مع ان
تعميم القواعد انما يكون بحسب المقاصد والاعراض ولا غرض لهم
بمتدبه في التناقض الواقع بين المفردات فلذلك خص قال فان كانتا
مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الخ اقول القضيةتان اللتان يقع بينهما
التناقض ان كانتا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما
في ثمان وحدات الاولى اي الوحدة الاولى وحدة الموضوع أي اتحاد
القضيتين في الموضوع ^{بمعنى القول بالحداد في ذاته حالي} لانهما أي القضيتين الخصوصيتين لو اختلفتا
في هذه الوحدة بأن يكون موضوع احدهما زيدا مثلاً وموضوع
الاخرى عمراً لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم لجواز

لجواز صدقها معا وكذبها معا والثانية أي الوحدة الثانية وحدة
 المحمول اذ لو اختلفتا فيها أي في تلك الوحدة بأن يكون محمول
 أحديهما كاتباً والآخرى شاعراً مثلاً لم تتناقضا لجواز صدقها معا
 وكذبها معا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة أي الوحدة
 الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيها أي في وحدة الزمان بأن
 يكون زمان أحدهما ليلاً والآخرى نهاراً لم تتناقضا لجواز صدقها
 معا وكذبها معا نحو زيد نائم ليلاً وزيد ليس بنائم نهاراً والرابعة
 أي الوحدة الرابعة من الوحدات الثمانية وحدة المكان لأنها لو اختلفتا
 في وحدة المكان بأن يكون مكان أحديهما داراً مثلاً والآخرى سوقاً
 لم تتناقضا لجواز الصدق والكذب فيهما نحو زيد قائم في الدار وزيد
 ليس بقائم في السوق والخامسة من الوحدات المذكورة وحدة
 الإضافة لأنها اذا اختلفتا فيها أي في وحدة الإضافة بأن تكون
 الإضافة في أحديهما لعمر ومثلاً وفي الأخرى لبكر لم تتناقضا لجواز
 صدق كل واحد منهما وكذب كل منهما نحو زيد أب لعمر وزيد
 ليس بأب لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لأنها أي القضيتين
 لو اختلفتا فيهما أي القوة والفعل بأن تكون نسبة المحمول للموضوع
 في أحديهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الحر في الدن
 بحواجز زيد ابن عمر مسكر أي بالقوة يعني من شأنه الاسكار الحر في الدن ليس مسكر أي بالفعل
 لأنها صادقتان والسابعة وحدة الكل والجزء لان القضيتين اذا

أو إضافة ما يكون من
 الامور الإضافية
 فيها سواء كان
 موضوعاً أو فاعلاً
 أبو زيد قائم وأبو
 زيد ليس بقائم أو
 محمولاً نحو زيد أبو
 بكر وزيد ليس
 بأب أو كليهما
 بحواجز زيد ابن عمر
 مسكر أي بالقوة يعني
 من شأنه الاسكار الحر
 في الدن ليس مسكر أي
 بالفعل

أو كليهما نحو غلام أبي
 محمد زيد قائم وغلام أبي
 زيد ليس بقائم وزيد
 غلام أبي عمر وزيد ليس
 بغلام أبي عمر وغلام
 أبي زيد ليس بأبي عمر
 وغلام أبي زيد لا يسمى

اختلفتا في الكل والجزء بأن يكون الحكم في الموجبة على بعض أجزاء
الموضوع وفي السالبة على كلها لم تتناقضا نحو الزنجي أي الحبشي
أسود أي بعض أجزائه من الرأس والوجه واليد والرجل وغير
ذلك الزنجي ليس بأسود أي كل أجزائه بل بعض أجزائه أبيض
نحو الظفر واللسان وغيرها لكونها صادقتين وأعلم أن الكل قد يكون
لا حاطة الافراد وقد يكون لا حاطة الاجزاء فإذا دخلت على النكرة
يكون لا حاطة الافراد ولهذا لم يجز أن يقال أكلت كل رغيف أي كل
واحد من أفرادها وإذا دخلت على المعرفة يكون لا حاطة
الاجزاء ولهذا جاز أن يقال أكلت كل الرغيف أي أجزاء رغيف
واحد والمراد من الكل في قوله الزنجي ليس بأسود أي كله لا حاطة
الاجزاء لكونه داخلا على المعرفة والوحدة الثامنة من الوحدات
الثمانية وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف
الشرط بأن يكون ثبوت المحمول للموضوع في احدي القضيتين
بشرط انصاف الموضوع بوصف معين وسلبه عنه في الاخرى بشرط
الانصاف بوصف معين آخر كقولنا الجسم مفرق للبصر أي مزيل
عن العين رأيتها بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي
بشرط كونه أسود لانهما صادقتان معاً قال وإية هذا أقول أي عليه
كون نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون السالبة الكلية
و كون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية

صدق هذا السلب
باعتبار بيان
عينه وسنه و
ظفره وعظمه و
حسرة لجه وملا

او غير ابيض كانه
اسود
امراد ادرى او فوضاه

متأني في المحصورات قال وإنما يكون موضعه بعد تحقيق آء أقول
 أي موضع إيراد هذا القول بعد تحقيق شرط التناقض في المحصورات
 وفيه نظر لأن الكلام واقع موقعه لأنه مقصود المصنف من قوله وتقيض
 الموجبة الكلية ^{الجزئية} دفع وهم من يقوم من تعداد الوحدات المشتركة بين
 المحصورات والمحصورات والمهمات أن تقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية
 وتقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية لا يبان التناقض بين المحصورات حتى
 يكون موضعه بعد تحقيق المحصورات لأنه لما قال المصنف ولا يتحقق ذلك
 إلا بعد اتفاقها في الموضوع يتوهم التوهم أنه لا تناقض بين الكلية
 والجزئية بل تقيض الكلية الكلية وتقيض الجزئية الجزئية لأن اتحاد
 الموضوع شرط في التناقض ولا اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية
 لأن موضوع الكلية جميع الأفراد وموضوع الجزئية بعض الأفراد
 فلا يكونان متحدين فازال المصنف ذلك الوهم بقوله وتقيض الموجبة
 الكلية الغريبة أي أن المراد بالموضوع الموضوع في الذ كر لا ذات الموضوع
 وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد أفراد الموضوع
 بالكلية والجزئية كما سها أي قال وإن كانت القضيةتان المتناقضتان أقول
 لما فرغ من تحقيق شروط التناقض المشتركة بين القضايا أراد أن
 يبين الشرط المخصوص بالمحصورات فقال إن كانت القضيتان
 المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما أي
 بعد اختلاف القضيتين المحصورتين المتناقضتين في البكبة أي في

كما يحسب نشر النص

وإنما موضعه

أي العيون
 وهو المضمون الذي يعبر به
 من الأفراد
 من الأفراد
 من الأفراد

المحصولين

هذا الجواب لا يلائم
بيان الشارح لأنه
أرجح ضميراتها فها
إلى الخصوصتين إلا
أن يقال غرض
المحشى الاعتراف
عليه أيضاً تأمله

- 41 -

التناقض فإن البعض المحكوم عليه بالكتابة غير البعض المحكوم عليه
 بسلب الكتابة قلت المراد بال موضوع الموضوع المذكور في القضية لآ ذات
 الموضوع وفي المثال المذكور الموضوع متحد وهو بعض الإنسان والآ
 أي وإن لم يكن المراد بال موضوع الموضوع في الذكر بل ذات الموضوع
 لم يكن بين السكايية والجزئية تناقض لأن ذات الموضوع في السكايية
 جميع الأفراد وفي الجزئية بعضها وهما ليسا بمتحدين بل هما مختلفان
 ويجوز أن يكون الحكم بالإيجاب والسلب ثابتا لمجموع الأفراد من
 حيث هو مجموع في السكايية ولا يكون ثابتا لبعضها من حيث هو بعض
 في الجزئية وأعلم أن تقيض الشرطية السكايية الشرطية الجزئية المخالفة
 لها في الكيف أي في الإيجاب والسلب الموافقة لها في الجنس
 أي الاتصال والانفصال وفي النوع أي في الأزوم في المتصلة والعماد
 في المنفصلة والاتفاق فيها أي في المتصلة والمنفصلة وبالعكس أي تقيض
 الشرطية الجزئية الشرطية السكايية المخالفة لها في الكيف الموافقة في
 الجنس فتقيض الأزومية الموجبة السكايية السالبة الجزئية وتقيض
 العنادية الموجبة السكايية العنادية السالبة الجزئية وتقيض الاتفاقية
 الموجبة السكايية الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فيها وإذا قلنا
 كلما كانت الشمس طالعة فأنهار موجود كان تقيضه ليس كلما كانت
 الشمس طالعة فأنهار موجود وإذا قلنا دائما أما أن يكون المدد زوجا أو
 فردا فتقيضه ليس دائما أما أن يكون المدد زوجا أو فردا وإذا قلنا

سقط على دارة
 الموضوع داهلي
 صالبة = خ

الخ سان يكون
 الإيجاب لكل الأفراد
 صدادوا السلبين
 بعضها كاذبا مثل
 كل إنسان حيوان
 وبعضها المحسوس
 الإنسان ليس
 حيوان ويكون
 السلب عن كل
 الأفراد صداد عا
 الإيجاب لبعضها
 كاذبا مثل لا شيء
 من الإنسان بفرضي
 بعضها الإنسان
 فرضي الخ خارج
 تمام الحاشية إلى
 الفنون =

كلما كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق كان يقبضه ليس كلما كانت

الانسان ناطقا فالخمار ناهق وعلى هذا القياس قال وهو عبارة عن أن

يصير الموضوع في قول هذا شروع في بيان العكس المستوي للقضية

وهو أي العكس المستوي عبارة عن أن يصير الموضوع بتشديد

الياء على صيغة المجهول أي أن يجعل الموضوع في القضية محمولا

والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف وإنما قلنا بتشديد الياء لأن

العكس المستوي يطلق على معنيين أحدهما المعنى المصدرى وهو جعل

الموضوع محمولا والمحمول موضوعا وثانيهما القضية الحاصلة بعد العمل

المذكور فلو لم يشدد لصار له معنى ثالثا وهو التبدل قال أي وإن كان

الأصل صادقا بأي وجه كان الخ أقول سواء كان صدقه بحسب نفس

الامر أو بحسب غرض الغرض كان العكس أيضا أي كالأصل

كذلك أي يكون العكس صادقا بحسبها قال لأن ماهو الموضوع

لا يصير محمولا أقول فأنك قد عرفت أن المراد من الموضوع الذات أي

الأفراد ومن المحمول الوصف أي المفهوم فإذا قلت كل إنسان حيوان

يكون المراد من الانسان الذي هو الموضوع الأفراد المتكثرة ومن

الحيوان الذي هو المحمول المفهوم أعني الجسم النامي الحساس المتحرك

بالأراد ومن البديهي أنا إذا عكسنا تلك القضية وقلنا بعض الحيوان

إنسان لا يصير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا ولا

الموضوع الذي هو ذات الانسان محمولا وجوابه ان الموضوع والمحمول

تبدل طرقي
القضية بانه يجعل
موضوع القضية الأولى
محمولا في القضية الثانية
يحول الأولي موضوعا
في الثانية أو الأساس
في الأولى "عكس"

أي محلي يفتقر الضمير
ويجوز تشديد الياء
على صيغة المجهول
المخاطب أيضا كما في
المطارد

كما يقال عكس
الموجبة الكلية
موجبة جزئية
المعنى أجرى الكلام
على الاصطلاح الأول
فقال وهو الخ
رشد

النسب المنفي يجعله
أن يكون مجزئا مبنيًا
للفاعل أو مبنيًا
مبنيًا للمفعول إلى
ملا صادق

أصير و...
الموضوع محمولا
وبالعكس

والحال أنهم
لم يطلعتوا العكس
على هذا المعنى
حق

١٥
اعبها في تعذيبه
الاطلاق الثاني دون
شكال محاذ على طاق

المعروف عنها في
العلوم

أو التأكيد في
هذه العبارة لأن
بحال لم يسمو
الآن يكون سموه
النظر إلى التأكيد

ادرج جمع صدر المدرس
الى الاصل = ستر

واللحمي له الجباري من
تقريباً حاسو القفل، ولا
تعد أن يدار بها حاسو
كس، و أياها حاسو
الرباط حاسو
الرباط حاسو
الرباط حاسو

الآخر

وهذا

الموصوفة بأحد الوصفين موضوعاً وبجمل الوصف الآخر محمولاً

عليها قال والاولى فيه أن يقال آه أقول أي الدليل الاول في انعكاس
 الموجبة الكلية موجبة جزئية أن يقال إذا صدق كل انسان حيوان
 لزم من صدقه أن يصدق بعض الحيوان وانسان والا أي وان لم يصدق
 هذه الجزئية وجب أن يصدق تقيضها وهو لا شيء من الحيوان بانسان
 والا أي وان لم يصدق هذا وذلك يلزم ارتفاع التقيضين وهو محال
 فيلزم من صدق هذه السالبة وهي تقيض العكس المناقات الكلية
 بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان لأن
 الانسان لما كان مسلوباً عن جميع الحيوان وجب أن يسلب الحيوان
 عن بعض الانسان وقد كان أصل العكس كل انسان حيوان وهو
 تقيض ليس بعض الانسان بحيوان فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال
 فيكون هذا أي قولنا ليس بعض الانسان بحيوان خلفاً أي باطلا لأن
 الأصل صادق بحسب الفرض فانتفي المناقات بين الانسان والحيوان
 ومن انتفاء المناقات بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا لا شيء من الحيوان
 بانسان ومن انتفاء صدقه يلزم صدق قولنا بعض الحيوان انسان
 وهو المطلوب قال او نضم ذاك التقيض آه أقول هذا دليل ثالث
 لانعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية وتحقق هذا الدليل أن يقال
 إذا صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان
 والا لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان ونضم ذاك

في هذا المذكور
 اخترا من لان الذات
 المذكورة زيد
 مثلاً فيجعل وصفاً
 الموضوع والمحمول
 عليها يحصل
 مقدمات أو كل
 زيد انسان وكل
 زيد حيوان
 فتجعلان قياساً
 على هيئة الشكل
 اللول ينتج المطلوب
 بان يقال بعض
 الحيوان زيد وكل
 زيد انسان ينتج
 بعض الحيوان
 انسان والمذكور
 قسم من الاقسام
 الثلاثة للاختصاص
 فنسوت
 لأن كذب الادب
 يستلزم كذب
 الملزم وكذب
 الملزم يستلزم
 صدق تقيضه
 كما سياتي
 في ٧٩

١
وهو نفس
الحيوان انسان
خ

التقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل صغيرى لكونه ايجاب الصغيرى
شرطا في الشكل الاول والتقيض كبرى لكونه كليا ينتج من
الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه وهو أي سلب الشيء عن نفسه
محال اذا كان الشيء موجودا وأما إذا كان معدوما فلا وهنا موجود
لكن القضية موجبة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو
محال لأن ما هو انسان فهو انسان دائما وهذا المحال ليس يلزم من
ضرورة القياس لكونها صحيحة لوجود شرط الشكل الاول وهو
ايجاب الصغيرى وكلية الكبرى بل من المادة وليس من الصغيرى
لكونها صادقة بحسب الفرض فتعين انه من الكبرى فتكون الكبرى
كاذبة لكونها مستلزمة للمحال وتقيضها صادقة وهو المطلوب قال ويلزم
منه لا شيء من الحيوان بانسان أقول أي يلزم من صدق تقيض
للعكس وهو قولنا لا شيء من الانسان بحيوان صدق قولنا لا شيء
من الحيوان بانسان لكون السالبة الكلية منعكسة كنفذها وهذا
العكس مناف للاصل فيكون العكس كاذبا لامتناع اجتماع المتناقضين
وكذبه يستلزم كذب قولنا لا شيء من الانسان بحيوان لان كذب
اللازم يستلزم كذب المزموم وكذب المزموم يستلزم صدق تقيضه
لاستحالة ارتفاع التقيضين وهو عكس الاصل فثبت المطلوب
قال او نضم هذا اللازم أقول أي نضم عكس تقيض العكس الى الاصل

وهو نفس
الحيوان انسان
خ

حتى يلزم من الشكل الثاني سلب الشيء عن نفسه هكذا نقول بنقض
 الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الثاني
 بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال وهذا المحال اما ان يلزم من صورة
 القياس أو مادته وليس من الصورة لكونها صحيحة لوجود شرط
 الشكل الثاني وهو اختلاف المقدمين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى
 فتعين انه من المادة وعلى تقدير لزومه من المادة اما ان يلزم من الصغرى
 او من الكبرى والاول باطل لكون الصغرى صادقة بحسب الغرض
 فتعين انه من الكبرى فتكون الكبرى كاذبة وكذبها يستلزم كذب
 ملازومها لان كذب اللازم يستلزم كذب الملازوم وكذب الملازوم
 يستلزم صدق نقيضه لامتناع ارتقاع النقيضين وهو المطاوب ويمكن
 أن يقال ههنا أو يضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم من الشكل
 الاول سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء
 من الانسان بحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس
 بحيوان وهو محال قال أو يضم هذا النقيض وهو بنقض الانسان
 حجة آة أقول أي يضم هذه الموجبة الجزئية وهي نقيض عكس
 الاصل الى الاصل بان تجعل تلك الموجبة الجزئية صغرى لكون
 ايجاب الصغرى شرطاً في الشكل الاول والاصل وهو السالبة التكلية
 كبرى لكون كلية الكبرى شرطاً فيه ينتج من الشكل الاول سلب
 الشيء عن نفسه وهو محال كما ضوره الشارح قال واغنا قيد بقوله لزوما

لأنه قد يصدق العكس ^{أي هم} أقول وإنما قيد المصنف قوله والسالبة الجزئية لا عكس لها بقوله لزوماً لأنه قد يصدق العكس في بعض مواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون بين الموضوع والمحمول قيان كلي أو عموم من وجه مثلاً يصدق بعض الإنسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضاً وهو بعض الحجر ليس بإنسان هذا مثال لتباين الكلي وأما مثال العموم من وجه فكقولنا بعض الحيوان ليس بأبيض وهو صادق ويصدق عكسه أيضاً وهو قولنا بعض الأبيض ليس بحيوان وأما إذا كان بين الموضوع والمحمول عموم مطلق فيصدق السالبة الجزئية بسلب الأخص عن بعض الأعم ولا يصدق عكسه وهو سلب الأعم عن بعض الأخص والأيوجد الأخص بدوياً الأعم وهو محال لانتهاء العمومية والخصوصية المطلقتين ^{تخرج} أن الشرطية المتصلة إن كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو موجبة جزئية تنعكس بالعكس المستوي موجبة جزئية وإن كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالعكس المستوي أما انعكاس الموجبتين جزئية فلا أنه إذا صدق كلها كان أو قد يكون إذا كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً وجب أن يصدق قد يكون إذا كان هذا الشيء حيواناً كان إنساناً ولا يصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً ونقصه إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً وليس البتة إذا

١
إنساناً وهذا
النقيض ينفي
بالعكس المستوي
إلى قولنا ليس
البتة إذا كان
الشيء إنساناً
كان حيواناً
صعوبات للأصل
(١١) خيكون محلاً أو
نقصه سحر

كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون
 اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان
 الشيء انسانا كان انسانا واما انعكاس السالبة الكلية سالبة كلية فلانه
 اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا وجب
 ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والا
 لصدق تقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا
 وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا اذا كان الشيء
 فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج
 من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان للشيء فرسا كان فرسا
 وهو محال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد
 لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون
 اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 هذا اذا كانت الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة
 اتفاقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فائدته هذا بحسب الاجمال واذا
 اردت ان تعرف العكس المستوي للشرطية بكماله وعكس النقيض
 للحمايات والشرطيات فارجم الى المطولات قال المطلب الاعلى من
 المصطلحات المنطقية المذكورة اقول بيان ذلك اي كون القياس
 مطلبا اعلى ^{البيان} ^{مطلب الاعلى} ان المقاصد من العلوم المدونة مسائلها التي تكون
 ادراكاتها تصديقات قائمة صودا لاصلي من العلوم المدونة هو الادراكات

اد قولنا اعلم
 ان الشرطية اه
 الى هنا ف

والمقصود
 الاقصى

التصديقية لا التصورية وأما الإدراكات التصورية فانما نطلب فيها
 أي في العلوم المدونة لكون تلك التصورات وسائل ^{إلى} تلك التصديقات
 والسر في ذلك أي في كون المقصود من العلوم المدونة الإدراكات
 التصديقية وأما الإدراكات التصورية فانما نطلب لكونها وسائل
 إلى التصديقات هو أن التصديقات الكاملة هي التي وصلت إلى مرتبة
 اليقين وهذه يمكن أن تحصل بسبب الأفكار الصحيحة في المبادئ
 القطعية فصارت تلك التصديقات الواصلة إلى مرتبة اليقين مطلوبة
 في العلوم الحقيقية وهي التي لا تتبدل بتبدل الأذهان ^{والكامل من}
 التصورات ما وصل إلى كنه حقيقة الشيء وذلك الوصول متعذر فلم
 يطلب التصورات في العلوم إلا أن تكون وسائل إلى التصديقات
 المطلوبة فيها أي في العلوم الحقيقية فلذلك صار القياس مطلباً أعلى

أدمن غير الله تعالى

ج

بالنسبة إلى سائر الاصطلاحات قال والمراد من القول أعم من أن
 يكون أه أقول أعلم أن القياس قسمان مقول وملفوظ أما القياس
 المعقول فهو الذي يترتب من القضايا المعقولة وأما القياس الملفوظ
 فهو الذي يترتب من القضايا الملفوطة والاول منها هو القياس
 حقيقة والثاني منها هو القياس مجازاً وإنما سمي قياساً لدلالته على
 القياس المعقول والتعريف المذكور للقياس يمكن أن يجعل تعريفاً
 لكل واحد منهما فإن جعل تعريفاً للقياس المعقول يراد بالقول
 والأقوال الأمور المعقولة وإن جعل تعريفاً للقياس الملفوظ يراد

في نسخ
تركيب وفي
آخر يتركب
ق

منها الامور المفوضة قال والمراد من الاقوال ما فوق الواحد اقول
 المراد من الاقوال القضايا التي ركبت الدلائل منها سواء كانت
 معقولة او مفوضة وهي أي الاقوال جمع ذكر في التعريف وكل
 جمع يذكّر في التعريفات في هذا الفن يراد به ما فوق الواحد فالاقوال
 يراد بها ما فوق الواحد لانه اقل التعريف القياس المؤلف من قولين
 والقياس المؤلف من الاقوال فالقول الواحد أي القضية الواحدة
 لا يسمى قياساً وان لم يرد عنه لذاته قول آخر كالعكس المستوي
 اللازم للقضية الواحدة لذاتها كقولنا كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان انسان فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم لقولنا كل انسان
 حيوان لذاته ^{لها} وعكس التقيض اللازم لذاتها كقولنا كل انسان
 حيوان فانه بعكس التقيض الى كل ما ليس بحيوان ليس
 بانسان قال بحترز به عن الاستقراء الاقول الاستقراء هو الحكم على
 كلي لوجود ذلك الحكم في أكثر جزئيات ذلك الكلي كقولنا كل
 حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فالحيوان كلي حكم عليه
 بثبوت تحريك الفك الاسفل عند المضغ وذلك المضغ بواسطة تدبغ
 أكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر وغير ذلك مما
 يستقرأ ووجدانهم أي وجدان الانسان والفرس والبقر وغير
 ذلك كذلك والاستقراء لا يفيد اليقين لجواز أن يكون حال البعض
 الذي لم يستقرأ مخالفاً لحال البعض الذي استقرأ كالتصاح فانه

المراد من
التقيض
الاستقراء
المفرد
كالانسان
والانسان

جزئي من جزئيات الحيوان مع أنه لا يحرك فكاه الأسفل عند
المضغ بل يحرك فكاه الأعلى والتمثيل هو اثبات حكم في جزئي
ثبوت ذلك الحكم في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما أي بين
الجزئين كقولنا العالم مؤلف فهو حادث ^{وكل مؤلف حادث} كالبوت ^{بني} البهت حادث
لأنه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً أيضاً
قال بل بواسطة مقدمة أجنبية أقول أي لا يكون لزوم القول الآخر
لذات تلك الأقوال بل يكون لزومه بواسطة مقدمة أجنبية وهي
التي لا تكون لازمة لأحدى مقدمتي القياس كما في قياس المساوات
وهو أي قياس المساوات ما يتركب من قولين بحيث يكون
متملق محمول أولها موضوع الآخر كقولنا مساوٍ لب مساوٍ لـ ^{كل} مساوٍ لـ
فإن هذين القولين يستلزمان قولاً آخر وهو أن مساوٍ لـ ^{الإنسان مثلاً الشاطئ مثلاً} لكن
لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية غير لازمة لمقدمتي القياس وهي
أن كل مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء والأي وإن
كان الاستلزام لذاتهما لا بواسطة مقدمة أجنبية لكان هذا النوع من
التأليف منعجاً دائماً وليس كذلك لأننا لو أخذنا بدل المساوات المماثلة
أو النصفية لم يلزم نتيجة ^{نتيجة} فأننا إذا قلنا مبيان لبوب مبيان لج لم يلزم
منه أن يكون أمباين لج لأن مبيان المبيان للشيء لم يلزم منه أن
يكون مبياناً لذلك الشيء فإن الإنسان مبيان للفرس والفرس
مبيان للناحلي مع أن الإنسان ليس مبيان للناحلي وكذا إذا قلنا

لذلك الشيء
ص

النصف لب وب نصف اج لم يلزم أن أنصف اج لان نصف النصف للشيء مع
لا يكون نصفاً بل رباعاً ومن هذا عرفت أن هذا التأليف ينتج
بواسطة مقدمة أجنبية إذا كانت المقدمة الأجنبية صادقة وأما إذا
كانت كاذبة فلا وههنا مناقشة ظاهرة وهي أن قولكم في تعريف
قياس المساوات ما يترتب من قوانين بحيث يكون متعلق محمول
اولهما موضوع الآخر ليس بصحيح لان متعلق محمول الاول هو
الجار والمجورور وموضوع الآخر هو المجورور فقط فلا يكون هذا
ذلك وجواب هذه المناقشة أن يقال ان المتعلق في الحقيقة هو
المجورور بل الجار آلة للمتعلق لانك إذا قلت صرحت بزيد يكون
المتعلق في الحقيقة هو المفعول والمفعول في الحقيقة هو زيد فيكون
المتعلق في الحقيقة زيدا وأعلم أن قول المصنف في تعريف القياس قول
آخر إشارة الى أن القول اللازم وهو النتيجة يجب أن يكون مغايراً
لكل واحد من الاقوال فلم يثبت هذا القيد لزم أن يكون كل
قضيتين قياساً كيف كانتا نحو كل فرس حيوان وكل حمارنا هو فانه
وان كان من أقوال لزم عنها لذاتها قول آخر وهو أي القول اللازم
كل واحد من القولين اللذين وقعا جزءاً للرب كس لكن ليس ذلك
مغائراً لكل واحد منهما بل هو عين أحدهما وههنا سؤال وجواب

مركباً
ص

يأتي في تقسيم القياس إلى افتراضي واستثنائي قال كقولنا إن كنت
الشمس طالعة فالنهار موجوداً قول يعني من نتيجة القياس الاول

تقريب
فأج

والسؤال
ربه فيها
وقوله
لا اله الا هو
بالموجود
بالمسبوق
س

« قوله لزم عنهما الخ لا يخفى ان مثل هذا المركب يخرج بقوله عنهما وفائدة
اخر دفع الهذيان او المصادرة الا ان يقال ان الشارح ما اعتبر عليه من
عنهما » ق

لذلك

كبار

١ قول قولنا الشمس الخ لا يخفى ان المناسب لحديث العينية قولنا
النهار موجود وحده بل هو مع قولنا الشمس طالعة تدبر

مذكورة في القياس الأول بالفعل وهي قوله النهار موجود وتفيض
 نتيجة القياس الثاني مذكور في القياس الثاني بالفعل وهو قوله
 الشمس طالمة وإنما قيد ذكر النتيجة أو تقييدها وعدم ذكرها في
 التعريفين بالفعل لأنه لو لم يقيد لدخل الاقترايات في تعريف القياس
 الاستثنائي فلا يكون تعريف الاقتراعي جامعاً وتعريف الاستثنائي
 مانعاً لأن النتيجة مادة وهي طرفها وصورة وهي هيئتها الاجتماعية
 بصورة الشيء ما به يحصل هو بالفعل ومادة الشيء ما به يحصل هو بالقوة
 ومادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراعي وإن لم يكن صورتهما
 مذكورة فيه فتكون النتيجة مذكورة في الاقترايات بالقوة

أي في تعريف

فلو أطلق ذكر النتيجة أو تقييدها في تعريف الاستثنائي لانتقض الاقتراعي في
 تعريف الاستثنائي منعا وتعريف الاقتراعي جامعاً فإن قلت لا يجوز

هذا هو الاستثنائي

الموجود به في

سواء في قوله

قلت لا يجوز

الجواب الموجود

في فيما سبق

سواء

أن يذكر عين النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل وإلا لم يكن
 الاستثنائي قياساً لأنه اعتبر في تعريف القياس أن يكون القول
 اللازم مغايراً لكل واحدة من المقدمات فإذا كانت النتيجة مذكورة
 في الاستثنائي بالفعل لم تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات فلا
 يكون قياساً قلت لأنسلم أن النتيجة إذا كانت مذكورة بالفعل لم
 تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات وإنما يكون عدم المغايرة
 لو لم تكن النتيجة جزءاً المقدمة بل تكون عينها وهو محال فإن المقدمة
 في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالمة وحده بل هو مع قولنا

التي هي موجودة فتكون النتيجة جزء المقدمة لا عينها فتحصل المقابلة

بين المقدمة والنتيجة قال وإنما سمي الأول اقترانياً لكون الحدود

فيه مقترنة أقول المراد من الحدود الحد الأصغر وهو موضوع

المطلوب والحد الأكبر وهو محمول المطلوب والحد الأوسط وهو

الامر المكرر بين مقدمتي القياس قال والمراد من كون عين النتيجة أنه

أقول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إن النتيجة وتقيضها

تقيض لاحتماهما الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي

ليس بقضية لعدم احتمال الصدق والكذب فلا يكون عين النتيجة

أو تقيضها المذكور في القياس بالفعل فأجاب عنه بقوله والمراد من

كون عين النتيجة أو تقيضها قال اعلم أن المشترك المكرر أنه أقول

هذا شروع في بيان أحد نوعي القياس وهو القياس الاقتراني فلما تقدم

القياس الاقتراني على الاستثنائي مع أن مفهوم الاستثنائي وجودي

ومفهوم الاقتراني عدي لأن القياس الاقتراني هو الأكثر الشائع

في الاستعمال إذ به يحصل أكثر المجموعات المطلوبة لاستحصاها

وأنه يتركب من الحمايات والشرطيات بخلاف الاستثنائي المركب من

قال بين طرفي المطلوب أقول هذا التعليل صحيح في الحد الأوسط

لأنه الأول دون غيره من الحد الأوسط للأشكال الباقية اللهم

إلا أن يقال لما كانت الباقية مرتدة إلى الأول عند الاستنتاج كان

الحد الأوسط متوسطاً بين طرفي المطلوب فيها بالحقيقة ولو قيل في

دراقترا نها عدم

استثناويشي

ولذا عتبر بقوله

غير مستثناه

قد يقال في وجه

الشمسية أن

تأليف هذا

القياس لا

يكون الجرح

الوسط والموضوع

للاقترا

التي ان الصواب
ان النتيجة قضية
لا احتمالها الاقتراني
كذلك في نسخها الا
سناد الاكبر

وفي نسخ خدم و
في اخرها ما قد مر

والكثير

المركب من
الشرطيات
فقط

وكيف قيل بان
الوسطا يعني
الواسطة كان
راجع الى
الاولى مع
ف

التمثيل لانه وضيفة للنسبة الا كبر الى الاصغر ليكون في المعنى وسطا
 لكن اولى قال سواء كان موضوعا ومحمولا أو مقدما وتاليا أقول
 أي سواء كان الحد الاوسط موضوعا ومحمولا كما في المثال الاول
 المركب من هاتين القياس الاقتراني أو مقدما وتاليا كما في المثال الثاني
 المركب من متصلتين للقياس الاقتراني قوله وقد مر مثلهما آنفا
 أقول أي وقد مر مثال كون الحد الاوسط موضوعا ومحمولا ومثال
 كونه مقدما وتاليا آنفا أي قيل هذا أشار بقوله آنفا الى مثالي
 الاقتراني لا الى الاقتراني والاستثنائي معا كما توم بعض الشارحين
 وأثبت الخطأ للشارح الكاتي حيث قال وقيل يسمى أوسطا لوسطه
 بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا ومحمولا أو مقدما وتاليا وقد
 مر مثلهما آنفا وأشار الى مثال الاقتراني والاستثنائي ثم قال أقول
 هذا خبط منه لان الحد الاوسط الذي ذكره لا يكون الا في
 الاقتراني دون الاستثنائي يعرف ذلك من تتبع كتبهم هذا كلامه
 أقول منشأ هذا التوم عدم تتبع نسخ الكاتي لان المثال الثاني للاقتراني
 قد سقط عن بعض النسخ سبوا من قلم الناسخ فقرأ المتوم هذا البعض
 فتوم أن آنفا إشارة الى مثال الاقتراني والاستثنائي ^{معاً} ومن هذا عرفت
 أن الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق لا يتصور إلا في القياس
 الاقتراني دون الاستثنائي قال لانه أخص في الاغلب أه أقول وانما قيد
 اخصية الموضوع واعمية المحمول بالاغلب لانها قد يكونان متساويين

المطالع = سر

أي ضلت
الكاتي مع

حدا ص

كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث

نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول

كل انسان ناطق وهما متساويان قال والمقدمة من مقدمة الفيثاغورس

التي فيها الاصغراء اقول أي تسمى المقدمة المشتبهة على الاصغر

الصغرى لكونها ذات الاصغر وصاحبته والمقدمة المشتبهة على الاكبر

الكبرى لكونها ذات الاكبر وصاحبته وتسمى الصغرى والكبرى

بالمقدمة أيضا لتقدمهما على القول اللازم والقول اللازم باعتبار حصوله

من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه أي من القياس يسمى

مطلوبا قال يسمى قرينة وضربا اقول لكون الصغرى مقترنة

بالكبرى ومضروبة فيها سواء كان الاقتران اقترانا بوجبتين كليتين

أو جزئيتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين أو موجبة وسالبة قال ان

كان محمولا في الصغرى وموضوحا في الكبرى فهو الشكل الاول اقول

وانما وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق لان الشكل الاول

على النظم الطبيعي لانه هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد

الاولى الطبيعي

الاولى ثم منه أي من الحد الاوسط الى محموله أي محمول المصنف

حتى يلزم من الانتقالين الانتقال من موضوع المطلوب الى محموله

وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم

وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه أي الى الاول

امشار كتهايا في صغراء وهي اشرف المقدمات لاشتمالها على موضوع

المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجل

وقد يكون المو
ضوع اعم نحو
بعض الحيوان
انسان وكل
انسان ناطق
ينتج بعض الحيوان
ناطق صريح

فعله او جزئيتين
لا يكون الا
استلزاما

المطلوب بدل

ثم وضع الشكل الثالث لان له قربا الى الاول لما اشار كنه اياه في كبراه
وهي أحسن المقدمتين لاشتمالها على محمول المطلوب الذي هو أحسن
من الموضوع لانه انما يطلب لاجل الموضوع ثم وضع الشكل
الرابع لانه لا قرب له الى الاول لمخالفة اياه في المقدمتين معا ووجه المحصر

اصلا صريح

معلوم من الشرح قال ومن هذه الباقية ما هو أقرب الى الطبع أقول
وانما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اقرب الى الطبع
لكونه على النظم الطبيعي في الاستدلال على المطلوب كما مر بخلاف
البواقي منها ولهذا كانت البواقي مرتدة الى الاول عند الاحتياج اليها
وان اردت ^{ان تبين} لك طريق الارتداد فيها فلا يكون منك غفلة مما يجي بعد

ذلك قال اعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمته آه أقول

اعلم ان انتاج كل شكل من الاشكال الاربعة مشروط بشرطين أحدهما
بحسب الكيفية وثانيهما بحسب الكمية أما الذي بحسب الكيفية

احسن جهة النفي
والاثبات

ففي الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالاثبات والسلب بان تكون
أحدهما موجبة والاخرى سالبة وأما الذي بحسب الكمية ففیه كلیة

احسن جهة الكلية
والجزئية

الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق أحد الشرطين يحصل الاختلاف في

النتيجة وهو صدق القياس تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع

النتيجة السالبة والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج لان

معنى الانتاج أن يستلزم ذات القياس النتيجة وصدق القياس تارة مع

الايجاب واخرى مع الساب يدل على أن كل واحد من الايجاب

والسلب ليس بلازم لذات القياس لأن ما هو لازم بالذات لا يختلف
 بالغير أما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الأول فإنه لو اتفقت
 المقدمتان في الكيف أي الإيجاب والسلب فلما أن تكرنا موجبتين
 أو مبدئيتين وأيا ما كان يتحقق الاختلاف ^{في النتيجة} أما إذا كانتا موجبتين فلأنه
 يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق الإيجاب وهو
 كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل إنسان حيوان كان
 الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بإنسان وأما إذا كانتا سالبتين
 فلصدق قولنا لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الناطق بفرس
 والحق التوافق وهو قولنا كل إنسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا
 لا شيء من الحمار بفرس ^{أو لا يجازي} كان الحق التباين وهو لا شيء من الإنسان
 بحمار وأما لزومه على تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو كلية الكبرى
 فإنه لو كانت الكبرى جزئية فلما أن تكون موجبة جزئية أو سالبة
 جزئية وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف في النتيجة أما على
 تقدير كون الكبرى موجبة جزئية فلصدق قولنا لا شيء من
 الفرس بإنسان وبعض الحيوان إنسان والحق الإيجاب وهو كل فرس
 حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الناطق إنسان كان الصادق
 السلب وهو قولنا لا شيء من الفرس بناطق وأما على تقدير كونها
 سالبة جزئية فلصدق قولنا كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس
 بناطق والحق التوافق وهو كل إنسان حيوان ولو بدلنا الكبرى

من الشكل الثاني

(الحجر العجى)

1. الافتراض هو ان نضمن موضوع الصغرى نريدا فكل نريد مناطق وكل
نريد انسان تم يظم المقدمة الاولى الى الكبرى وينال كل نريد مناطق ولا شيء
من الفرسى بناتق ينتج من اول هذا الشكل الثانى لاشيء من نريد بفرسى تم يعكس
المقدمة الثانية الى بعض الانسان نريد و يظم مع نتيجة القياس هكذا بعض
الانسان نريد ولا شيء من نريد بفرسى ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
ليس بفرسى فهو المطلوب فالافتراض يكون من قياسين احدهما من ذلك
الشكل ولكن من ضرب اجملى وهو الضرب الاول والاخر من الشكل الاول

بقولنا بعض الفرس ليس بنطاق كان الحق الثباني وهو لا شيء من
 الانسان بفرس ^{الضرب} ففرائض المنتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان
 الضروب الممكنة ^{الضرب} الانقاد في كل شكل من الاشكال الاربعة بحسب
 الكمية أي السكاي والجزئية وبحسب الكيفية أي الايجاب والسلب
 ستة عشر لان القضية ^{الضرب} المتبرة ليست الا المحصورة لان الشخصية
 بمنزلة السكاي لانتاج الشخصية في كبرى الشكل الاول فاذا قلنا هذا
 محرو وعمر ونطاق ينتج بالضرورة هذا فاطلاق وأن المهمة في قوة الجزئية
 فتكون القضية ^{الضرب} المتبرة هي المحصورات والمحصورات اربعة الموجبة
 السكاي والسالبة السكاي والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي كلها
 معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا انضمت ^{الضرب} ثلجي احدى الصغريات
 الاربعة من المحصورات الاربعة الى احدى الكبريات الاربعة منها
 يحصل من هذا الانضمام ستة عشر ضربا بأن تكون الصغرى
 موجبة كلية والكبرى موجبة كلية ايضاً أو سالبة كلية أو موجبة
 جزئية أو سالبة جزئية وبأن تكون الصغرى سالبة كلية والكبرى
 كذلك أو موجبة كلية أو سالبة جزئية أو موجبة جزئية وبأن تكون
 الصغرى موجبة جزئية والكبرى كذلك أو موجبة كلية أو سالبة
 كلية أو سالبة جزئية وبأن تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى
 ايضاً كذلك أو موجبة جزئية أو موجبة كلية أو سالبة كلية لكن
 اشتراط الشرط الاول وهو اختلاف مقدمتيه اسقط ثمانية اضرب

معناه ان المراد
 بالجنسية في ضرب
 الاشكال اعم من
 الجزئية الحقيقية
 وما في حكمها من
 المهمة وعلى هذا
 القياس قوله و
 الشخصية في
 بمنزلة الكلية
 مثلا

سالبة كلية
 ايضاً

وهي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية أو الموجبة
الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية أو
الموجبة الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية
أو الصغرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية
أو الصغرى السالبة واشتراط الشرط الثاني وهو كلية. الكبرى اسقط
اربعة من الثمانية الباقية من ستة عشر وهي أي الاربعة الساقطة من
الباقية الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى
الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى
الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه القران الستة عشر بعد الاسقاط
الاربعة اضرب الضرب الاول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تتبع اخص المقدمتين والسالبة
اخص من الموجبة. كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيو ان ينتج
فلا شيء من الانسان بحجر ويبيانه أي بيان انتاج هذه القرينة تلك
النتيجة بطريق الخلف والعكس المستوي اما طريق الخلف في هذا
الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل ذلك النقيض صغرى
لان نتيجة هذا الشكل الثاني سالبة كلية فيكون نقيضها موجبة جزئية
والموجبة الجزئية تصاح أن تكون صغرى للشكل الاول وتعمل
كبرى القياس وهي سالبة كلية كبرى لهذه الصغرى وهي نقيض

الضرب الثاني

لان النتيجة هنا سالبة كلية

السالبة الكلية

أو الضرب
الضرب في
الشكل الأول

النتيجة لأنها أي كبرى القياس لكانتها وإن كانت سالبة كلية تصلح
أن تكون كبرى للشكل الأول فينتظم من تقيض النتيجة وكبرى
القياس قياس في الشكل الأول ينتج بما يناقض الصغرى في الشكل
الثاني فيقال لو لم يصدق لاشي من الانسان بحجر يصدق تقيضه
وهو بعض الانسان بحجر والآثم ارتفاع التقيضين وهو محال ونظم
ذلك التقيض الى كبرى القياس هكذا بعض الانسان بحجر ولاشي
من الحجر بحيو ان ينتسج من الشكل الأول بعض الانسان ليس
بحيو ان ويناقض صغرى الشكل الثاني وهي كل انسان حيو ان وهذا
خلف أي القول اللازم وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيو ان وهذا
الخلف لا يلزم من صورة الشكل الأول لأنها بديهية الاتحاج فيكون
الخلف من المادة وليس من الكبري لأنها مفروضة الصديق فتعين انه
من تقيض النتيجة وهو صغرى الشكل الأول فيكون تقيض النتيجة
محالا فالنتيجة للشكل الثاني حقة وأما طريق المكس فيه فبان بمكس
الكبرى بالمكس المستوي ليرتد الى الشكل الأول وينتج النتيجة
المذكورة هكذا كل انسان حيو ان ولاشي من الحيو ان بحجر
ينتج لاشي من الانسان بحجر وهو المطلوب الضرب الثاني بمكس
الأول وهو ان يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية
وهو ينتج سالبة كلية ايضا كقولنا لاشي من الحجر بحيو ان وكل
انسان حيو ان ينتج لاشي من الحجر بانسان وبيانه بالخلاف والمكس ايضا

أو الضرب الأول في
هذا الشكل

بعض الانسان ليس
بحجر

فلا شيء

اما الخلف فبالطريق المذكور وهو ان يؤخذ تقيض النتيجة ويجعل
صغرى ويجعل كبرى القياس كبرى لهذه الصغرى فينظم منها قياس
من الشكل الاول ينتج لما يناقض الصغرى فتقول لو لم يصدق لاشيء
من الحجة بانسان لصدق تقيضه وهو بعض الحجة بانسان ونفسه الى
الكبرى هكذا بعض الحجة بانسان وكل انسان حيوان ينتج من
الشكل الاول بعض الحجة حيوان وقد كان الصغرى لاشيء من
الحجة بحيوان هذا خاف وهذا ليس من الصورة لكونها بديهية الانتاج
فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين
انه من تقيض النتيجة فيكون محالا والنتيجة حتموهو المطلوب واما
طريق العكس ههنا فلا يمكن أن تنعكس ^{الكبرى} الكبرى لكونها موجبة
كلية لا تنعكس الاجزئية والجزئية لا ينتج في كبرى الشكل الاول
بل طريق العكس ههنا ينعكس الصغرى وجعلها اي وجعل الصغرى
المنعكسة كبرى لكونها سالبة كلية وجعل كبرى القياس صغرى
لكونها موجبة كلية ينتج من الشكل الاول نتيجة منعكسة الى
النتيجة المطلوبة من الشكل الثاني فاننا اذا عكسنا قولنا لاشيء من
الحجة بحيوان الى لاشيء من الحيوان بحجة وجعلناها كبرى وكبرى
القياس صغرى وقلنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجة
ينتج من الشكل الاول لاشيء من الانسان بحجة وهو ينعكس
بالعكس المستوي الى لاشيء من الحجة بانسان وهو المطلوب

كل انسان فكري
ولا يشترط من الفكري
بناطق =

الضرب الثالث من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان ناطق ولا شيء من الفرس
بناطق فبعض الانسان ليس بفرس بالخلاف والعكس كما مر في الضرب

الاول الضرب الرابع من سالبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى وبيانه

ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس با انسان وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان ليس بناطق بالخلاف دون العكس لانه لا يمكن
بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها تنعكس جزئية لان الموجبة
الكلية تنعكس موجبة جزئية والجزئية لا تصبح ان تكون كبرى
للكل الاول كما سيجي ولا بعكس الصفري لانها لا تقبل
للعكس لكونها سالبة جزئية وعلى تقدير قبولها العكس بخصوص
المادة لا يقع في صفري الشكل الاول لكون عكس السالبة الجزئية

سالبة ولا في كبراه لكون عكسها جزئية والحال ان ايجاب الصفري
وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول واعلم ان في بيان الضربين
الاخرين طريقا آخر وهو الافتراض الا اننا نترك هذا الطريق لئلا

يؤدي الى الملل وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه بحسب الكيفية
ايجاب الصفري وبحسب الكمية كلية احدى مقدمتيه اما كون
ايجاب الصفري شرطا فلانها لو كانت سالبة فاما ان تكون الكبرى
موجبة أو سالبة وأيا ما كان يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
أما اذا كانت موجبة فكقولنا لا شيء من الناطق بصاهل وكل

تحت في مادة
المباينة كالانسان
والحيوان وفي مادة الصفري
والخصوص من وجه
كالانسان والابيض
الاخيرين

الانه ترك هذا
وهو الصفري والكبرى

ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل صاهل حيوان ولو بدلتنا
الكبرى بقولنا كل ناطق انسان كان الحق التباين وهو قولنا لاشيء
من الصاهل بانسان وأما إذا كانت سالبة فكقولنا لاشيء من الانسان
بفرس ولا شيء من الانسان بصاهل كقولنا الحق الإيجاب وهو
كل فرس صاهل ٧. وأما كون كلية إحدى المقدمتين شرطاً
فلا نهما لو كانتا جزئيتين يلزم الاختلاف في النتيجة كقولنا بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق والحق التوافق وهو كل انسان
ناطق ولو بدلتنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس فالحق التباين
وهو لاشيء من الانسان بفرس هذا على تقدير كون الكبرى
موجبة جزئية وأما إذا كانت سالبة جزئية فكقولنا بعض الحيوان
فرس وبعضه ليس بصاهل والحق التوافق وهو كل فرس صاهل
ولو بدلتنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق التباين
وهو لاشيء من الفرس بناطق فإذا سقط عشرة أضرب من الضروب
الستة عشر ثمانية من الشروط الأولى وهي أي الثمانية الساقطة من
الشروط الأولى الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع والصغرى
السالبة الجزئية مع الكبريات الأربع واثنان من الشرط الثاني وهما
الضربان الحاصلان من موجبة جزئية صغرى مع الجزئيتين كبرى بقي - جواهر ادراك
الضروب المنتجة ستة الأولى من موجبتين كلية ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل انسان حيوان و كل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق

ولو بدلتنا الكبرى
بقولنا لاشيء
من الانسان
بحمار كان الحق
السلبي وهو لا
شيء من الفرس
بناطق بحمار
صح

٩٨
بعض الحيوان انسان

وهو لا شيء من الحيوان بنطاقه

وبيان اتاحه وجهين أحدهما بالخلف وطريق الخلف في هذا الشكل
 ان يجعل تقيض النتيجة لكتبته كبرى لان الشكل الثالث لا ينتج
 الا جزئية وتقيض الجزئية الكلية ويجعل صغرى القياس اكونها
 موجبة صغرى لتقيض النتيجة فينتظم منها قياس من الشكل الاول
 ينتج لما ينافي الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق
 تقيضه وهو لا شيء من الحيوان بنطاقه ونضم ذلك التقيض الى
 صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
 بنطاقه ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بنطاقه وهو
 منافي لكبرى القياس لا مناقض لها لان تقيض الموجبة الكلية السالبة
 الجزئية لا السالبة الكلية وتانيهما بمكس الصغرى ليرجع الى الشكل
 الاول وينتج النتيجة المقصودة بعينها وهو المطلوب الثاني من موجبة
 كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل
 فرس حيوان ولا شيء من الفرس بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار
 وببانه بمكس الصغرى لينتج النتيجة المطلوبة وبالخلف ما ينافي
 الكبرى لا ما يناقضها كما مر في الضرب الاول بلا فرق الثالث
 من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة
 جزئية كقولنا بعض الحمار حيوان وكل حمار ناطق فبعض الحيوان
 ناطق ببانه بمكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة
 المطلوبة وبالخلف وهو ان يجعل تقيض النتيجة لكتبته كبرى وصغرى

طريق العكس
للاول: بعض
الحيوان انسان
كل انسان ناطق
فبعض الحيوان
ناطق

طريق العكس
للتاني: بعض
الحيوان فرس
بعض من الفرس بحمار
ينتج بعض الحيوان
ليس بحمار

طريق الخلف للتاني
كل فرس حيوان
ان يجعل تقيض
النتيجة لكتبته كبرى
ويجعل صغرى
القياس لكونها
موجبة صغرى لتقيض
النتيجة فينتظم منها
قياس من الشكل الاول
ينتج ما ينافي الكبرى
فنقول لو لم يصدق
بعض الحيوان ليس
بحمار لصدق تقيضه
وهو لا شيء من
الحمار ونضم ذلك
الى صغرى القياس هكذا
كل فرس حيوان
بعض الحمار حيوان وكل
حمار ناطق ينتج كل فرس
ناطق وهو مناقض لكبرى
القياس لا مناقض
لها

طريق العكس
للتالث: بعض
الحيوان حمار وكل
حمار ناطق ينتج
بعض من الشكل
الاول بعض الحيوان
ناطق

طريق الخلف للتالث
بعض الحمار حيوان
ولا شيء من الحيوان
بنطاقه فبعض
الحمار ليس بناطق

القياس صغرى ينتج من الشكل الاول ما يناقض الكبرى الرابع
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بحمار فبعض
 الحيوان ليس بحمار بيانه بعكس الصغرى وبالحلف بهين ماصر في
 الضرب الثالث الخامس من موجبة كلية صغرى وموجبة
 جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض
 الفرس صاهل فبعض الحيوان صاهل بيانه بالحلف لينتج من الشكل
 الاول ما يناقض الكبرى وبمعكس الكبرى وجعل عكس الكبرى
 صغرى لجزئيتها لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية لاتصلح
 أن تكون كبرى للشكل الاول وصغرى القياس كبرى لكونها كلية
 لينتج من الشكل الاول ما ينعكس إلى المطلوب السادس من موجبة
 كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى لينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان
 ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض الناطق ليس بصاهل بيانه
 بالحلف لينتج من الشكل الاول ما يناقض الكبرى ولا يمكن بيانه
 بالعكس لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية والجزئية لا تقع في كبرى
 الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وعلى تقدير
 قبولها العكس لاتصلح أن تكون صغرى أو كبرى للشكل الاول
 وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفيتها
 أن لا يجتمع فيه خستان أعني السلب والجزئية لافي مقدمة واحدة

خلاصة
 للكبرى ومعلوم
 ان العكس
 موجبة فتصلح
 للصغرى وفي

ولا في مقدمتين سواء كانت الخستان من جنس واحد كما اذا كانت
 المقدمتان أي الصغرى والكبرى سالبتين أو جزئيتين أو من جنسين
 مختلفين كما إذا كانت أحدهما المقدمتين سالبة والاخرى جزئية
 إلا أن تكون الصغرى موجبة جزئية فإنه يجب اجتماع الخستين
 حيث لا يكون الكبرى سالبة كلية يجب في الشكل الرابع على
 تقدير كون الصغرى موجبة جزئية وأما الشرط الأول أي عدم
 اجتماع الخستين على تقدير أن لا تكون الصغرى موجبة جزئية
 فإنه لو اجتمعت الخستان في الشكل الرابع على تقدير أن لا تكون
 الصغرى موجبة جزئية يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج
 كقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار بانسان
 والحق التباين وهو لا شيء من الفرس بحمار ولو بدلنا الكبرى
 بقولنا لا شيء من الصاهل بانسان كان الحق التوافق وهو كل
 فرس صاهل وكقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
 انسان والحق التوافق وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا الكبرى
 بقولنا بعض الناطق انسان كان الحق التباين وهو لا شيء من
 الفرس بناطق وكقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض
 الحيوان ليس بانسان والحق التوافق وهو كل فرس حيوان ولو
 بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحمار ليس بانسان كان الحق السلب وهو
 لا شيء من الفرس بحمار وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان
 ليس بناطق والحق التوافق وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا

استثناء من ان
 لا يجمع ما

الكبرى بقولنا وبعض الحمار ليس ينطاق كان الحق السلب وهو
 لا شيء من الانسان بحمار وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان
 وكل ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو
 بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق التباين وهو
 لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض الانسان ليس بفرس
 وبعض الصاهل ليس بانسان والحق التوافق وهو كل فرس صاهل
 ولو بدلنا بقولنا وبعض الناهق ليس بانسان كان الحق التباين
 ولا شيء من الفرس ^{الكبرى} بناهق وكقولنا بعض الانسان ليس بفرس ولا شيء
 من الصاهل بانسان والحق التوافق وهو كل فرس صاهل ولو بدلنا
 الكبرى بقولنا لا شيء من الحمار بانسان كان الحق السلب وهو
 لا شيء من الفرس بحمار وكقولنا بعض الفرس ليس بحمار وبعض
 الحيوان فرس والحق التوافق وهو كل حمار حيوان ولو بدلنا
 الكبرى بقولنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب وهو لا شيء
 من الحمار بصاهل وأما الشرط الثاني وهو كون الكبرى سالبة
 كلية على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية فإنه لو لم تكن كذلك
 فاما أن تكون الكبرى موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة
 جزئية وعلى التقديرات كلها يلزم الاختلاف في النتيجة وهو واجب
 لانهم كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق التوافق
 وهو كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان

كان الحق التباين وهو لاشيء من الإنسان بفرس و كقولنا بعض
 الحيوان انسان وبعض الناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان
 ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الفرس حيوان كان الحق التباين
 وهو لاشيء من الانسان بفرس و كقولنا بعض الفرس صاهل
 وبعض الحيوان ليس بفرس والحق التوافق وهو كل صاهل حيوان
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الانسان ليس بفرس فالحق التباين
 وهو لاشيء من الصاهل بانسان فاذا سقط باعتبار الشرط الاول
 ثمانية اضرب وباعتبار الشرط الثاني ثلاثة اضرب بقي الضروب المنتجة
 خمسة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
 انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق بيدانه بمكس
 ترتيب المقدمتين وهو أن يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
 ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة منعكسة الى المطلوب هكذا
 كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول كل
 ناطق حيوان وهو ينعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
 والخلف وهو أن يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى وصغرى القياس
 لا يجابها صغرى فينتجان على هيئة الشكل الاول نتيجة
 تنعكس الى ما بنافي الكبرى فنقول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق
 لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بناطق ونجمله كبرى لصغرى
 القياس وهو كل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول لاشيء من

الانسان بنطاق وهو ينمكس الى لاشيء من الناطق بانسان وهو
 ينافي كبرى القياس الثاني من موجبة كلية صفري والكبرى موجبة
 جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل فرس صهال وبعض الحيوان
 فرس فبعض الصهال حيوان بيانه بعكس الترتيب والخلاف كما مر
 لكن طريق الخلاف ههنا ينتج نتيجة منعكسة الى تقيض الكبرى
الثالث من ضالبة كلية صفري وموجبة كلية كبرى ينتج ضالبة
 كلية كقولنا لاشيء من الفرس بانسان وكل صهال فرس فلا شيء
 من الانسان بصهال بعكس الترتيب كما مر والخلاف وهو أن يجعل
 تقيض النتيجة لا يجابه صفري وكبرى القياس لكليتها كبرى فينتجان
 من الشكل الاول نتيجة تنمكس الى ما يناقض الصفري فنقول لو لم
 يصدق لاشيء من الانسان بصهال لصدق تقيضه وهو بعض
 الانسان صهال ويجعل ذلك التقيض صفري لكبرى القياس وهو
 كل صهال فرس ينتج من الشكل الاول بعض الانسان فرس
وينمكس الى بعض الفرس انسان وقد كانت الصفري لاشيء من
 الفرس بانسان هذا خلاف الرابع من موجبة كلية صفري وضالبة
 كلية كبرى ينتج ضالبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء
 من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس بيانه بعكس للمقدمة
 اي الصفري والكبرى لا بعكس ترتيب المقدمات ليرتد الى الشكل
 الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس

بيانه ص

فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب والخلف وهو بهين ماض
 في الضرب الثالث الا أن النتيجة ههنا تنعكس الى ما ينافي الصغرى
 لا الى ما يناقضها الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الفرس حيوان ولا شيء من
 الحمار بفرس فبعض الحيوانات ليس بحمار بيانه بعكس الصغرى
 والكبرى والخلف كما مر في الضرب الرابع الا أن النتيجة ههنا
 تنعكس الى ما يناقض الصغرى فعليك بالتأمل وكذلك يمكن في
 بيان الانتاج في الضرب الثاني والخامس بالافتراض كما يمكن في
 الضروب الاربعة الاخيرة في الشكل الثالث هذا على رأي المتقدمين
 وأما على رأي المتأخرين فالضروب المنتجة للشكل الرابع ثمانية وهي
 الخمسة المذكورة مع الضروب الثلاثة الاخرى من الساقطات
 وهي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والصغرى
 الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية
 مع الكبرى الموجبة الجزئية فيكون شرط انتاج الشكل الرابع بحسب
 الكمية والكيفية عند أحد الأمرين وهو اما ايجاب الصغرى
 والكبرى مع كلية الصغرى او اختلافها بالايجاب والسلب مع كلية
 أحدي المقدمتين فان أردت أن تعرف تمسكات القريتين والافتراض
 فارجم قال لان القسمة العقلية آه أقول القسمة العقلية تقتضي بحسب
 المصنوعات الاربع في كل شكل ستة عشر ضربا كما مر لكن سقط

الثالث
 والضرب الثالث
 والرابع في الشكل
 الثاني بعد ذلك

اظن انه سقط
 من القلم سوى
 السادس تأمل
 وجهه تأمل انه يجوز
 ان يكون السالبة
 الجزئية فيه من
 الموجبات فتح يجوز
 فيه الافتراض

منها في الشكل الاول اثنا عشر ضربا وهي الصغرى السالبة الكلية
 مع الكبريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع المحصورات
 الاربع كبرى والصغرى الموجبة الكلية مع الجزئيتين كبرى
 والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية
 كبرى لكون ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطين في انتاج الشكل
 الاول فبقي الضروب المنتجة ^{اربع} الاول من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة كلية الثاني من ^{الصغرى} الكائتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
 كلية الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
 الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية ومثالها المذكورة ومن هذا عرفت أن الشكل الاول ينتج
 المحصورات الاربع بخلاف الاشكال الباقية كما عرفت ونتائج هذه

الضروب الاربع بيّنة بذاتها لا يحتاج الى البرهان قال والمراد من الشرطيتين

المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان آه أقول لانه لا فائدة في
 انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس في الاشكال
 المركبة من الاتفاقيات موقوف على العلم بوجود الاصغر والآكبر

في نفس الامر والواقع فيكون الاصغر والآكبر معلومي الاجتماع
 من غير النفقات الى الوسط فلا يكون الوسط محتاجا اليه قال وكل

عددا اما ~~فرد~~ فرد وكل زوج آه أقول اعلم أن الزوج عدد
 ينقسم بمساويين كالاربعة والستة والفرد عدد لا ينقسم بمساويين

او زوج

كالثلاثة والخمسة وزوج الزوج عدد يقبل التنصيف الى الواحد كالأربعة
والثمانية وستة عشر وزوج الفرد عدد لا يقبل التنصيف الى الواحد
كالسنة والعشرة واثنا عشر ومن فسر زوج الفرد بأنه عدد لا يقبل
التنصيف أكثر من مرة واحدة فقد أخطأ قال سواء كانت الجملة

صغرى والمتصلة كبرى أو بالعكس آه أقول بيان ما تكون الجملة
فيه صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل ج ب وكلما كان ج ب فب أ - أو جسم
ينتج من الشكل الأول كلما كان ج ب قال سواء كانت الجملة

صغرى والمتصلة كبرى أو بالعكس آه العكس ما ذكر في الشرح
وأما مثال ما كانت الجملة صغرى والمتصلة كبرى فقولنا كل

ج ب وكل ب اما أ أو اما د ينتج كل ج اما أ أو اما د قال
القياس الاستثنائي من ك ب من مقدمتين إحداهما شرطية والمقدمة
الأخرى وضع أحد جزئي الشرطية أي اثبات أحد جزئيهما يلزم بتركيب من
اثبات الآخر كما في المتصلة اللازمة أو رفع الجزء الآخر كما في
المنفصلة أو رفع أحد جزئي الشرطية يلزم رفع الجزء الآخر كما في المتصلة أو

اثباته كما في المنفصلة قال فنقول القضية الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت آه أقول للقضية الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة لزومية فالاستثناء منها يتصور على أربعة
أوجه استثناء عن المقدم واستثناء عن التالي واستثناء نقبض المقدم
واستثناء نقبض التالي والاول والرابع ينتجان دون الثاني والثالث

استثناء عن التالي وهو
استثناء عن المقدم وهو
استثناء عن التالي وهو
استثناء عن المقدم وهو

اما استثناء عين المقدم فينتج عين التالي لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والالزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة واما استثناء نقبض التالي فينتج نقبض المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والالزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الالزم ايضا واما استثناء عين التالي فلا ينتج عين المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم لجواز أن يكون اللازم ^{من الملزوم} أعم ووجود الأعم لا يستلزم وجود الاخص واما استثناء نقبض المقدم فلا ينتج نقبض التالي لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم وانتفاء الاخص

لا يستلزم انتفاء الأعم قال وان كانت الشرطية الموضوعية في القياس

الاستثنائي منفصلة الخ أقول القضية الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي اما أن يكون منفصلة حقيقية او مانعة الجمع أو مانعة الخلو فان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين المقدم ينتج نقبض التالي لامتناع الجمع بينهما واستثناء عين التالي ينتج نقبض المقدم بعين مامر واستثناء نقبض المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقبض التالي ينتج عين المقدم لامتناع الخلو بينهما وان كانت منفصلة مانعة الجمع فاستثناء عين المقدم ينتج نقبض التالي واستثناء عين التالي ينتج نقبض المقدم لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقبض المقدم لا ينتج عين التالي استثناء نقبض التالي لا ينتج عين المقدم لجواز الخلو بينهما وان كانت منفصلة مانعة الخلو فبمكس مانعة الجمع لامتناع الخلو وجواز الجمع قال واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن أنه أقول القيد الاول أعني قوله لا يمكن

ان يكون الا كذا يخرج الظن وهو الاعتقاد الراجح العاري عن
 الجزم المحتمل للطرف الآخر احتمالا مرجوحاً ويخرج الوم ايضاً
 وهو الاعتقاد المرجوح العاري عن الجزم المحتمل للطرف الآخر
 احتمالا راجحاً والقييد الثاني أعني قوله مطابقاً للواقع يخرج الجهل
 المركب وهو عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالمًا مع
 الاعتقاد بشيء بانه لا يمكن أن يكون الا كذا والقييد الثالث أعني
 قوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد فانه وان كان اعتقاداً بانه لا يمكن
 أن يكون الا كذا مطابقاً للواقع لكنه يمكن زواله لجواز ان يزول
 اعتقاده عند تشكيك المشكك قال واما اليقينيّات فاقسام الخ اقول لما
 فرغ من تعريف البرهان بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية اراد أن يبين
 المقدمات اليقينية فقال واما اليقينيّات فاقسام أي المقدمات اليقينية
 للضرورة ستة اقسام وانما انحصرت المقدمات الضرورية في الستة
 لان الحاكم بصدق القضايا الضرورية اما العقل او الحس او المركب
 من الحس والعقل لان المدرك منحصراً في العقل والحس فان كان
 الحاكم العقل فاما أن يكون حكمه بمجرد تصور طرفي او بواسطة فان كان
 كان تصور الطرفين بالكسب أو بالبداهة او تصور احدهما بالكسب
 والآخر بالبداهة سميت تلك القضايا أوليات وان لم يكن حكم العقل
 بمجرد تصور الطرفين بل بسبب وشط لا يفتيب عن الذهن بل ينحصر
 فيه عند تصور الطرفين يسمى تلك القضايا قضايا قياساتهما ويسمى

حكم العقل
 بمجرد تصور
 الطرفين سواء
 صح

أيضاً فضايا فطرية القياس وإن كان الحاكِم هو الحسّ فهي المشاهدات
فإن كان الحاكِم من الحواس الظاهرة سميت تلك القضايا حسيات وإن
كان من الحواس الباطنية سميت وجدانيات وإن كان الحاكِم مركباً
من العقل والحس فاما أن يكون الحس حسّ السمع أو غيره فإن كان
الحس حسّ السمع فهي المتواترات وإن كان الحس غير حسّ السمع
فاما أن يحتاج العقل في الحكم إلى تكرار مشاهدة ترتيب المحمول
على الموضوع لانضمام قياس خفي إلى تلك القضايا وهو أنه لو كان
ذلك الترتيب اتفاقياً لما كان دائماً أو أكثرها أو لا يحتاج فإن احتاج
فهي المجربات وإن لم يحتاج إلى تكرار المشاهدة فهي الحدسيات مثالها
ما ذكر في الشرح قال والوسط ما يقترن بقولنا لأنه أقول عرفوا
الوسط بأنه ما يقترن بقولنا لأنه حين يقال في إثبات المدعي لأنه كذا
وكذا كقولنا لأنه متغير في إثبات أن العالم حادث والمقارن للفظ
لأنه هو المتغير وهو الوسط والمناسب بقولنا أن يقال حين تقول لأنه
كذا كذا لأن يقال حين يقال لأنه كذا الخ قال ومن الاصطلاحات

المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة
أقول أعلم أن القياس إما مركب من مقدمات يقينية
أو من مقدمات غير يقينية أما المركب من المقدمات اليقينية
فهو البرهان كما ذكرناه وأما المركب من غير اليقينية فالافيسة
الأربعة الباقية إذا عرفت هذا فاعلم أن المقدمات الغير اليقينية سميت

من الافيسة الخ

ادواتها

أحدها المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة اعتراف الناس
 أما بسبب مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح أو
 بسبب مريحة كقولنا مراعات الضعفاء محمود أو بسبب استنكاف
 الناس كقولنا كشف العورة مذموم ويقال له ^{القبيل} الشنيع وتانيها
 المسلمات وهي قضايا يأخذ ^{حاشا} أحد الخصمين مسلمة من صاحبها ليبنى
 عليه الكلام لدفع الخصم وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ عن معتقد
 فيه إما بمعجزة كالأنبياء أو الكرامة كالأولياء أو ازيد عقله كالعلماء
 أو ازيد دينه كالصلحاء ورابعها المظنونات وهي قضايا يحكم العقل
 بها بسبب ترجيح جانب الحكم وخامسها الخيالات وهي قضايا تذكرو
 لترغيب النفس في شيء أو لتنفيرها عنه وتؤثر في النفس إذا أوردت
 على النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط سواء كانت صادقة أو
 كاذبة وسادسها المشبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد
 أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهاً بشيء منها فالجدل
 قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو منها ومن المسلمات كقولنا
 وضع الشيء لغير ما وضع له قبيح لأنه ظلم وكل ظلم قبيح فوضع
 الشيء لغير ما وضع له قبيح وغرض المجادل من القياس الجدلي إلزام
 الخصم أو إسكاته والخطابة قياس مؤلف من المظنونات أو منها ومن
 المقبولات كقولك فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل
 فهو ضارق وغرض الخطيب والواعظ من القياس الخطابي ترغيب الناس

الى فعل الخير وتنفيرهم عن الشر والشعر قياس مؤلف من الخيلات
 كقولك ^خ كقولنا هذا عسل وكل عسل مرة مقياة فهذا مرة مقياة و كقولنا ^خ كقولك
 هذه خمر وكل خمر باقوتة سبالة فهذه باقوتة سبالة وفرض الشاعر
 من القياس الشعري انفعال النفس بالترغيب والتنفير ^{ادخ} فانفس في الاول
 تنفر عن اكل العسل نفرة الغنم عن اللذبة وفي الثاني ترغيب في شرب
 الخمر رغبة العشاق الى المشوق والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات
 كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة وشبهها بالحق او بالمشهورة اما من
 حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا
 لصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال
 ينتج أن تلك الصورة صهالة واما من حيث المعنى فكعدم رعاية
 وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان
 وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والفاظ
 فيه من حيث ان موضوع المقدمتين ليس بوجوده اذ ليس بشي موجود
 يصدق عليه انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام ^{حقه} الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان
 جنس او مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة أي غير واقعة وهي قضية
 يحكم بها وهم الانسان في أمور غير محسوسة قياساً على الامور
 المحسوسة كما يحكم بأن كل موجود فهو متحيز ^{لاقتضى دفع الشك} لأن مشاهد
 محسوس وكل مشاهد محسوس فهو متحيز فكل موجود متحيز
 والنرض من المغالطة تغليب الخصم ودفعه والحمد لله رب العالمين .

من حيث المعنى
 صهوان = خ

حقه
 الطبيعية

كل موجود يدرك بالمشاهدة او بالحس وكل ما هو يدرك بالمشاهدة والحس يدل